

Université Constantine Mentouri Constantine

ECONOMIE & SOCIETE

Revue spécialisée , éditée par le laboratoire de recherche
Grand Maghreb : Économie et Société



N° 8 / 2012

ISSN : 1112- 3605

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:
مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 8 / 2012

ISSN : 1112 - 3605

مجلة الاقتصاد و المجتمع

مدير المجلة : أ.د عبد العزيز شرابي

رئيس التحرير مسؤول النشر :د. ناجي بن حسين

أعضاء الهيئة العلمية :

- ◆ أ.د عبد العزيز شرابي جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ أ.د عبد القادر دربال جامعة السانبة - وهران
- ◆ أ.د أحمد بويقوب جامعة السانبة - وهران
- ◆ أ.د محمد ياسين فرفرة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية
- ◆ أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان
- ◆ أ.د برنار دريقمان جامعة بيار مندا فرانس غرونوبل - فرنسا
- ◆ أ.د أحمد سيلام جامعة جون مولان ليون 3، فرنسا
- ◆ أ.د عبد القادر ثعلباتي جامعة محمد الأول وجدة ، المغرب
- ◆ أ.د سعدان شباكي جامعة الجزائر
- ◆ أ.د عبد الفتاح بوخمخم جامعة جيجل
- ◆ أ.د محفوظ بن عصمان جامعة عنابة
- ◆ أ.د السعدي رجال المركز الجامعي أم البواقي
- ◆ د. خالد بوجعدار جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. صالح مراقة جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. فوزي السبتي جامعة منتوري قسنطينة
- ◆ د. مهدي عباس جامعة بيار مندا فرانس غرونوبل - فرنسا

شروط النشر في المجلة

1. تنشر مجلة الاقتصاد و المجتمع البحوث العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و يجب أن تتوفر في هذه البحوث الشروط العلمية والمنهجية من حيث التجديد و الإحاطة والإستقصاء و التوثيق ، و أن تكون مكتوبة بإحدى اللغات التالية : العربية ، الفرنسية ، الإنجليزية
2. يشترط في البحث المقدم للنشر في مجلة الاقتصاد و المجتمع ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى، و على الباحث أن يتعهد بذلك خطباً عند تقديمه للبحث.
3. لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور سابقاً في مجلة الاقتصاد و المجتمع أو نشر ملخص عنه في أية مجلة أخرى إلا بعد مرور ستة أشهر على نشره ، و بموافقة خطية من مدير المجلة ، على أن يشار إلى هذه الموافقة عند إعادة النشر.
4. لا تنشر المجلة مقالاً لباحث ما سبق وأن نشرت له مقالاً في عددها الأخير، يمكن أن يستثنى أعضاء المخبر من هذا الشرط بعد موافقة مدير المجلة.
5. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر عن (25) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات و المراجع و الجداول و الملاحق.
6. تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين.
7. تخضع المقالات للتقييم من طرف أعضاء اللجنة العلمية للمجلة.
8. لا ترد البحوث لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
9. المقالات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها تعاد لأصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل النشر.

ملاحظات :

يجب الالتزام بما يلي عند كتابة المقالات

- الخط العربي: Arabic transparent 13
- الخط باللغة الأجنبية : Times New Roman 12
- المسافة بين الأسطر مفرد
- حجم الصفحة: الطول 23 سم ، العرض 17 سم ، مع ترك 2 سم للهوامش

الإشتراكات و المراسلات

مخبر المغرب الكبير الإقتصاد و المجتمع
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة – طريق عين الباي –
هاتف/ فاكس 31824621 (213) - 31824620 (213)
E.Mail : grandmaghreb@yahoo.fr
Site web : www.labograndmaghreb.com

مجلة الاقتصاد والمجتمع
العدد 8 / 2012

الفهرس

الصفحة	الموضوع	صاحب المقال
7	دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات	طلال الكسار
31	دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009)	محمد موساوي سمية زيرار
51	أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على تحسين الأداء المؤسسي: دراسة حالة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية	وصفي الكساسب سعاد برونوطي
79	قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر	علي مكيد عماد معوش
105	أخلاقيات الأعمال في صناعة السياحة	جمال حسين الحرامي عبد الإله أبو عياش
123	تقييم أداء البنوك الأردنية في تطبيق مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر العاملين فيها	مراد خالد الردايده

Sommaire

AUTEUR	ARTICLE	PAGE
AMINE FERROUKHI	PERCEPTION DE L'EMPLOYABILITE PAR LES STAGIAIRES DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE : CAS DE LA WILAYA DE BLIDA	05
CHERIF BEGGA ABDELHAMID MERGHIT	APERÇUS SUR LA POLITIQUE DE GESTION DE TAUX DE CHANGE EN ALGERIE AU LENDEMAIN DE LA TRANSITION VERS LA FLEXIBILITE.	17
TALEB FATIMA BENHABIB ABDERREZAK, HACHEMAOUI KAMEL	INTEGRATION FINANCIERE MAGHREBINE : DEFIS ET PERSPECTIVES	29

دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات

الدكتور طلال الكسار

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزرقاء/الأردن

المخلص

تشير الدراسة الى اهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها واهميتها في تقويم الاداء للشركات وايضا في احتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات وايضا استخدام الرسم البياني وعرض النتائج، وكذلك في سبيل تجنب فشلها ولمواجهة الازمة المالية العالمية. وتوصل الباحث الى نتائج مهمة منها الحصول على ارتباط قوي وتقارب النتائج بين قيمة الاداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات باستخدام الارتباط فيما بين قيم الاداء المالي والفشل المالي وكذلك اختبار النتائج باستخدام (t- test)، وامكانية استخدام النتائج وعرضها في الاسواق المالية للاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: النسب المالية، التحليل المالي، الفشل المالي، الاداء المالي، ادوات التنبؤ.

Abstract

The study points to the importance of using financial ratios in financial analysis and its role and its importance in performance evaluation of companies and also in calculating the financial failure of companies through the practical application of a number of companies also use the graph and display the results, as well as in order to avoid failure and the face of global financial crisis. The researcher found significant results, including convergence of results between the value of the financial performance of companies and the value of financial failure of companies, through the correlation between them and examine the results by t-test, and the possibility of the use and presentation of results in the financial markets to take advantage of them.

Keywords: Financial Ratios, Financial Analysis, Financial Failure, Financial Performance, Prediction Tools.

المقدمة:

يمثل التحليل المالي للمشاريع الاقتصادية حجر الزاوية في الأزمات المالية على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة. والتي تنعكس آثارها على اقتصاديات الدول المختلفة بحكم الترابط والتداخل بين هذه الاقتصاديات بفعل العولمة الاقتصادية السائدة في عالم اليوم.

والفشل المالي يعتبر حصيلة الأزمة المالية للمشروع. والذي يعرف تعريفاً عاماً على أنه انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمشروع على الإبقاء بمطالبات استثمارية نشاط المشروع .

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أهمية وجود دراسات نظرية وعملية موسعة ومعقدة تركز على تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي والتنبؤ به باستخدام أدوات التحليل المالي ومنها النسب المالية والارتباط بين القيم وأجراء الاختبارات (t-test) للنتائج للتأكد من صحتها وللتقليل من آثار هذا الفشل (الأزمات) مستقبلاً.

الإطار العام للدراسة:**أهمية البحث:**

الدراسة تتناول بالتحليل وباستخدام النسب المالية اسباب وابعاد الفشل المالي. ونضع مجموعة من المقترحات التي تمثل أدوات الكشف المبكر (التنبؤ) بالفشل المالي الكامل قبل وقوعه والاهتمام ببعض النسب المالية لتحسين الوضع مستقبلاً، مما يتيح لإدارة المشروع إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذا الفشل عن طريق استخدام الارتباط واختبار (t-test). كما أن الدراسة بما تقدمه من معلومات تعزز ثقة المساهمين بالمشروع، علاوة على أن هذا الدراسة يمكن الاستفادة منها من قبل الأكاديميين والمحليلين الماليين في أجراء دراسات مستقبلية حول الموضوع.

مشكلة البحث:

الدراسات السابقة ركزت على استخدام مجموعة من عناصر النسب المالية في تحليل الفشل المالي (تحديده والتنبؤ به). دون الاستخدام الكامل لحزمة النسب المالية. لذلك ركزت هذه الدراسة على إمكانية استخدام مثل هذه الحزمة واعتمادها في تحليل الفشل المالي بعيداً عن الاجتهادات والاختلافات في الرأي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بناء إطار متكامل (حزمة متكاملة) للنسب المالية باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية تمثل إطاراً شاملاً يكون عون للدارسين والمحليلين الماليين في تقييم الأداء المالي للمشروع والتنبؤ بالفشل المالي مع الاستخدام الاحصائي للنتائج.

الدراسات السابقة:

1. دراسة فريدريك وآخرون 2007 Frederic & et al: وضعت هذه الدراسة اقتراح لتقييم الأداء في شركات التنمية المحلية أخذة بنظر الاعتبار النواحي المالية والتشغيلية والاجتماعية في قياس الأداء. وتطوير نموذج رياضي يمكن استخدامه في قياس تصنيف منظمات الأعمال من حيث درجات الفشل المالي.
2. دراسة دي توني 2001 De Tone, & Tonchia: اهتمت هذه الدراسة على وضع نموذج لقياس الأداء في إدارة العمليات في المشاريع الإيطالية من خلال تحليل العلاقة بين الإنتاج/ التكاليف والإنتاجية مع التركيز على أهمية أكبر للموارد البشرية.
3. دراسة حسين 1988 Husain: اعتمدت هذه الدراسة قياس الأداء في المشروعات الصناعية المتخصصة بصناعة السكر في بنغلادش وأثره على أسعار الظل من خلال دراسة الربحية المالية في هذه المشاريع.
4. دراسة تافلر 1983 Taffler: استخدمت هذه الدراسة نموذج رياضي عرف بـ Z-score لقياس درجة الملاءمة المالية لعدد من الشركات البريطانية ويستخدم في التنبؤ بالفشل المالي وتجنبه. والصيغة الرياضية للنموذج تتحدد كما يلي:

$$Z = C + C_1 \frac{(\text{الربح قبل الضريبة})}{(\text{المطلوبات المتداولة})} + C_2 \frac{(\text{الأصول المتداولة})}{(\text{إجمالي المطلوبات})} + C_3 \frac{(\text{المطلوبات المتداولة})}{(\text{إجمالي الأصول})} + C_4 (NCI)$$

حيث أن:

Z = صافي النتيجة المطلوبة.

C = عامل ثابت.

C1- C4 = معامل النسب المالية الأربع محتسبة على التوالي (0.16, 0.18, 0.13, 0.53)
NCI = نسبة السيولة المالية في الأمد القصير (الأصول-المطلوبات المتداولة/كلف العمليات- الاستهلاك).

وتم احتسابها على عدد الأيام التي تستطيع الشركة تمويل عملياتها من مصادرها المالية الذاتية في حالة توقف إيراداتها دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

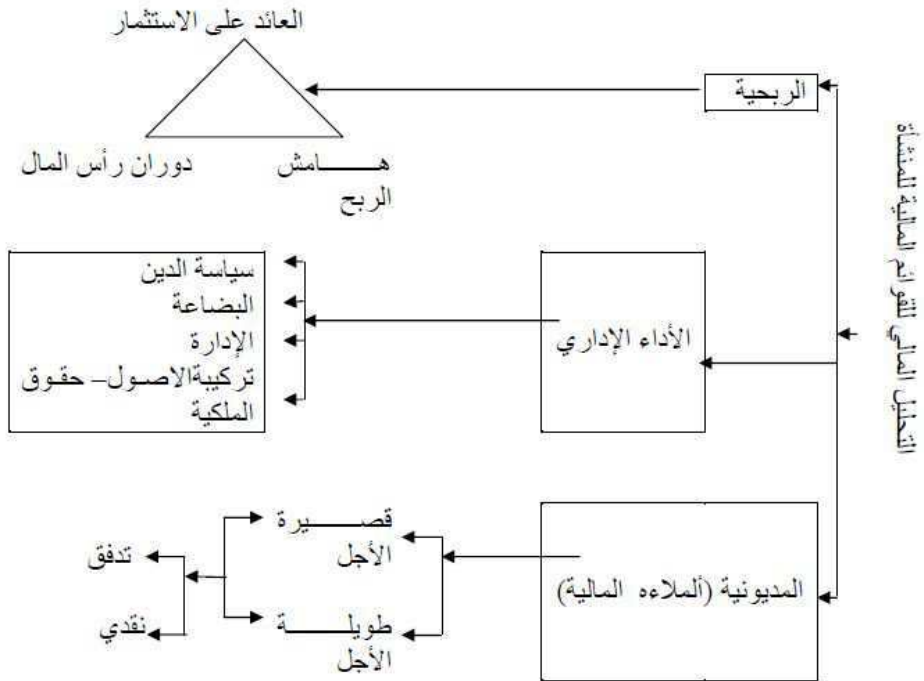
(Taffler and Agarwal (2005, p10) بينا في دراستهما بعد مضي 25 سنة على نشر دراسة تافلر بان النموذج اعلاه لازال صحيح ونافذ.

تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

تقويم الأداء المالي يعرف على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/ النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي، تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي.

ومن الأساليب المستخدمة في تقويم الأداء المالي استخدام الإطار العام للنسب المالية كحزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي وتنعكس آثارها على الأداء الإداري للمشروع.

والشكل التالي يوضح الإطار العام للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقويم الأداء المالي للمشروع (Courtis, 1978 p 373).



الشكل رقم (1) الإطار العام للنسب المالية مطور من قبل (Courtis 1978, p.373)

قام الباحث بوضع مجموعة من المؤشرات المالية تمثل الإطار العام للنسب المالية يمكن استخدامها في قياس الأداء المالي للمشروع مع ذكر المقياس المعتمد لكل نسبة. وموضحة في الجدول التالي (للمزيد انظر د. مطر، 2003)، (د. الخلايلة، 2004) :

جدول رقم (1) النسب المالية صيغتها ووصفها:

1- نسب الربحية المتعارف عليها:

ت	اسم النسبة	الصيغة	المقياس المعتمد
أ-العائد على الاستثمار			
1.	صافي الربح على إجمالي الموجودات (معدل إنتاجية الموجودات)	صافي الربح إجمالي الموجودات	من 10% فأكثر أقل من ذلك يمثل سوء في استعمال الموجودات.
2.	صافي الربح إلى حقوق الملكية	صافي الربح حقوق الملكية	أقل من 10% غير جيد
3.	صافي الربح إلى رأس المال العامل	صافي الربح رأس المال العامل	أقل من 25% يعتبر مؤشر غير جيد
4.	صافي الربح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة	صافي الربح	وتكون بقوة 50% فأكثر
5.	الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى إجمالي الموجودات	المطلوبات المتداولة الأرباح قبل الفائدة والضريبة إجمالي الموجودات	يفضل أن لا تقل عن 10% بعد دفع الفوائد والضرائب
ب. هامش الربح			
6.	صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح المبيعات	حسب القطاع
ج. دوران رأس المال			
7.	المبيعات إلى إجمالي الموجودات	المبيعات إجمالي الموجودات	حسب القطاع
8.	المبيعات إلى حقوق الملكية	المبيعات حقوق الملكية	حسب القطاع
9.	المبيعات إلى رأس المال	المبيعات رأس المال العامل	حسب القطاع
10.	المبيعات إلى الموجودات الثابتة	المبيعات الموجودات الثابتة	حسب القطاع

2. نسب الأداء الإداري

أ- سياسة الدين		
11.	المبيعات إلى المدينون	المبيعات المدينون
12.	المدينون إلى معدل المبيعات اليومية	المدينون معدل المبيعات اليومية
13.	الدائنون إلى معدل المشتريات اليومية	الدائنون معدل المشتريات اليومية
ب- البضاعة		
14.	المبيعات إلى البضاعة	المبيعات البضاعة
15.	كافة المخزون إلى الموجودات المتداولة	كافة المخزون الموجودات المتداولة
16.	كافة المبيعات إلى معدل كافة المخزون	كافة المبيعات معدل كافة المخزون
17.	كافة المخزون إلى إجمالي الموجودات	كافة المخزون إجمالي الموجودات
18.	كافة المخزون إلى رأس المال العامل	كافة المخزون رأس المال العامل
ج- الإدارة		
19.	كافة المبيعات زائدة مصاريف النشاط إلى المبيعات	كافة المبيعات + مصاريف النشاط المبيعات
20.	مصاريف النشاط إلى إجمالي الربح	مصاريف النشاط إجمالي الربح
21.	كافة المبيعات إلى المبيعات	كافة المبيعات إجمالي المبيعات
د- تركيبة الموجودات – الملكية:		
23.	رأس المال العامل إلى حقوق الملكية	رأس المال العامل حقوق الملكية
24.	الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات	الأرباح المحتجزة إجمالي الموجودات
25.	الديون إلى رأس المال العامل	الديون رأس المال العامل

26.	المطلوبات المتداولة إلى رأس المال العامل.	المطلوبات المتداولة رأس المال العامل	كذلك
27.	الموجودات المتداولة إلى الموجودات الثابتة (طويلة الأجل)	الموجودات المتداولة الموجودات الثابتة	حسب القطاع
28.	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حقوق الملكية إجمالي الموجودات	لا تزيد عن 1:1
29.	الموجودات الثابتة إلى الديون	الموجودات الثابتة الديون	أكثر من 2:1 ولكي تكون النسبة مفضلة من قبل الدائنون
30.	الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات	الموجودات الثابتة إجمالي الموجودات	حسب القطاع
31.	المطلوبات المتداولة إلى إجمالي الموجودات	المطلوبات المتداولة إجمالي الموجودات	يجب أن لا تزيد عن 50% من إجمالي موجوداتها
32.	الأرباح المحتجزة إلى صافي الربح	الأرباح المحتجزة صافي الربح	يفضل أن لا تزيد عن 50% من إجمالي موجوداتها
33.	المطلوبات المتداولة إلى إجمالي المطلوبات	المطلوبات المتداولة إجمالي المطلوبات	يجب أن لا يزيد مقدار الدائنون عن 50% من إجمالي المطلوب لضمان التسديد
نسب المقدرة على تسديد الديون (المديونية)			
أ- قصيرة الأجل:			
34.	نسبة السيولة	الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة	2:1
35.	النسبة السريعة	الموجودات المتداولة – المخزون المطلوبات المتداولة	لا تقل عن 1:1
36.	النقد إلى المطلوبات المتداولة	النقد الموجودات المتداولة	واحد أو أقل من ذلك بقليل
37.	الموجودات المتداولة إلى المبيعات	الموجودات السريعة المبيعات	يجب أن تكون أقل من 1
38.	الموجودات السريعة إلى المبيعات	الموجودات السريعة المبيعات	كذلك
39.	النقد إلى المبيعات	النقد المبيعات	كذلك

40.	المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة حقوق الملكية	يجب أن تكون أقل من 50% من حقوق الملكية في أحسن الظروف
41.	رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات	رأس المال العامل إجمالي الموجودات	5-10%
42.	الموجودات المتداولة إلى إجمالي المطلوبات	الموجودات المتداولة إجمالي المطلوبات	تتراوح بين 25-90% حسب القطاع
43.	النقد إلى إجمالي الموجودات	النقد	تتراوح بين 10-80%
44.	الموجودات السريعة إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات السريعة إجمالي الموجودات	تتراوح بين 15-85% حسب القطاع
ب-طويلة الأجل:			
45.	إجمالي الدين إلى حقوق الملكية	إجمالي الدين حقوق الملكية	يفضل أقل من 30%
46.	إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الدين إجمالي الموجودات	يجب أن لا تزيد عن 50% من إجمالي موجوداتها.
47.	حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة	حقوق الملكية الموجودات الثابتة	أن لا تقل عن 75%
48.	القيمة السوقية للأسهم إلى إجمالي الدين	القيمة السوقية للأسهم إجمالي الدين	يفضل أن تكون أعلى من قيم الدين للتغطية.
ج- التدفق النقدي			
49.	التدفق النقدي إلى إجمالي الدين	التدفق النقدي إجمالي الدين	1:1
50.	التدفق النقدي إلى إجمالي الموجودات	التدفق النقدي إجمالي الموجودات	تتراوح بين 30-80%
51.	تدفق التمويل السنوي إلى المطلوبات المتداولة	تدفق التمويل السنوي المطلوبات المتداولة	1:1
52.	التدفق النقدي إلى حقوق الملكية	التدفق النقدي حقوق الملكية	لا يزيد عن 25% من رأس المال والاحتياطيات
53.	التدفق النقدي إلى المبيعات	التدفق النقدي المبيعات	يفضل أن تزيد عن 50%
54.	عدم وجود دين خلال الفترات	أصول-مطلوبات متداولة/ كلف العمليات- الإهلاك (أو المصروفات)	النسبة تشير إلى الزمن وبالأيام وقدرة المنشأة على الاستمرار بالتمويل (بالأيام) .

	التشغيلية النقدية	
--	-------------------	--

طريقة قياس الأداء المالي:

لقياس الأداء المالي لأي شركة يتم تصنيف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات الأولى متعلقة بنسب الربحية ، والثانية متعلقة بنسب الأداء الإداري، والثالثة بنسب المديونية والسيولة. وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يتحدد بالصيغة التالية:

(Al-Kassar & Soileau; 2012,pp.663-678), (Al-kassar,2008)

الأداء المالي = معدل نسب الربحية + معدل نسب الأداء الإداري + معدل نسبة المديونية والسيولة.

ويتم إيجاد معادلة الخط المستقيم بقيمة الأداء المالي باعتماد طريقة تحليل العوامل، بالرجوع إلى المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) وبالخطوات التالية:

1. احتساب القيمة الفعلية للنسب المالية المختارة.
2. إيجاد الارتباط بين هذه النسب.
3. تحديد العوامل غير المتعاقبة للمصفوفة (وعدد هذه العوامل يساوي النسب المالية المختارة).
4. مرحلة التعاقب للعوامل حيث يتفق الباحثين على أن العوامل غير المتعاقبة لا تمثل عوامل بناء مفيدة. وبالتالي يتم تحويل العوامل غير المتعاقبة إلى عوامل متعاقبة ذات نفع أكبر باستخدام برنامج رياضي يتم فيه تحويل العوامل إلى عدد محدد قابل للاحتساب.
5. وعلى ضوء ذلك يتم تحديد معادلة احتساب القيمة النهائية للأداء المالي كما يلي (وعلى اقتراض اختيار 25 نسبة مالية للشركات): للمزيد انظر إلى

:(Al-Kassar & Soileau; 2012,pp.663-678) (Al-kassar,2008)

$$FP(Y) = C_1 R_1 + C_2 R_2 + C_3 R_3 + \dots + C_n R_n + C$$

حيث أن

$Y =$ الإدا المالي للشركات.

$C_1 =$ وزن النسبة الأولى المحتسب.

$R_1 =$ النسبة الأولى

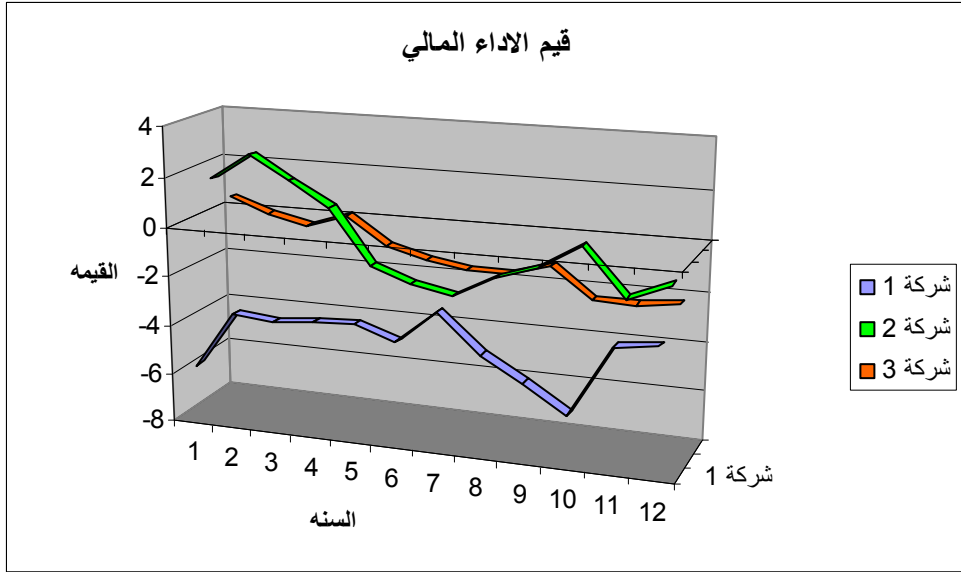
$n =$ عدد النسب

$C =$ مقدار ثابت

وقد تم تحليل البيانات باعتماد SPSS (بموجب تحليل العوامل) و تم الحصول على النتائج النهائية للشركات الثلاث وهي: شركة التأمين، شركة النقل العام، وشركة المطاحن و تم إعطائهم الأرقام 1، 2، 3 على التوالي للسهولة وكما موضح في أدناه.

جدول رقم (2) قيم الاداء المالي:

Year/company No.	1	2	3
1998	-5.743	1.593	0.5156
1999	-3.415	2.6789	-0.11
2000	-3.585	1.7545	-0.455
2001	-3.41	0.7927	0.1057
2002	-3.354	-1.411	-0.994
2003	-3.887	-1.986	-1.458
2004	-2.524	-2.313	-1.704
2005	-4.053	-1.451	-1.705
2006	-4.945	-0.892	-1.199
2007	-6.03	0.0928	-2.454
2008	-3.173	-1.796	-2.475
2009	-2.96	-1.09	-2.28



قياس الفشل المالي للشركات:

أشار الباحثان Taffler and Tisshaw في (1977) و Taffler في (1983) في دراستهما حول قياس المديونية (الملاءة المالية) للشركات والتي هي في الأساس مبنية على دراسة الأستاذ الأمريكي (Altman, 1968) وقياس فشلها بأن العلاقة تتحدد وبشكل واضح في أربعة نسب مالية وهي:

1. **نسبة الربح قبل الضريبة إلى الالتزامات (المطلوبات) المتداولة PBT/CL:**
وهذه النسبة تقيس الربحية للشركة وتحتسب من خلال قسمة الربح قبل الضريبة على الالتزامات المتداولة، ونسبة قوتها للنموذج 53%.
2. **نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الالتزامات CA/TL:**
وهذه النسبة تقيس حالة رأس المال العامل للشركة وتحتسب من خلال قسم الأصول المتداولة إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة قوتها للنموذج 13%.
3. **نسبة الخصوم (الالتزامات) المتداولة إلى إجمالي الأصول CL/TA:**
وهذه النسبة تقيس المخاطر المالية للمنشأة وتحتسب من خلال قسمة الالتزامات المتداولة على إجمالي الأصول ونسبة قوتها للنموذج 18%.
4. **نسبة عدم وجود دين خلال الفترات (No- Credit Interval) NCI:**

وتقيس حالة السيولة للمنشأة في فترات قصيرة. وهذه النسبة تشير إلى الزمن (المدة) بالأيام والتي من خلالها تستطيع المنشأة الاستمرار بتمويل عملياتها من مصادر إيراداتها الخاصة (الذاتية) إذا قطعت الإيرادات عنها. ونسبة قوتها للنموذج 16% .

واستطاع الباحث Taffler من تطوير دراسة Altman ووضع نموذج لاحتساب الفشل وكما يلي من خلال حرف Z حيث يمثل مقياس Z الفشل المالي

$$Z = C_0 + C_1 \frac{PBT}{CL} + C_2 \frac{CA}{TL} + C_3 \frac{CL}{TA} + C_4 NCI$$

حيث أن C_0 يمثل مقدار ثابت وأن $C_1 \dots C_4$ تمثل أوزان النسب والباقي يمثل النسب المالية.

وأن النسب المالية الأربعة سوية تقيس المخاطر التي تواجه الشركة والتي يمكن تلخيصها برقم واحد وقد سماها Taffler بمقياس Z وهذا يفسر كما يتضمن درجة التشابه للهيكلية المالية لتلك الشركات والتي يمكن تعريفها بالخبرة بالعسر المالي (الأفلاس). وعند تطبيق النموذج أعلاه للشركات التي تحت الدراسة والتي تم أدائها مالياً نشاهد أن النموذج يعكس وبشكل جيد موقف الشركة من الفشل عند معالجتها وفقاً للنسب المختارة الأربعة بدلاً من مراعاة كل نسبة على حدا عند التحليل. وبالتالي فإن النسب يتم معالجتها بالنموذج حاسوبياً وعدم التدخل الشخصي فيها وبذلك فإن النتيجة تتناسب مع قوة النموذج.

وأخيراً فإنه يجب أن نلاحظ أن لا يمكن تغطية الموقف الفاشل للشركة من خلال التبريرات، فالحسابات تشير إلى قراءة واحدة لجميع الشركات وكما موضح ذلك في الجدول التالي:

ت	المؤشر المالي	نسبة الوزن النوعي	الوزن النوعي	الغرض منه
1.	الربح قبل الضريبة المطلوبات المتداولة	53%	12.18	ارتفاع المعدل يعني الابتعاد عن حاجز الفشل المالي (ملائم)
2.	المطلوبات المتداولة إجمالي الأصول	18%	2.5	ارتفاع المعدل يعني الاقتراب من حاجز الفشل المالي (غير ملائم)
3.	إجمالي الأصول – المطلوبات المتداولة المصروفات التشغيلية النقدية (كلف العمليات – الاستهلاك)	16%	10.68	ارتفاع المعدل يعني الابتعاد عن حاجز الفشل المالي (ملائم).
4.	الأصول المتداولة إجمالي الالتزامات (المطلوبات)	13%	0.029	ارتفاع المعدل يعني الابتعاد عن حاجز الفشل المالي (ملائم).
		100%		

جدول رقم (3) المؤشرات المالية المستخدمة في قياس التنبؤ بالفشل المالي
دراسة Taffler

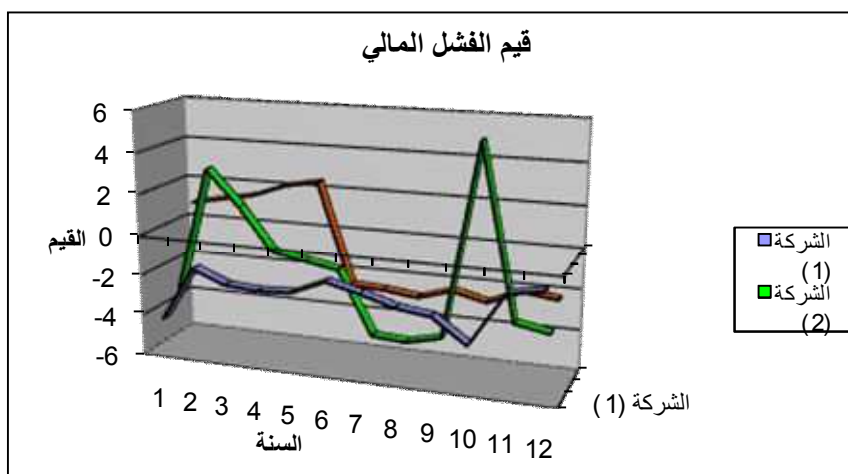
Year/company No.	1	2	3
1998	-4.25	-3.2	0.9
1999	-1.54	3	1.2
2000	-2.19	1.3	1.5
2001	-2.3	-0.8	2.1
2002	-2.22	-1.1	2.4
2003	-1.52	-1.4	-2.6
2004	-1.91	-4.5	-2.7
2005	-2.41	-4.6	-2.9
2006	-2.62	-4.2	-2.4
2007	-3.8	5.2	-2.8
2008	-1.2	-3.1	-2.1
2009	-0.9	-3.4	-2.3

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك 3 مؤشرات مالية ارتفاع معدلاتها وهي (1,3,4) تعني انخفاض معدل المديونية. أما المؤشر (2) فارتفاع معدله يعني ارتفاع معدل المديونية. أكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين الربحية والمطلوبات المتداولة حيث يبلغ الوزن النوعي لهذا المؤشر 53%. ويتفق الباحث مع هذه الدراسة في أهمية الربحية في قياس التغير بالفشل المالي دون اقتصار السيولة على العلاقة المباشرة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة. والتالي نتائج الاحتساب لقيم الفشل للشركات والرسم البياني لها.

جدول رقم (4) قيمه الفشل للشركات :

Year/company No.	1	2	3
1998	-4.25	-3.2	0.9
1999	-1.54	3	1.2
2000	-2.19	1.3	1.5
2001	-2.3	-0.8	2.1
2002	-2.22	-1.1	2.4
2003	-1.52	-1.4	-2.6
2004	-1.91	-4.5	-2.7
2005	-2.41	-4.6	-2.9
2006	-2.62	-4.2	-2.4
2007	-3.8	5.2	-2.8
2008	-1.2	-3.1	-2.1
2009	-0.9	-3.4	-2.3

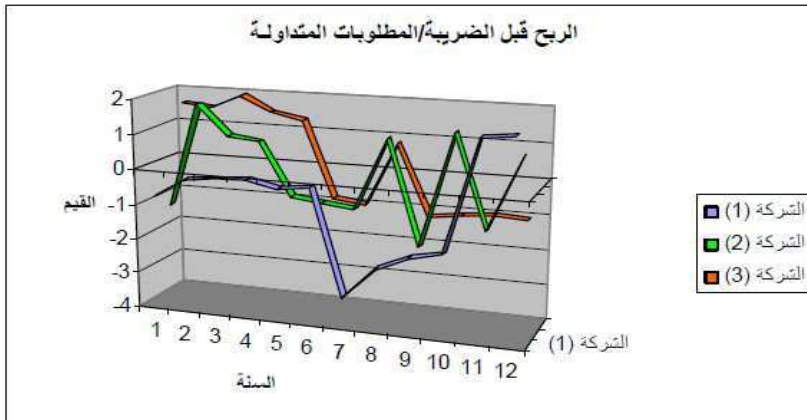
الشكل رقم (3) قيم الفشل المالي:



جدول رقم (5) قيم الربح(اوالخسارة) قبل الضريبة /المطلوبات المتداولة

Year/company No.	1	2	3
1998	-0.75	-1.25	1.6
1999	-0.25	1.75	1.5
2000	-0.15	0.9	1.9
2001	-0.1	0.8	1.5
2002	-0.3	-0.7	1.3
2003	-0.16	-0.8	-0.9
2004	-3.2	-0.9	-1
2005	-2.3	1.1	0.8
2006	-1.9	-1.8	-1.2
2007	-1.7	1.4	-1.09
2008	1.5	-1.2	-1.01
2009	1.6	0.9	-1.05

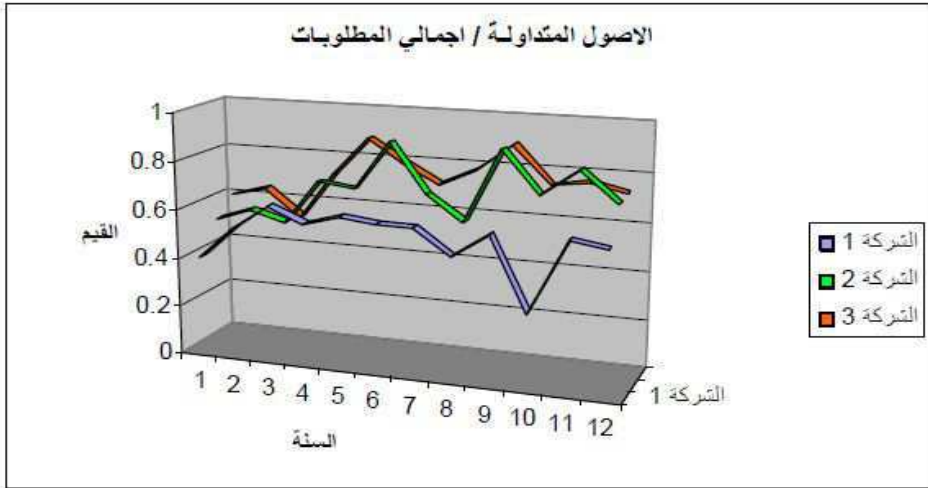
الشكل رقم (4) الربح(اوالخسارة) قبل الضريبة /المطلوبات المتداولة



جدول رقم (6) قيم الأصول المتداولة/إجمالي المطلوبات

Year/company No.	1	2	3
1998	0.4	0.53	0.6
1999	0.54	0.58	0.64
2000	0.64	0.54	0.53
2001	0.58	0.72	0.72
2002	0.62	0.7	0.88
2003	0.6	0.9	0.79
2004	0.6	0.7	0.71
2005	0.5	0.6	0.78
2006	0.6	0.9	0.89
2007	0.3	0.73	0.74
2008	0.6	0.84	0.76
2009	0.58	0.72	0.73

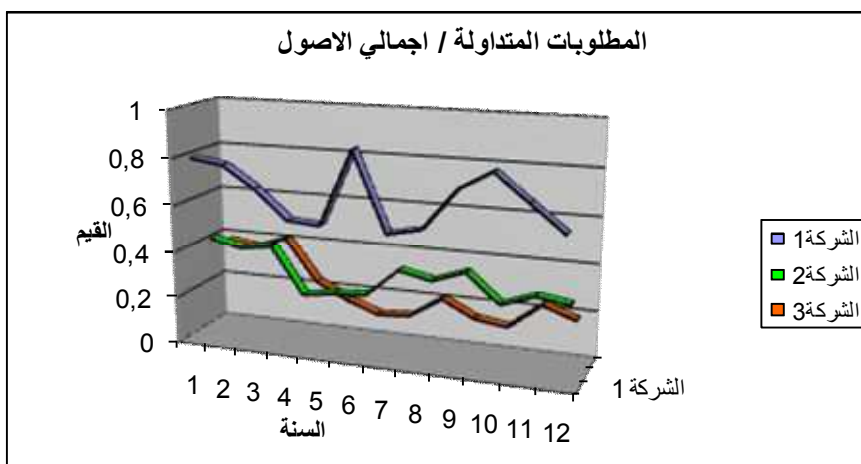
الشكل رقم (5) الأصول المتداولة/إجمالي المطلوبات



جدول رقم (7) قيم المطلوبات المتداولة/ إجمالي الأصول

Year/company No.	1	2	3
1998	0.8	0.42	0.38
1999	0.78	0.39	0.36
2000	0.69	0.41	0.41
2001	0.57	0.21	0.23
2002	0.56	0.23	0.16
2003	0.88	0.24	0.11
2004	0.55	0.36	0.12
2005	0.58	0.33	0.21
2006	0.75	0.38	0.14
2007	0.83	0.26	0.12
2008	0.72	0.31	0.23
2009	0.61	0.29	0.18

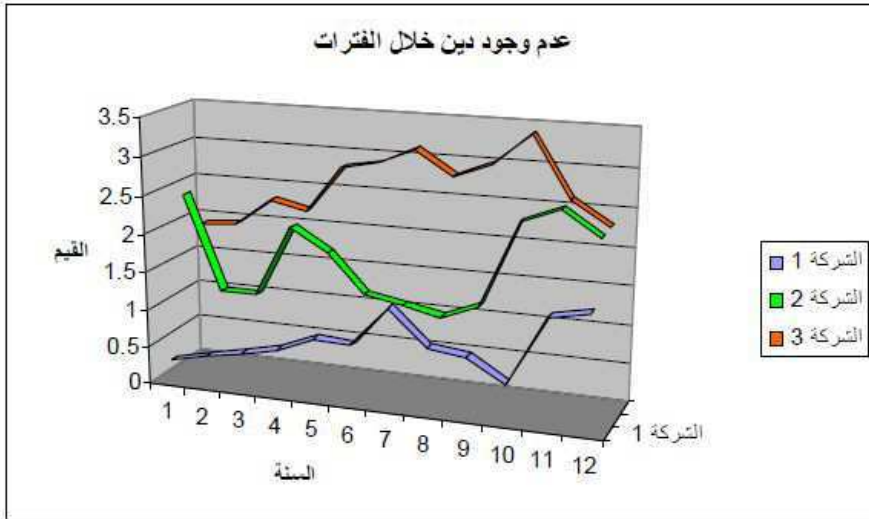
الشكل رقم (6) المطلوبات المتداولة / إجمالي الأصول



جدول رقم (8) قيم عدم وجود دين خلال الفترات = (الأصول - مطلوبات متداولة) / (كف العمليات - الاستهلاك)

Year/company No.	1	2	3
1998	0.3	2.4	1.9
1999	0.41	1.16	1.94
2000	0.5	1.15	2.3
2001	0.61	2.1	2.2
2002	0.8	1.8	2.8
2003	0.78	1.3	2.9
2004	1.31	1.2	3.1
2005	0.85	1.1	2.8
2006	0.8	1.3	2.99
2007	0.5	2.4	3.4
2008	1.4	2.6	2.6
2009	1.5	2.3	2.3

الشكل رقم (7) عدم وجود دين خلال الفترات = (الأصول - مطلوبات متداولة) / (كف العمليات - الاستهلاك)



دراسة تحليلية تطبيقية للفشل المالي للشركات:

يساعد تحليل السيولة للمؤشرات المالية المستخدمة في قياس الفشل المالي والتي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي فيلاحظ من ذلك أن هناك اتجاهين في تحليل السيولة. الاتجاه الأول يركز على العلاقة المباشرة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة. حيث يفترض هذا الاتجاه اعتبار الأصول المتداولة المصدر الرئيسي لسداد المطلوبات القصيرة. أي أن السداد لا يتيسر إلا بتصفية هذه الأصول أو جزء كبير منها. وهذا الاتجاه يتناقض مع استمرارية نشاط المشروع وتحقيق الأرباح. ذلك أن تحقيق الأرباح يعتمد على الأصول المنتجة ومنها المتداولة. فإذا افترضت تصفيتها فيعني ذلك تعارض السيولة مع استمرارية المشروع.

الاتجاه الثاني: يستند إلى أن من الوظائف الرئيسية للإدارة المالية للمشروع تقدير الاحتياجات المالية للنشاط المروع ما وتوفير مصادر التمويل اللازمة واستثمارها بما تحقق هدف المشروع في تحقيق الأرباح وبالتالي استمرارية المشروع. وللوقوف على الخلل في التوازن بين هذه العناصر الذي يؤدي إلى الفشل المالي. لا بد من إعادة النظر في المفهوم الضيق للسيولة الذي يربط العلاقة المباشرة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة.

فلا بد من قياس أثر الربح في الإيفاء بالمطلوبات المتداولة. ومدى مساهمة الأصول المتداولة في تغطية التكاليف التشغيلية النقدية دون الاعتماد على مصادر التمويل القصيرة الخارجية. علاوة على ذلك لا بد في تحليل مدى مساهمة الأصول المتداولة في تغطية إجمالي المطلوبات، والوزن النوعي للمطلوبات المتداولة إلى إجمالي الأصول..

وكنتيجة للقيم التي تم التوصل إليها سابقاً فإن يلاحظ من خلال تطبيق النسب الأربعة عندما تكون باقي الأمور ثابتة لجميع الشركات فإن القيمة العظمى للنسب الأولى والثانية والرابعة والقيمة المنخفضة للنسبة الثالثة تعطى أعلى مؤشر وأفضل نتيجة للابتعاد عن الإفلاس والخطر الذي يواجه الشركات في المستقبل القريب، والعكس بالعكس حتى لو كانت النتائج في تقويم الأداء سلبية وغير جيدة لأن هناك نسب عديدة تداخلت وولدت هذه القيمة غير الجيدة.

وعليه تم قياس الارتباط بين قيم الاداء المالي (Y) وقيم الفشل المالي (X) المحسوبة أعلاه والتي تم اختبارها وفقاً لاختبار (t-test) فظهرت النتائج التالية:

جدول رقم (9) قيم الارتباط:

الشركات	1	2	3
معامل الارتباط (r)	0.77	0.84	0.866
T المحسوبة	3.8162	4.8956	5.4759
T الجدولية	1.796	1.796	1.796

ان قيم الارتباط كما ظاهرة اعلاه وتعني قوة الارتباط لها قوة تقع بين (0.7 و 0.9) للشركات حيث ان قيمة r تحدد قيمة الارتباط والتالي ميزان لقوة الارتباط من صفر الى 1 حيث ان:

الحالة	الوزن النوعي
ارتباط قوي جدا	0.9 - 1
ارتباط قوي	0.7 - 0.9
ارتباط متوسط	0.5 - 0.7
ارتباط ضعيف	0.3 - 0.5
لا يوجد ارتباط يذكر	0 - 0.3

اما عن اختبار t فهنا:

$H_0: \rho = 0$ أي لا توجد علاقة.

$H_1: \rho \neq 0$ أي توجد علاقة.

ويظهر في الجدول اعلاه و بعد الاختبار كل من قيم t المحسوبة و t الجدولية. وعند مستوى المعنوية 0.05 ، وانه ولكون قيم t المحسوبة اكبر من الجدولية فسوف نرفض H_0 و نقبل H_1 بوجود علاقة ، اي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة اي توجد علاقة .

وعليه فهناك سبع نسب من النسب ال (25) التي تم بموجبها احتساب قيمة الأداء المالي هي التي يكون لها التأثير المباشر والأكثر قوة في احتساب قيم الأداء المالي وهي:

- (1) نسبة المبيعات إلى رأس المال العامل.
 - (2) نسبة المبيعات إلى المدينون .
 - (3) اصول متداولة/اجمالي المطلوبات.
 - (4) الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة.
 - (5) المطلوبات المتداولة إلى اجمالي الاصول.
 - (6) النقدية إلى المطلوبات المتداولة.
 - (7) صافي الربح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة.
- ويلاحظ ان هذا ينسجم مع نموذج Taffler حيث أن هناك بعض النسب منها لها تأثير في تحديد القيم وقوة النموذج ايضاً.
- وفي الختام لابد من الاهتمام بان النتائج السلبية يجب ملاحظتها لانها بداية للفشل ويجب ان نكون اكثر دقة مع الشركات التي تحصل على نتائج سلبية لانها ممكن ان تفشل في السنة القادمة. ولكن علينا ان نعترف لماذا لم يتم فشل العديد من الشركات؟ وذلك لاستلامها اعانات من الدولة والتي تساعدنا لفترات قادمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

في نهاية الدراسة يمكن الإشارة لأهم الاستنتاجات الخاصة بتحليل النسب المالية وقياس الأداء المالي والفشل للشركات و ثم الإشارة إلى أهم التوصيات بهذا الخصوص وكما يلي:

- (1) أن الدراسة أشارت بشكل واضح إلى وضع إطار عام للنسب المالية والتي بموجبها تم تحديد المقياس الخاص بها وكذلك احتساب قيمة الأداء المالي و ثم قياس الفشل المالي للشركات تحت الدراسة.
- (2) تم الربط بين قيمة الأداء المالي والفشل المالي من خلال الرسم البياني للشركات والنسب المختارة وبالتالي تم التوصل إلى تجانس وتقارب في النتائج للشركات كافة مما يبين أن تطبيق الأسلوبين كان ناجحاً بشكل كبير وخاصة بعد تحديد الارتباط للقيم اعلاه وكونها ذات قيم عالية و ايجاد (t) لها المحسوبة والجدولية واختبار مستوى المعنوية ورفض الفرضية الصفرية و قبول البديلة يعني على قوة العلاقة بين القيمتين.

- (3) نوصي بتعميم قاعدة الاحتساب واستخدامها في الأسواق المالية (البورصات) للاستفادة منها ووضع تصور عام عن الشركات أثناء عرض قيم أسهمها في الأسواق المالية مما يساعد الآخرين على الاختيار بشكل أفضل حيث يعتبر هذا القياس وسيلة جيد ومفيدة لكل من الشركة والمستثمر.
- (4) نوصي بالاستمرار والتوسع في الدراسات في هذا المجال لكي يتم تحديث وتطوير الأساليب الخاصة باحتساب الفشل المالي للشركات.

المراجع:

الكتب العربية :

- (1) د. الخلايلة، محمود عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية" الطبعة الثالثة 2004، دار وائل للنشر.
- (2) د. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، 2003، دار وائل للنشر.
- البحوث باللغة الانكليزية:

- 3) Al – Kassar, T. " the General Framework of the Comprehensive Performance Evaluation for investment Projects and Measuring Financial Performance Mathematically

بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء ، 2008.

- 4) Al-Kassar, T.. and Soileau, J., Design and Applied Mathematical Model of Measuring Financial Performance Evaluation: Jordan Results, Oil, Gas & Energy Quarterly, Vol. 60, No. 3, March 2012. pp. 663-678.
- 5) Altman, E., "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy" Journal of Finance, Vol. 23, No.4 September 1968, pp 589- 609.
- 6) Agarwal, V. & Taffler, R. J., "Twenty-five years of z-score in the UK: do they really work?" Accounting and Business Research, 2005, Vol. 37, No.4, pp.1-36.
- 7) Courtis, J.K., Modeling a Financial Ratios Categorical Framework", Journal of Business finance and Accounting 1978, Vol. 5, No.4, pp. 371 – 386.
- 8) De Tone, A. & Tonchia, S., Performance Measurement Systems-Models, Characteristics and Measures, International Journal of

- Operations& Production Management, 2001, Vol. 21, Issue 1/2, PP46-71.
- 9) Bernard, F., Desrochers, J., Martel, D., and Prefontaine, J., Modeling the Performance Evaluation of Local Investment and Economic Development Corporations, Journal of Business & Economic Research, September 2007, Vol.5, No.9.
 - 10) Gibson, Charles, "Financial Reporting and Analysis: Using Financial Accounting Information, 8th edition, 2001, south Western college Publishing. USA.
 - 11) Husain, S., Performance Evaluation of some Public Enterprises (Sugar Mills) in Bangladesh, 1988, Ph.D. Dissertation, Cornell University, USA.
 - 12) Taffler, R. and Tisshaw, H., "going, going, gone – four Factors which predict" Accountancy Journal, March 1977, pp. 50-96.
 - 13) Taffler, R., "The z- Score approach to measuring company Solvency, The Accountants Magazine, March 1983, pp. 91-96.

دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009)

أ. محمد موساوي

جامعة الجبلاي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر

أ. سمية زيرار

جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان - الجزائر

الملخص

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم، وأصبح تطوره ومثانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصادياتنا وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وإذا كان القطاع المصرفي، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

ولهذا السبب فقد اخترنا أن تكون دراستنا حول مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الإستقرار النقدي، وذلك من خلال التطرق إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009، حيث سنقوم بدراسة تطورات معدلات التضخم وتأثيرها على النمو الإقتصادي، كما سنلجأ من خلال هذه الورقة إلى دراسة محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث ستهدف إلى إظهار العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر، وذلك باعتبار أن الطلب على النقود هو دالة في الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأزمات الخارجية، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية باعتبار أن هذه الاقتصاد الوطني شهد خلالها عدة إصلاحات مست بشكل خاص القطاع النقدي بالإضافة إلى أن هذه الفترة تحوي أهم الأزمات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، كما تهدف الدراسة إلى قياس المرونات لدالة الطلب على النقود باستخدام دالة لوغاريتمية، وتم تقدير الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully-Modified OLS) لـ Phillips and Hansen وهي إحدى طرق التكامل المشترك (Cointegration) والتي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات.

كلمات مفتاحية: الإستقرار النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، الطلب على النقود، جذر الوحدة، المربعات الصغرى المصححة كلياً، النقود بمعناها الواسع.

Abstract

Our paper is interesting by the study of the banking system and its important role in managing the monetary policy, so, for this purpose we will try to present the Algerian monetary stability, as a main goal in the economic activity by using data about gross domestic product (GDP) and money supply (M2).

This study aims too at exploring the determinants of the demand for money in Algeria. the demand for money as a function of real income, interest rate, inflation rate, exchange rate and a dummy variable to reflect the external shocks, has been estimated using the Fully-Modified OLS to measure the demand elasticities with respect to this variables for the period (1970-2009), which is known for its capacity to solve the autocorrelation problem and coefficient bias.

Key Words: monetary stability, GDP, money demand, unit root, FM-OLS, M2.

1- المقدمة

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي.

وإن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أية دولة، هو التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، إحدى العوامل الهامة التي ساعدت في تهيئة الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي لتحتل النظرية الاقتصادية الكينزية مكان الصدارة، والتي تؤمن بأن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، ساهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه الانتقاد إلى السياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية، والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية.

ومع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

وتعدُّ الجمهورية الجزائرية من الدول الأقل نمواً، والتي قطعت شوطاً لا بأس به في تنفيذ سياسات الإصلاح، ولهذا السبب فإن إشكالية الدراسة سترتكز على مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الإستقرار النقدي؟ بالإضافة إلى دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009؟ من خلال تحليل تطورات معدلات التضخم وتأثيرها على النمو الإقتصادي؟ كما سنلجأ من خلال هذه الورقة إلى دراسة محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث ستهدف إلى إظهار العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر.

2- تطور الكتلة النقدية

يختلف مفهوم عرض النقد من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التعدد إلى أفكار ملتون فريدمان الذي نقل عرض النقد من مفهومه الضيق إلى مفهومه الواسع، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد الضيق (M_1) وهي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة، التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أية مبادلة، وتشمل الودائع تحت الطلب للمعاملين غير البنكين في البنوك الإبتدائية والودائع في الحسابات البريدية الجارية، ثم نجد عرض النقد بمعناه الواسع (M_2) والذي تشمل بالإضافة إلى عرض النقد الضيق M_1 شبه النقود والتمثلة في الودائع لأجل والودائع الإيداعية في البنوك التجارية، أما سيولة الإقتصاد (M_3) فهي تشمل إضافة إلى M_2 الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة، أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

ويعتبر التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية أحد أهم أهداف برامج التثبيت التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية، ومن أجل التعرف أكثر على تطورات الكتلة النقدية خلال برامج التعديل ستمم الإستعانة بالأشكال البيانية الآتية في الدراسة.

تميزت سنة 1972 بتطور هائل للكتلة النقدية قدرت بمعدل 30.3 % وهي السنة التي تلت الإصلاح المالي عام 1971 الذي حدد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، والتمثلة في قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم، والتمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات، بالإضافة إلى قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية

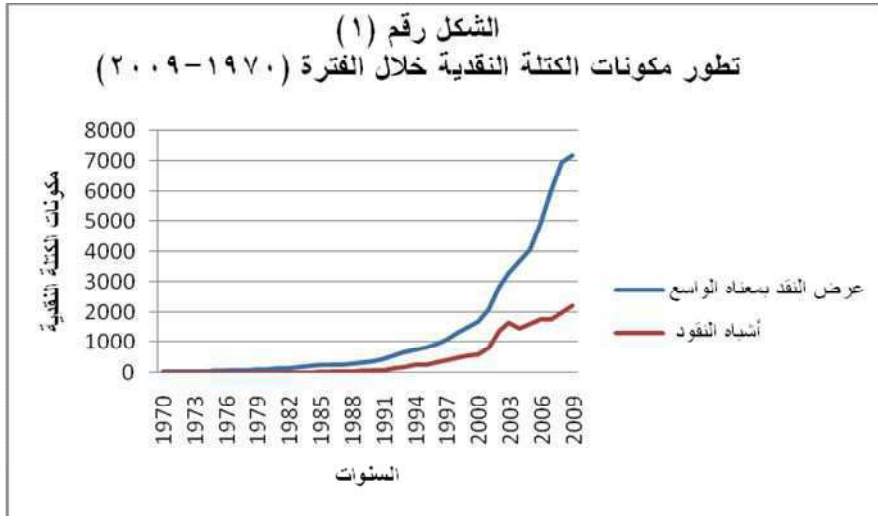
مخصصة (البنك الجزائري للتنمية)، مصدر هذه القروض يتمثل في الإيرادات الجبائية وموارد الإذخارات. (بقدر، 2007)

أما الفترة الممتدة من 1974 إلى 1979 فقد عرفت نوعاً من الإرتفاع المستقر في الكتلة النقدية نتيجة تطبيق المخطط التنموي الرباعي الثاني (1974-1977) الذي أنصب فيه الإهتمام على تنمية قطاع المحروقات والطاقات المنجمية، أما بالنسبة إلى تشجيع وتنمية الإستثمارات فقد أعطيت الأولوية إلى تطوير القطاع الصناعي على حساب الزراعي.

بقي الوضع كما هو عليه خلال السنوات الخمس الأولى من الثمنيات، غير أن سنة 1986 تميزت بانخفاض هائل في الكتلة النقدية بعد انهيار أسعار البترول عالمياً وانخفاض قيمة الدولار. وانخفضت في سنة 1989 إلى 5.2٪ نتيجة تسرب العملة إلى خارج الجهاز المصرفي، وأدى هذا إلى بداية الإتفاق مع صندوق النقد الدولي المسمى "بالإتفاق الإنتماني الأول" حيث نص على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكان من بين نتائج السياسة النقدية لهذه السنة تطور الكتلة النقدية بنسبة 11.4٪ في سنة 1990.

وواصلت الكتلة النقدية ارتفاعها خلال الأربع سنوات الأولى من التسعينات، وهي السنوات التي ستشهد تخفيض قيمة الدينار الجزائري، فارتفع الكتلة النقدية سيؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار وهذا من شأنه تقليص الطلب على الدينار، كما تطورت الكتلة النقدية بشكل متسارع بين سنة 1998 و 2005 ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما؛ الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، حيث خصص له حوالي 07 ملايين دولار لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004. (عبد اللطيف، 2008).

والشكل رقم (1) يبين تطور هيكل الكتلة النقدية، حيث نلاحظ بشكل عام ارتفاع الكتلة النقدية خلال الفترة موضوع الدراسة، تميزت بداية السبعينات بارتفاع في النقود السائلة مقارنة مع شبه النقود، غير أن سنة 1976 تميزت بارتفاع شديد لشبه النقود حيث وصل إلى نسبة 43٪، بينما بلغ عرض النقد الضيق نسبة 28.45٪ لنفس السنة، واستمرت الوضع إلى غاية 1981 حيث قدر معدل النمو في شبه النقود ب 23.27٪ بينما قدر عرض النقد الضيق بحوالي 16٪، غير أن الوضع انقلب خلال السنوات 1982، 1983 و 1984 حيث بلغ متوسط النمو في شبه النقود 8.37٪ بينما قدر متوسط النمو في النقود السائلة 22.66٪، ثم عادت اشباه النقود لتنمو بشكل كبير جدا مقارنة مع النقود السائلة وهو ما يدل على كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي، ويعتبر هذا كاتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم، حيث بلغ متوسط النمو في شبه النقود 30.61٪ مقابل 10.86٪ كمتوسط نمو في النقود السائلة، أما السنوات الأخيرة من التسعينات فقط شهدت نوعا من التذبذب بين النقود السائلة وشبه النقود، ثم عادت هذه الأخيرة لتسيطر على تطور الكتلة النقدية إلى غاية 2003، لتعرف بقية السنوات من 2004 إلى غاية 2009 تطورا ملحوظاً في عرض النقد الضيق.



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من البيانات المتحصل عليها من إصدارات صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات، وصندوق النقد العربي.

3 - الكتلة النقدية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بمقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج الداخلي الإجمالي نلاحظ وجود فترات تجاوزت فيها الكتلة النقدية الناتج المحلي مما يعني ارتفاع معدلات السيولة المحلية، وهذا يوحي باستمرار الإنتاج النقدي الذي تجاوز 50% في أغلب السنوات، فمن خلال الشكل رقم (2)، يمكن تصنيف الفترات السنوية التي شهدت ارتفاع معدل السيولة النقدية كالتالي:

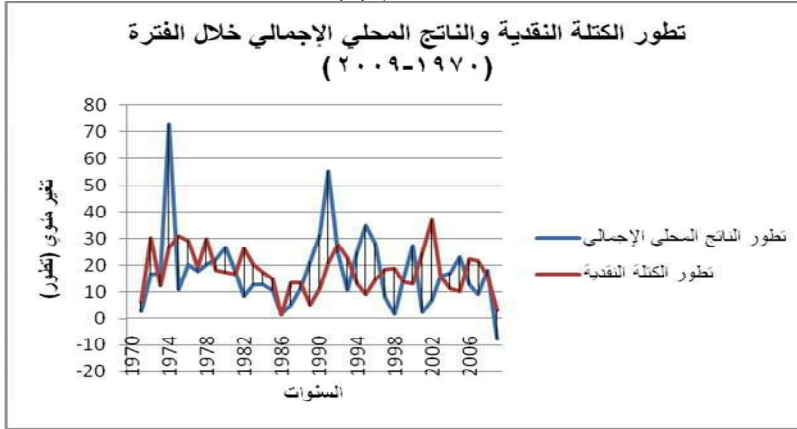
الفترة الأولى: من 1970 إلى 1973.

الفترة الثانية: من 1975 إلى 1990.

الفترة الثالثة: من 2002 إلى 2005، حيث يرجع سبب الزيادة إلى الزيادة المستمرة للأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفترة الرابعة: من 2005 إلى 2009: وهي الفترة الحديثة التي شهدت بعض التعديلات الخاصة بقانون النقد والقرض.

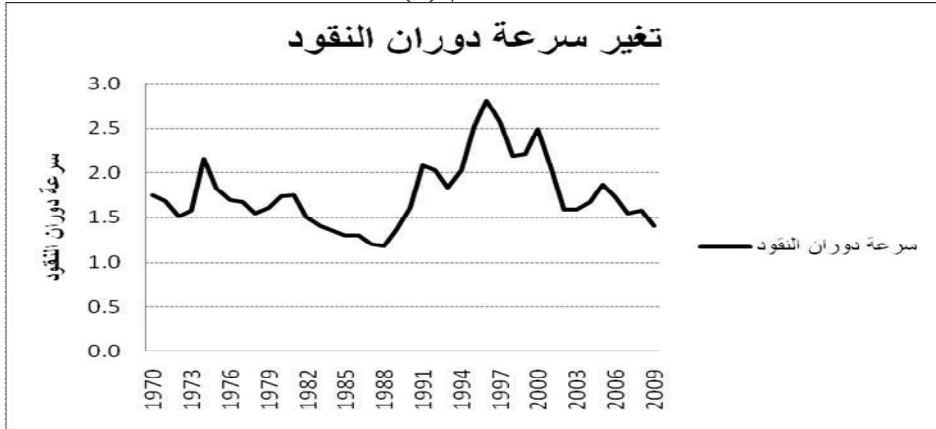
الشكل رقم (2):



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من البيانات المتحصل عليها من إصدارات صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات، وصندوق النقد العربي.

كذلك يظهر الشكل رقم (3) تغير سرعة دوران النقد، تبعا لتغير كل من الناتج المحلي والكتلة النقدية، حيث يظهر في الأونة الأخيرة (2002-2009) أن سرعة تداول النقود ضعيفة، مما قد يعني وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية، وهذه الفترة هي شبيهة بالفترات (1970-1973) و(1975-1990)، حيث كان لسرعة دوران النقد نفس القيم التي أخذتها في الفترة الأخيرة.

الشكل رقم (3):



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من البيانات المتحصل عليها من إصدارات صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات، وصندوق النقد العربي.

4- الإستقرار النقدي في الجزائر:

يعتبر تحقيق الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها لتعزيز دوره في النشاط الإقتصادي، إلى جانب تهيئة البيئة المصرفية المناسبة وتطوير سوق رأس المال، وتتمثل عناصر الاستقرار النقدي في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية، حيث يسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

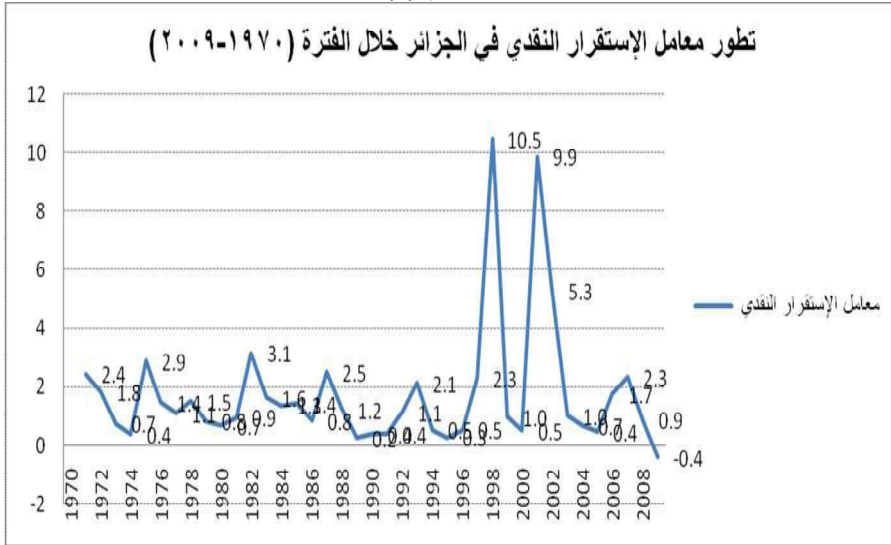
بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي، يرى فريدمان أنه إذا كان معامل الإستقرار النقدي مساوياً إلى الواحد (الإستقرار النقدي = 1)، فهذا يعني وجود استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من الواحد فالإقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد الصحيح، ويكون الإقتصاد في حالة انكماش إذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد (عبد اللطيف، 2008)، ومن خلال الشكل رقم (4) سنحاول دراسة درجة تحقيق الإستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري بنوع من التفصيل.

تميزت الفترة 1970-1972 بنوع من التضخم، سببه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ثم شهد الإقتصاد الوطني حالة انكماش خلال الفترة 1973-1974 سببها راجع إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو 73.1% مقابل 26.6% كمعدل نمو في الكتلة النقدية سنة 1974، بينما شهدت سنة 1975 تضخماً (قيمة المعامل 2.3) بسبب التراجع الحاد الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت نسبة النمو لهذه السنة بـ 10.8%، في حين واصلت الكتلة النقدية نموها إلى غاية 31%، ولقد تميزت سنة 1977 بنوع من الإستقرار النقدي الكامل، حيث قدر معامل الإستقرار النقدي بـ 1.1%، وذلك نتيجة التوافق والتقارب بين نمو الكتلة النقدية (19.2%) ونمو الناتج المحلي الإجمالي (17.8%)، ثم شهدت سنوات 1978، 1979 و1980 نوعاً من التضخم الطفيف تلاه نوع من الإنكماش الطفيف أيضاً، أما بالنسبة إلى سنة 1981 فهي الأخرى عرفت نوعاً من الإستقرار النقدي حيث قدرت قيمة المعامل بـ (0.9)، حيث سجل نوع من الانسجام بين معدل الكتلة النقدية الذي قدر بـ (16.7%) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ (18.7%)، غير أن 1982 سجلت تضخماً حاداً سببه راجع إلى النمو الكبير في الكتلة النقدية بـ (8.4%) وإلى التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي (26.3%)، ثم وبسبب عودة الزيادة في المداخل ونقص الزيادة في الكتلة النقدية، وعرفت السنوات الثلاث التالية نوعاً من التضخم الطفيف جداً، تلاه الإنكماش الذي سجلته سنة 1986، وهي سنة الأزمة البترولية، حيث تراجع الناتج المحلي بـ (1.7%) قابله معدل منخفض كذلك في الكتلة النقدية بـ (1.4%)، أما سنة 1987 فقد عرفت الكتلة النقدية ارتفاعاً شديداً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، أدى هذا الوضع إلى تسجيل نوع من التضخم في الإقتصاد، حيث قدرت قيمة معامل الإستقرار النقدي بـ (2.5)، ثم عرفت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انكماشاً حاداً في الإقتصاد، حيث بلغت قيمة المعامل (0.2) سنة 1989

و 0.4 سنة 1991) سببه الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية الذي انتقل من (13.6%) سنة 1988 إلى (5.2%) سنة 1989، ولعل السبب في هذا هو بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، والدليل على ذلك هو الاستقرار النقدي المحقق (قيمة المعامل 1.1) سنة 1992 وهي السنة التي شهدت أول تخفيض في قيمة الدينار الجزائري، سنة 1993 عرفت تضخماً بسبب تراجع المداخيل حيث قدر معدل نمو الدخل الوطني ب(10.7%) بعدما كان (24.7%)، ثم تلاه انكماش خلال الثلاث سنوات التالية بسبب الزيادة في الناتج الإجمالي ونقص في نمو الكتلة النقدية، وأكثر السنوات ميزة هي سنة 1998 التي سجلت تضخماً مفرطاً حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي ب (10.5) سببه راجع إلى التراجع الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر ب (1.8%) فقط مقابل (8.2%) سنة 1997، ثم سجلت سنة 1999 استقراراً نقدياً كاملاً نتيجة التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي، غير أن سنة 2000 سجلت انكماشاً (0.5) بسبب الزيادة في نمو الناتج دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية التي تميزت بنوع من الثبات، بعد ذلك عاد الإقتصاد الجزائري إلى حالة من التضخم المفرط سنة 2001 و 2002، حيث سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة (7.1) و (7.3) على التوالي بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية (أحداث 11 سبتمبر)، أما سنة 2003 فسجلت استقراراً نقدياً (1.1) نتيجة تقليص في الكتلة النقدية وارتفاع في الناتج المحلي، أما بالنسبة لسنتي 2004 و 2005 فقد شهدتا نوعاً من التضخم الطفيف، بينما شهدت الفترة (2007-2009) نوعاً من الإنكماش في الإقتصاد وذلك بسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض والذي ينص على ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية.

وخلاصة مما سبق نقول بأن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق، وأن السياسة النقدية غير جادة في تحقيق هذا الهدف، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الإقتصاد الوطني هو عالي الحساسية بالنسبة للتغيرات الخارجية، فاعتماده على الصادرات من المحروقات وابتعاده عن الإنتاج الحقيقي، وبالتالي ارتباطه بالدولار الأمريكي، يجعل منه غير قادر على التحكم في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والإنتاج الحقيقي.

الشكل رقم (4):



المصدر: تم إعداده انطلاقاً من البيانات المتحصل عليها من إصدارات صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاءات، وصندوق النقد العربي.

5- محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر

تعتبر أدبيات الطلب على النقود إحدى أهم المجالات التي حظيت بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء والباحثين سواء في العصور القديمة أو الحديثة، فالنقود من وجهة النظر الكلاسيكية كانت مجرد وسيلة للتبادل ساعدت الإنسان على التخلص من صعوبات المقايضة، وقد عرفت النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود صيغتين، الأولى وهي معادلة التبادل ل Fisher والتي اعتبرت أن عرض النقد يرتبط بعلاقة تناسبية مع المستوى العام للأسعار حسب المعادلة التالية $MV = PT$ ، وأما الصيغة الثانية فهي معادلة الأرصدة المنبثقة عن مدرسة Cambridge وترى هي الأخرى أن النقود هي وسيلة للتبادل ولكن أضافت إليها دوراً آخر وهو دورها كمخزن للقيمة، وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية اهتمت بالدخل كأهم محدد للطلب على النقود.

بعد الكلاسيك ظهرت النظرية الكينزية والتي أعطت دوراً هاماً لسعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود، حيث فسر كينز بأن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع وهي: دافع المعاملات ودافع الاحتياط كدوال في الدخل الحقيقي Y ودافع المضاربة وهو كدالة في سعر الفائدة r ، وهكذا تكون دالة الطلب الكلية على النقود عند Keynes كما يلي:

$$\frac{M^d}{P} = f(Y, r) \quad (1)$$

حيث يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

أما *Baumol* (1952) و *Tobin* (1956) فقد افترضا أن الطلب على النقود لغرض المعاملات يعتمد على سعر الفائدة في المدى القصير حسب نظرية المخزون *Inventory Approach* والتي تبين أن دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات هي كما يلي: (الزعبي، السواعي، 2004)

$$\frac{M_t^d}{P} = \frac{1}{2} \sqrt{\frac{2bY}{r}} = \frac{1}{2} \sqrt{2b^{0.5} Y^{0.5} r^{-0.5}} \quad (2)$$

حيث: $\frac{M_t^d}{P}$ تمثل الطلب الحقيقي على النقود لغرض المعاملات، b تمثل رسوم السمسار

عن كل عملية تحويل للنقود من الأصول، وتشير المعادلة رقم (2) إلى أن كمية النقود المطلوبة تعتمد على الدخل وسعر الفائدة وتكلفة تحويل الأرصدة النقدية، يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة وبمرونة (-0.5) فارتفاع معدل الفائدة يدفع بالأفراد للاحتفاظ بها في شكل أرصدة تدر عائدا فتقل كمية النقود المحتفظ بها في شكل سائل، كما أن ارتفاع تكلفة تحويل الأرصدة والمعبّر عنها برسوم السمسار تؤدي إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل المعاملات، ونفس الشيء بالنسبة إلى الدخل فكلما زاد هذا الأخير زادت النقود المحتفظ بها ولكن بنسبة أقل.

وقد اعتبر *Friedman* (1956) في نظريته للطلب على النقود أن النقود هي مخزن للقيمة فالطلب عليها هو كالطلب على السلع المعمرة، وقد جاءت دالة الطلب على النقود عند فريدمان لتشمل العوائد على مختلف أشكال الثروة، ويتضمن مصطلح الثروة عند فريدمان النقود والأسهم والسندات ورأس المال البشري ورأس المال المادي بالإضافة إلى الدخل الدائم، وتجدر الإشارة إلى أن فريدمان قد استخدم المعنى الواسع للنقود $M2$ وبذلك تكون دالة الطلب على النقود عند النقديين كما يلي:

$$M_t^d = f(r_m, r_b, r_e, P^e, h, Y_p) \quad (3)$$

حيث: r_b, r_e تمثل العائد على الأسهم والعائد على السندات على التوالي وهو يرتبط بعلاقة عكسية مع كمية النقود المطلوبة، r_e ويمثل العائد على النقود وعلاقته تناسبية مع الطلب على النقود، P^e يمثل التضخم المتوقع وهو يؤثر سلباً على كمية النقود المطلوبة، Y_p وهو عبارة عن الدخل الدائم أما h فهي نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي. ويمكن تقدير المعادلة السابقة باستخدام الطلب الحقيقي على النقود وذلك بقسمة طرفي المعادلة على المستوى العام للأسعار P ، كذلك يتم استخدام سعر الفائدة r كبديل للمتغيرين (r_b, r_e) فتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{M_t^d}{P} = f(r, Y_p, P^e) \quad (4)$$

وباستخدام الشكل العام لدالة كوب دوقلاس تصبح المعادلة رقم (4) على النحو التالي:

$$\frac{M_t^d}{P} = A(r)^\alpha (Y_p)^\beta \quad (5)$$

حيث A تمثل كل المتغيرات الأخرى التي تؤثر في الطلب على النقود، α, β ، تمثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة للدخل وسعر الفائدة على التوالي.

5-1- بعض الدراسات السابقة

- دراسة *Marini* (1991) درست تأثيرات الأزمات النقدية على معدل الفائدة الاسمي في نموذج اقتصاد كلي مستقر، وبينت انه عندما يكون هدف السياسة هو التحكم في المخزون النقدي فإن أزمات عرض النقد ستولد زيادة في الطلب على النقود، وبينت الدراسة أن انخفاض معدل الفائدة الاسمي هو ممكن فقط عندما تطبق كل القواعد.

- دراسة *Pradhan* و *Subramanian* (1998) هدفت إلى فحص العلاقة طويلة المدى بين عرض النقد والأسعار، حيث أخذت أسعار الجملة ومؤشر أسعار المستهلك لعمال الصناعة والعمال الغير يدويين المدنيين وعمال الزراعة وباستخدام الفرضية العدمية للتكامل المشترك، تمت ملاحظة أن عرض النقد ومؤشر أسعار المستهلك للفئات الثلاثة متكاملة في المدى الطويل، حيث تشكل الأسعار مع عرض النقد علاقة مستقرة في المدى الطويل.

- دراسة الزعبي والسواعي (2004) المتعلقة بتقدير دالة الطلب على النقود في الأردن خلال الفترة 1971-2004 والتي استخدمت فيها طريقة المربعات الصغرى العادية، بينت أن الدخل الحقيقي كان له أثر ايجابي في الطلب على النقود، كما أظهرت العلاقة العكسية والمتوسطة الأثر لسعر الفائدة وضعف أثر سعر الصرف، كما بينت ضعف أثر الأزمات الخارجية في الطلب على النقود في الأردن.

- أظهرت دراسة *OSKOOEE* و *REHMAN* (2005) بعدما ضمت اختبارات *CUSUM* و *CUSUMSQ* في تحليل التكامل المشترك أنه في بعض دول آسيا الأرصد النقدية الحقيقية سواء بمعناها الضيق أو الواسع هي متكاملة (*Cointegrated*) مع محدداتها، والمعلومات المقدرة هي غير مستقرة، حيث اعتمدت الدراسة على دالة الطلب على النقود التالية:

$$\ln M_t = a + b \ln Y_t + c \pi_t + d \ln EX_t + \varepsilon_t$$

واعتبرت M هي الأرصد النقدية الكلية الحقيقية ($M1, M2$)، Y تقيس الدخل الحقيقي، π معدل التضخم و EX يمثل سعر الصرف.

5-2- النموذج القياسي المستخدم في الدراسة

بني النموذج القياسي لدالة الطلب على النقود بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ودراسة *OSKOOEE* و *REHMAN* (2005) ودراسة *OSKOOEE* و *CHOMSISENGPHET* (2002) ودراسة السواعي والزعبي (2004) وهو التالي:

أ- دالة الطلب على النقود بمعناها الضيق (MI):

$$\frac{M_1}{P} = f(r, yr, ex, Inf, D) \quad (6)$$

حيث أن:

$\frac{M_1}{P}$: الطلب على النقود بمعناها الضيق (الأرصدة النقدية الحقيقية).

P : مستوى الأسعار مأخوذ على أساس مؤشر أسعار المستهلك (CPI).

r : سعر الفائدة (سعر الخصم).

Inf : معدل التضخم.

ex : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

D : وهو متغير وهمي يشير إلى درجة انفتاح الإقتصاد الجزائري.

وبذلك ستكون الصيغة الرياضية للدالة على النحو التالي:

$$\frac{M_1}{P} = A(Yr)^{\alpha_1}(r)^{\alpha_2}(ex)^{\alpha_3}(Inf)^{\alpha_4}D^{\alpha_5}e^{\varepsilon_t} \quad (7)$$

ومن أجل قياس مرونة الدخل للطلب على النقود ومرونة الإحلال النقدي للدينار والدولار ومرونة الطلب التضخمية ومرونة العائد على الطلب على النقود نأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة فنحصل على المعادلة التالية:

$$\ln\left(\frac{M_1}{P}\right)_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln Yr_t + \alpha_2 \ln r_t + \alpha_3 \ln ex_t + \alpha_4 \ln Inf_t + \alpha_5 D + \varepsilon_t \quad (8)$$

حسب النظرية الإقتصادية يرتبط الطلب على النقود بعلاقة ايجابية مع الدخل الحقيقي ($\alpha_1 > 0$)، ويرتبط بعلاقة عكسية مع العائد عليه (سعر الفائدة) ($\alpha_2 < 0$)، وبالنسبة إلى معلمة سعر الصرف فمن الممكن أن تكون موجبة ومن الممكن أن يكون سالبة، حيث الارتفاع أو الانخفاض في سعر الصرف العملة الوطنية - عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي - سيزيد من قيمة الأصول الأجنبية في حدود العملة المحلية، وإذا تم فهم هذا الارتفاع على أنه زيادة في الثروة في هذه الحالة فإن الطلب على النقود المحلية سيرتفع مما ينتج عنه إشارة موجبة لمعلمة سعر الصرف، ولكن إذا تسبب الارتفاع في سعر الصرف في توقع انخفاض أكثر في قيمة العملة المحلية في هذه الحالة قد يحتفظ المجتمع بكميات قليلة من العملة المحلية مقارنة مع العملة الأجنبية وهنا ستكون إشارة معلمة سعر الصرف المقدره سالبة وهذا ما يعرف بأثر الإحلال التبادلي ($OSKOOEE$ و $REHMAN$ ، 2005)، أما بالنسبة إلى معلمة معدل التضخم فهي سالبة لأن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار يفقد العملة المحلية قيمتها فيقل الطلب عليها ($\alpha_4 < 0$)، وبالنسبة إلى معلمة درجة الإنفتاح الإقتصادي فمن المتوقع أن تكون إشارتها موجبة ($\alpha_5 > 0$).

ب- دالة الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2):

$$\frac{M_2}{P} = f(r, yr, ex, Inf, D) \quad (9)$$

حيث أن:

$\frac{M_2}{P}$: الطلب على النقود بمعناها الضيق (الأرصدة النقدية الحقيقية).

P : مستوى الأسعار مأخوذ على أساس مؤشر أسعار المستهلك (CPI).

r : سعر الفائدة (سعر الخصم).

Inf : معدل التضخم.

ex : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

D : وهو متغير وهمي يشير إلى درجة انفتاح الإقتصاد الجزائري.

وبذلك ستكون الصيغة الرياضية للدالة على النحو التالي:

$$\frac{M_2}{P} = A(Yr)^{\beta_1}(r)^{\beta_2}(ex)^{\beta_3}(Inf)^{\beta_4}D^{\beta_5}e^{U_t} \quad (10)$$

ومن أجل قياس مرونة الدخل للطلب على النقود ومرونة الإحلال النقدي للدينار والدولار ومرونة الطلب التضخمية ومرونة العائد على الطلب على النقود نأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة فنحصل على المعادلة التالية:

$$\ln\left(\frac{M_2}{P}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln Yr_t + \beta_2 \ln r_t + \beta_3 \ln ex_t + \beta_4 \ln Inf_t + \beta_5 D + U_t \quad (11)$$

حيث U_t تمثل البواقي لدالة الطلب على النقود بمعناها الواسع.

يتوقع لإشارات معلمات معادلة الطلب على النقود بمعناها الواسع نفس ما هو متوقع لإشارات معلمات معادلة الطلب على النقود بمعناها الضيق.

3-5- تقدير النموذج

بداية سنقوم باختبار سكون ($stationary$) السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير عند المستوى ($level$)، فإذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة في هذه الحالة سيتم تقدير الدوال موضوع الدراسة حسب طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ($FM-OLS$) مع التأكد أن كانت البواقي ساكنة عند المستوى، أما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول في هذه الحالة كذلك تتم دراسة سكون البواقي وبعد ذلك يتم دوال الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

أ- دراسة سكون السلاسل الزمنية

جدول رقم (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية.

المتغيرات	ADF		P.P	
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى
<i>Lnex</i>	-4.0426***	-0.4146	-5.3806***	-0.4011
<i>Ln r</i>	-3.1261**	-1.5535	-3.6322***	-1.3643
<i>lnYr</i>	-3.7217***	-1.6887	-5.1550***	-1.3477
<i>LnM1</i>	-3.0976**	-1.3679	-4.4376***	-1.0249
<i>LnM2</i>	-3.5087**	-1.9100	-4.6271***	-1.3618
<i>Ln(M1/p)</i>	-2.3917	-1.6688	-2.8750**	-1.1280
<i>Ln(M2/p)</i>	-2.7756*	-1.4747	-3.1637**	-0.9413

*, **, ***، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

القيم الحرجة لاختبار ADF حسب Mackinon هي كما يلي:

- للمستوى: -3.6117. عند مستوى معنوية 1٪، -2.9399 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6080 عند مستوى معنوية 10٪.
- للفرق الأول: -3.6171 عند مستوى معنوية 1٪، -2.9422 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6092 عند مستوى معنوية 10٪.

القيم الحرجة لاختبار P.P حسب Mackinon هي كما يلي:

- للمستوى: -3.6067 عند مستوى معنوية 1٪، -2.9378 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6069 عند مستوى معنوية 10٪.
- للفرق الأول: -3.6171 عند مستوى معنوية 1٪، -2.9399 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6080 عند مستوى معنوية 10٪.

حسب اختبار *ADF* والذي يحوي المقطع وعند فترة إبطاء واحدة فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5 ٪، ولكن بعد اخذ الفرق الأول لها فقد أصبح الوضع أفضل حالاً، فحسب اختبار *ADF* أصبحت كل السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5 ٪، ماعدا السلسلة الزمنية الخاصة بعرض النقد بمعناه الضيق التي لم تتصف بالسكون، أما عرض النقد بمعناه الواسع فجاءت مستقرة عند 10٪، لذلك تم استعمال اختبار *P.P* للمستوى فكانت كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند

مستوى معنوية 5 ٪، ولكن بعد اخذ الفرق الأول لها أصبحت كل السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5 ٪.

ب- دراسة سكون بواقي كل من دالة الطلب على النقود بمعناها الضيق M_1 ودالة الطلب على النقود بمعناها الواسع M_2 :

البواقي	ADF	
	المستوى	الفرق الأول
ε_t	*-2.7428	***-5.3830
U_t	***-3.7332	***-6.4689

*, **, ***، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي.

ε_t ، U_t ، تشير إلى بواقي دالة الطلب على النقود بمعناها الضيق M_1 ودالة الطلب على النقود بمعناها الواسع M_2 على التوالي.

القيم الحرجة لإختبار ADF حسب Mackinon هي كما يلي:

- - للمستوى: -3.6117 عند مستوى معنوية 1٪، -2.9399 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6080 عند مستوى معنوية 10٪.
- - للفرق الأول: -3.6171 عند مستوى معنوية 1٪، -2.9422 عند مستوى معنوية 5٪، -2.6092 عند مستوى معنوية 10٪.

حسب الناتج المتحصل عليه فإن السلاسل الزمنية لبواقي المعادلات هي ساكنة وبالتالي يمكن تقدير المعادلتين (8) و(11) حسب طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FM-OLS).

4-5- النتائج

تم تقدير معادلة الطلب على النقود بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ل Phillips and Hansen واستخدمت برمجية التحليل الإحصائي Microfit 4 في التقدير وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- دالة الطلب على النقود بمفهومه الضيق MI :

$$\ln\left(\frac{M_1}{P}\right)_t = 0.958 + 1.151 \ln Yr_t - 0.037 \ln r_t - 0.563 \ln ex_t$$

$$t = (6.685) \quad (19.586) \quad (6.131) \quad (-7.52)$$

$$SE = (0.143) \quad (0.058) \quad (0.006) \quad (0.074)$$

يظهر من النتائج المتحصل عليها أن معلمات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعادلة أن مرونة الدخل للطلب الحقيقي على النقود تساوي (1.151) أي أن الزيادة بمعدل 1٪ في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود بمعدل 1.151٪ وإشارتها موجبة كما هو متوقع لها وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود.

كذلك مرونة العائد على الطلب على النقود أنت كما كان متوقعا لها فهي سالبة وتقدر ب (-0.037) وتدل على أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة ب 1٪ كلما قلت رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة ب 0.037٪ وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما أن مرونة سعر الصرف فهي (-0.563) وإشارتها سالبة تدل على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الصرف، وهذا يعني انه اذا ارتفع سعر صرف الدينار ب 1٪ (انخفاض قيمة العملة) فان الطلب على النقود بالعملة المحلية سينخفض ب 0.563٪ وهنا يتحقق ما يسمى بأثر الإحلال أي الإحلال بين العملة المحلية والعملة الأجنبية، حيث تصبح العملة الأجنبية أكثر جاذبية للاحتفاظ بها.

ب- دالة الطلب على النقود بمعناها الواسع $M2$:

$$\ln\left(\frac{M_2}{P}\right)_t = -0.01 + 1.157 \ln Yr_t - 0.03 \ln r_t - 0.240 \ln ex_t$$

$$t = (-0.013) \quad (20.145) \quad (-5.147) \quad (-3.286)$$

$$SE = (0.14) \quad (0.057) \quad (0.005) \quad (0.073)$$

يظهر من النتائج المتحصل عليها أن معلمات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعادلة أن مرونة الدخل للطلب الحقيقية على النقود تساوي (1.157) أي أن الزيادة بنسبة 1٪ في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على النقود بنسبة 1.157٪ وإشارتها موجبة كما هو متوقع لها وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود.

كذلك مرونة العائد على الطلب على النقود أنت كما كان متوقعا لها فهي سالبة وتقدر ب (-0.03) وتدل على أنه كلما ارتفعت معدلات الفائدة ب 1٪ كلما قلت رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة ب 0.03٪ وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كما أن مرونة سعر الصرف فهي (-0.240) إشارتها سالبة تدل على العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الصرف، وهذا يعني انه اذا ارتفع سعر صرف الدينار ب 1% (انخفاض قيمة العملة) فان الطلب على النقود بالعملة المحلية سينخفض ب 0.240% وهنا يتحقق كذلك بأثر الإحلال كما شرحه سابقاً.

6- النتائج والتوصيات

لقد تم في هذه الدراسة محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع في الأجل الطويل، وهذا من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرار لدى السلطات النقدية وواضعي السياسة النقدية من استخدام أدوات التأثير الفعالة للتأثير على التوازنات النقدية والحقيقية في الاقتصاد، وقد استطاعت الدراسة أن تبين وجود علاقة طويلة المدى للطلب على النقود بمعناه الضيق والواسع، واستقرار علاقتهما مع باقي المتغيرات، وهذا يعني أن السلطات النقدية الجزائية بإمكانها استخدام أدوات للتأثير على حجم $M1$ و $M2$ ، كما لا بد من الإشارة إلى أن السلطات النقدية الجزائية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الصرف الدينار على الاقتصاد عند إعدادها للسياسة النقدية، فقد أظهرت نتائج الدراسة اثر الإحلال بين العملة المحلية والأجنبية خاصة بالنسبة إلى عرض النقد بمفهومه الضيق $M1$ ، فارتفاع سعر الصرف -انخفاض قيمة العملة الوطنية- سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية (أصول أجنبية)، في حين قد يكون من الأفضل التأثير في معدلات الفائدة من أجل التحكم في عرض النقد بمفهومه الواسع حيث تميز معدل الفائدة بأن له تأثيراً يفوق تأثير سعر الصرف على $M2$.

وقد بينت نتائج بقية المتغيرات الاقتصادية توافقها مع النظرية الاقتصادية، فالارتفاع المستمر في الأسعار قد يؤدي إلى جعل النقود اقل جاذبية للاحتفاظ بها وهذا يعني التوجه نحو أصول أخرى للاحتفاظ بها تكون أكثر أماناً وحفظاً للقيمة، كما بينت النتائج أن الدخل الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع كمية النقود المطلوبة كما بينته مختلف النظريات الاقتصادية.

المراجع:

باللغة العربية:

- بشير الزعبي، خالد السواعي، 2004، دالة الطلب على النقود في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 1.
- سمية، زيرار، 2007، اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- محمد لكصاسي، 2004، *الوضع النقدي وسير السياسة النقدية في الجزائر*، صندوق النقد العربي، ابوظبي.
- مصطفى عبد اللطيف، 2008، *الوضع النقدي، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع*، مجلة الباحث، العدد 06.
- أمية طوقان، 2005، *دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، البنك المركزي الأردني، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية*.

باللغة الإنجليزية:

- B. OSKOOEE and S. CHOMSISENGPHET , 2002, *Stability of M2 money demand function in industrial countries*, Applied Economics, 34, 2075-2083
- David Bond, 1999, *All about Money* .
- Giancarlo Marini, 1991, *Monetary Shocks and the Nominal Interest Rate*, Economica 59, 365-71, University of Siena.
- HYEON-SEUNG HUN , 1999, *How well does the Mundell-Fleming model fit Austalian data since the collapse of Bretton Woods?*, Applied Economics, 397-407.
- K.PRADHAN and A.SUBRAMANIAN , 1998, *Money and Prices: some evidence from India*, Applied Economics, 1998, 30, 821-827
- M.B.OSKOOEE, H.REHMAN, 2005, *Stability of the money demand function in the Asian developing countries*, Applied Economics, 37, 773-792.
- Marc Lavoie, 1992 , *Jacques le Bourva's theory of endogenous credit-money*, Review of Political Economy, 4, pp, 436-446.
- Phillips, petter and Hansen, bruce, 1990, *Statistical inference in instrumental variables regression with (1) process*, Review of economic studies, Vol 57, 99-125.
- International financial statistic, IFS, Yearbooks.

باللغة الفرنسية

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, 2006, Séries Rétrospectives Statistiques Monétaires 1964 – 2005 Statistiques de la Balance Des Paiements 1992 – 2005, Banque d'Algérie,
- Evolution Economique Et Monétaire en Algérie, 2005, Banque d'Algérie, Rapport 2004
- l'Algérie en quelques chiffres (2007-2009), 2010, Office National des Statistiques, N° 40.
- La politique monétaire Algérienne, 2006, fiche de synthèse, missions économiques.
- Patricia Alonso-Gamo et David Marston, 2011, ALGÉRIE Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV, Rapport du FMI n° 11/39.
- Samir BELLAL, 2010, La Régulation Monétaire en Algérie (1990 – 2007), Revue du chercheur N° 08, p 15-24.

المواقع على الإنترنت

www.imf.orgwww.ons.dzwww.bank-of-algeria.dz

أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على تحسين الأداء المؤسسي:

دراسة حالة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية

الدكتور وصفي الكساسبة
جامعة الزرقاء الخاصة

الدكتورة سعاد برنوطي
جامعة عمان العربية للدراسات العليا

الملخص

تتناول هذه الورقة نتائج دراسة معمقة لحالة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، منذ مباشرتها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وأثر ذلك على أدائها. وقد غطت الدراسة سلسلة زمنية للسنوات 1996-2005. وتم قياس "الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات" من خلال المبالغ المخصصة، والمبالغ المنفقة فعلياً، ورواتب العاملين في وحدة تكنولوجيا المعلومات، كما تم قياس الأداء بتسعة أهداف حددتها المؤسسة في خطتها الاستراتيجية وبمعدل ثلاثة أهداف لكل من: مدخل تحقيق الأهداف، وتحسين العمليات الداخلية، وتحسين الحصول على الموارد. واعتمدت الدراسة على بيانات رسمية والمقابلة. وقد أظهرت النتائج بأنه كان للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات - والذي تجاوز المليون دولار أردني (\$1390.000) - تأثير إيجابي على كافة الأهداف، باستثناء هدف "تحسين العائد على الكلفة"، وهي نتيجة تستدعي دراسات لاحقة بسبب أهمية هذا الهدف. كما ألفت الضوء على مجموعة مشكلات مهمة للمؤسسات العامة الأخرى في الدول النامية، منها: ضعف عمليات توثيق البيانات المهمة، وضعف عمليات التخطيط، وتأثر التخصيصات السنوية بسياسات وفتية لخفض الإنفاق، وعدم تحديد أهداف كمية، واستمرار خضوع المؤسسة للقوانين والأنظمة الحكومية على الرغم من استقلالها المالي والإداري.

Abstract

This paper presents the results of an in-depth case study of the Jordanian Free Zones Corporation during the period 1996-2005 when it started investing in Information Technology (IT). "Investment in Technology" was measured by the total allocations and expenditures, plus the salaries of employees in the IT department. Organizational Performance was measured by the achievement of nine goals set in its Strategic Plan, three from each of the Goal Achievement, Internal Processes, and Resource approaches. The study used formal data & interview. Results revealed that the over one million Jordanian Dinar (\$1.390.000) investment in IT had a positive impact on the achievement of all goals except "the return on cost" which is a result that requires further research, given its importance. It also drew attention to other problems of relevance to Public Enterprises in the Developing Countries, mainly: the poor documentation of important data, problems with planning, allocations impacted by sporadic policies of reducing spending, setting of goals in generalities rather than quantitatively, as well as the continuing use of governmental procedures and regulations despite becoming an independent entity.

المقدمة

يشهد العالم تصاعداً ملحوظاً في استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل منظمات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والعامّة، لتسريع الاستفادة من الانجازات التكنولوجية، والاستجابة لمتطلبات البيئية المتعددة، حيث تتيح تكنولوجيا المعلومات المجال لتحسين أدائها، بما توفره من وسائل لتحسين وتطوير كيفية تنفيذ أنشطتها المختلفة.

هذا الاهتمام جعل تكنولوجيا المعلومات تحتل موقع الصدارة في استراتيجيات عدد متنامٍ من المنظمات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تدل المبالغ الكبيرة التي تنفق سنوياً في هذا المجال، بل التي تتزايد بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الاقتصاد. إلا أن الكثير من المعلومات عن هذا الاستثمار ما زالت تأخذ طابع التعميم، وليس التحديد الدقيق، في الوقت الذي ما تزال الدراسات التي تقيس تأثيرها الفعلي محدودة، وغير حاسمة. فالدراسات الالمبريقية الدقيقة عن كل من حجم الاستثمار وعوائده محدودة جداً، والمتوفر منها مشتت بسبب الطرق المختلفة المستخدمة في قياس الاستثمارات، وكذلك الأبعاد المتعددة للأداء التي تقيسها، كما أنها تكشف عن تأثير معقد لهذا الاستثمار، هذا بالإضافة إلى أن المتوفر منها والمتاح للباحث نُفَذ في الدول الصناعية المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي منظمات عملاقة. في حين أن البيانات عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية وفي الشركات الصغيرة، ما زالت محدودة جداً، إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذه الدول والشركات، تستثمر مبالغ كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، وقد يكون الكثير من هذه الاستثمارات نتيجة التقليد، ولا يستند على دراسات دقيقة عن جدوى الاستثمار وشروطه. وهذا ينطبق على الأردن كدولة نامية، فإن هناك اهتماماً كبيراً بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومحدودية في الدراسات التي تقيّم الجدوى من هذه الاستثمارات، وآثارها الفعلية.

تعرض هذه الدراسة نتائج بحث معمق عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، كحالة دراسة، والتي تسمح تجربتها بتعميم النتائج على المؤسسات العامة الأردنية الأخرى، وعلى مؤسسات المناطق الحرة العربية المشابهة والآخذة بالتزايد باعتبارها مؤسسات جاذبة للاستثمار. فمؤسسة المناطق الحرة الأردنية، هي من المؤسسات العامة الأردنية ذات الأهمية للاقتصاد الوطني، والتي منحتها الحكومة الاستقلال المالي والإداري منذ صدور قانونها المؤقت في عام 1979 والدائم عام 1984 والأنظمة الصادرة بموجبه، إلا أن هذه الاستقلالية ما زالت غير كاملة، فعملية استخدام العاملين وبعض الأنظمة الأخرى تتم بأساليب وعقلية العمل البيروقراطي، إن لم تكن بأنظمة ما زالت قاصرة. وهناك سبب آخر يجعلها حالة مناسبة للدراسة وهو ما حققته من نجاح كبير في مجال تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى قيامها بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات منذ عام 1996، وسعيها المستمر لتطوير هذا الاستثمار.

الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات

تتوفر عدة تعريفات لتكنولوجيا المعلومات، ولكن تم في هذه الدراسة اعتماد تعريف لودن ولودن (Laudon and Laudon, 2008, p4) بأنها "جميع نظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب وتقنياتها الأساسية"، وهو التعريف الذي توسع به تيربان وآخرون (Turban, et al, 1996, p 7) بأنها تمثل الجانب التكنولوجي في نظام المعلومات، والذي يتضمن: الأجهزة، وقواعد البيانات، والبرمجيات، والشبكات، وأجهزة أخرى". لذا تم التعامل مع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات باعتباره شاملاً مجموع المبالغ المخصصة لكل من الأجهزة والبرمجيات، وغيرها من عناصر البنية التحتية، مع الأخذ بنظر الاعتبار رواتب العاملين في الأقسام المتخصصة في إدارتها.

ينال موضوع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات اهتماماً كبيراً بسبب الأرقام التي تتردد عن حجمه ونموه، والتي غالباً ما تكون بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد، وكما تكشف عن ذلك البيانات المتفرقة والقليلة، التي تتوفر عنه، وأكثرها عن الولايات المتحدة الأمريكية، فوفقاً لـ كلين وجينيس (Cline and Guynes, 2001) فقد شكل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الأمريكي ما نسبته 41% من مجمل النفقات الرأسمالية لقطاع الأعمال، مما جعله يشكل أكبر بند في ميزانيات الشركات للإنفاق الرأسمالي.

كما ذكر لودن ولودن (Laudon and Laudon, 2006, p5)، بأن المبالغ المنفقة من قبل الشركات الأمريكية عام 2005م بلغت ما يقرب من (1,8) تريليون دولار، وهي نسبة كبيرة من إجمالي استثماراتها، بل إن هذه النسبة قد تضاعفت من 19% عام 1980 إلى 35% من إجمالي الاستثمارات في عام 2003م.

مؤشر آخر على تصاعد هذه الأرقام، هو ما أنفقته البنوك الأمريكية خلال التسعينيات من القرن العشرين، والذي بلغ (200) مليار دولار، ليرتفع الرقم إلى أكثر من (62) مليار دولار سنوياً اعتباراً من عام 1999 (Peffer and Saarinen, 2002).

كما أشار مكافي (McAfee, 2002) بأن نسبة النمو في هذه الاستثمارات زادت عن نسبة النمو في الاقتصاد الأمريكي، حيث بلغت نسبة نمو الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات 7.4% سنوياً خلال السنوات 1990-1994م في حين كانت نسبة النمو الاقتصادي الأمريكي أقل من ذلك.

على الصعيد العالمي، يوجد الآن إقبال كبير على استعمال تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الداخلية والخارجية للأعمال، وقد نُشر عن هذه الشركات بأن أكثر من 50% من مصاريفها السنوية تخصص لتكنولوجيا المعلومات (Calderon, et al, 2001).

إن هذا التوسع في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يعود إلى عدة أسباب، منها: حاجة المنظمات المعاصرة لها لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها، ومن ذلك الاضطراب البيئي، وزيادة حدة المنافسة، وزيادة اهتمام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية، وتغير تركيبة

قوة العمل، وارتفاع وعي المستهلكين وزيادة توقعاتهم، وتصاعد الابتكارات، وإلى غير ذلك من التحديات (Turban, et al, 1996, pp1-12).

سبب آخر لإنفاق هذه المبالغ، كما أشارت إليه بعض الدراسات المتوفرة، وهو الفوائد التي تحققها الشركات من هذا الاستثمار، فقد توصل ويل (Weill, 1992) إلى وجود فوائد مهمة لزيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في قطاع صناعة الصمامات في الولايات المتحدة الأمريكية لست سنوات متتالية. كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى أن الشركات تحقق مزايا أخرى من هذا الاستثمار في مجالات محددة، تتمثل في زيادة الكفاءة، ومساعدة الشركات على المنافسة العالمية، وتخفيض حالة عدم التأكد، وتنفيذ إستراتيجية المنظمة وأهدافها، وتحقيق مزايا تنافسية، وتحسين الأداء، وتحسين إدارة سلسلة التوريد (الضمور 2003: 44)؛ و (Turban, et al, 1999, 13)؛ و (Beede and Montes, 1999)؛ و (Khouja and Kumar, 2002).

وتمتد هذه المزايا إلى الاقتصاد بشكل عام، مما يدفع الحكومات وصناع القرار إلى اعتماد سياسات تدعم هذا الإنفاق، ومنها أن هذا الاستثمار يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وتخفيض التضخم، وزيادة الإنتاجية، ودعم النمو الاقتصادي والتطور والازدهار (Greenspan, 2000)؛ و (Baily, 2002)؛ و (Edwards, 2002, p39).

أما عن أسباب المبالغ الضخمة وتزايدها فتعود إلى متطلبات توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات والبرمجيات)، والتطوير والتحديث المستمر فيها، فقد توصل بارادويج وكونسنسكي (Bharadwaje and Konsynski, 1999) إلى أن الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات يتحدد بحجم الإنفاق السنوي على شراء أدواتها وعمليات التحديث والتطوير المستمر لكي تعمل بكفاءة وفعالية.

توضح هذه الأسباب الاهتمام العالمي بتكنولوجيا المعلومات، إلا أنها لا تعطي صورة حاسمة عن حجم هذا الاستثمار وتأثيره الفعلي على الأداء، لعدة أسباب، منها: حداثة التكنولوجيا، والتطورات المتلاحقة فيها، وأن الدراسات العلمية المتوفرة هي محدودة ومشتتة، وتباين خلفيات واهتمامات الباحثين، بالإضافة إلى المشاكل النظرية التي ما زالت مستمرة في تحديد المؤشرات المختلفة لقياس الأداء.

ومن خلال استعراض الدراسات الإدارية المتوفرة، نجد بأن معظمها تتناول خصائص تكنولوجيا المعلومات، وليس المبالغ المستثمرة فيها. فهناك دراسات ركزت على جودة نظم المعلومات (الطراونة 2003)، أو على استخدام الحاسوب (الأعور، 1999)؛ و (Stone & Robert, 2002)، أو على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات (الضمور، 2003)؛ و (Devarag and Kohli, 2003)، أو على أهمية وملاءمة وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (رومي، 2001)؛ و (Khazanchi, 2005)؛ و (Ravichandran & Lertwongstien, 2005)، أو على تحديد المفاهيم المستعملة من قبل المديرين لتقييم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات (Peffer and Saarinen, 2002)، وتبني نظام معلومات المؤسسة

الشامل (Mcafee, 2002). وهي اهتمامات ارتبطت بتاريخ تبني المنظمات لتكنولوجيا المعلومات.

أما الدراسات التي قاست الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات فقد اختلفت في كيفية القياس: فالشيشاني (2004) ومبارك (2004) و الميثاني (2004) و القيسي (2004) و شناق (1994) و Bharadwaj & Konsynski (1999) استخدموا الأرقام المستثمرة في الأجهزة والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات، كما استخدم Sircar, et al (2000) والخبرة (2005) و Mcafee (2005) كيفية استخدام نظم المعلومات ونظم الاتصالات. وبعض الباحثين شمل العاملين في تكنولوجيا المعلومات، فمبارك مثلاً (2004) و sircar et al (2000) شملاً عدد العاملين والتدريب ونفقات الفريق، في حين أن الخبرة (2005) شمل مهارات المستخدمين. أما Devarag & Kohli (2003) فلم يستخدموا المبالغ المنفقة وإنما عدد التقارير المنفذة من قبل المستخدم النهائي وزمن المعالجة. ونجد بأن Cline and Guynes (2001) استخدموا عدد الساعات اللازمة لتطوير البرمجيات. وفي جانب آخر استخدم بعض الباحثين مؤشرات أداء وليس استثماراً لقياس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومنهم: Calderon (2001) الذي استخدم رضا المستخدم، ودعم العمليات الداخلية، وملاءمة النظام، و Smith et al (2000) استخدموا نسبة كلفة خدمات المعلومات إلى إجمالي تكاليف العملية. كما أن هناك من قاس الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات من خلال آراء جمعها عنه (Peffer and Saarinen, 2002).

وفيما يتعلق بقياس أثر الاستثمار على الأداء، فالاختلافات في الجوانب المستخدمة فيه أوسع، وتكاد تمتد إلى كافة أنشطة المنظمة: فعلى سبيل المثال تناول القيسي (2004) والخبرة (2005) تأثير الاستثمار على عملية صناعة القرارات، في حين تناول Smith, et al (2000)؛ و Calderon (2001)؛ و Mcaffé (2002) تأثير الاستثمار على تحسين العمليات الداخلية، كما قاس Cline and Guynes (2001) تأثيره على الإنتاجية، وقاس الشيشاني (2004) تأثيره على تحقيق الميزة التنافسية، وقاس مبارك (2004) تأثيره على الهيكل والإستراتيجية. كما قاست دراسات أخرى أثر الاستثمار على الأداء المؤسسي أو أداء الشركة (شناق، 1994)؛ و (Ravichandran & L. , 2005)؛ و (Devarag & Kohli, 2003)؛ و (Sircar, et al, 2000)؛ و (Bharadwaj, & Konsynski 1999).

وعن نتائج أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، فقد تناولت الدراسات التأثير على عمليات وأنشطة مختلفة، وقد توصل الكثير منها إلى تأثير إيجابي، فعلى سبيل المثال، وجد الخبرة (2005) بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات أسهم في تحقيق الأهداف المراد إنجازها، وتحسين جودة الأداء، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما توصل القيسي (2004) إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى التحسين في مختلف مراحل عملية صنع القرارات، كما توصل Calderon (2001) إلى وجود علاقة إيجابية بين: فاعلية تكنولوجيا المعلومات، والنمو المالي للمنظمة، وأداء الاقتصاد. ووجد Smith, et al (2000) علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار كمؤشر للأداء المالي مع تخفيض كلفة العملية، وأن

استخدام برمجيات متطورة أدى إلى تحقيق إنتاجية أعلى. كما توصل Cline and Guynes (2001) إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أسهم في تحسين الإنتاجية بطرق مختلفة، فقد أسهم على المستوى الإستراتيجي في زيادة حجم المبيعات، وعلى المستوى التكتيكي في تطوير حقل الإدارة، أما على المستوى الإجرائي فقد أسهم في تخفيض النفقات المكتبية. كذلك توصل الباحثان نفساهما في دراسة أخرى إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ساعد على تطوير وتحسين الإنتاجية، حيث أسهمت الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات على المستوى الإستراتيجي في زيادة حجم المبيعات، وعلى المستوى التكتيكي في تطوير إدارة الإنتاج من خلال استغلال الطاقة، والتي انعكست على زيادة الإنتاج في الشركات موضع الدراسة، أما على المستوى التشغيلي فقد أسهمت في تخفيض نفقات التشغيل (Cline and Guynes, 2001).

كما توصلت دراسات أخرى إلى أن الاستخدام الفعلي الواسع لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى أداء مالي ونوعي عاليين (Devarag & Kohli, 2003). وأن هناك علاقة قوية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مع المبيعات والأصول وسعر السهم، وإن الإنفاق على فريق نظم المعلومات وتدريب الفريق له علاقة إيجابية مع الأداء المؤسسي (Sircar, et al, 2000). وإلى أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كالأجهزة وقواعد البيانات والشبكات والتجهيزات الأخرى تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المنظمة، وإن قدرة تكنولوجيا المعلومات تسهم في إيجاد القواعد المعرفية اللازمة لحل المشكلات المتكررة، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي للمنظمة، وكذلك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكاليف المنظمة (Bharadwaj, & Konsynski 1999).

وتوصلت الدراسات التي قاست أثر الاستثمار على تحقيق ميزة تنافسية إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم في تحسين أداء الموظفين في الشركة ويرفع من إنتاجيتهم، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء، كما تسهم تكنولوجيا شبكات الحاسوب في زيادة التنسيق بين الأقسام الداخلية للشركة وفروعها الخارجية المنتشرة (الشيشاني، 2004).

كما توصلت الدراسات التي قاست أثر الاستثمار على الإستراتيجية والهيكل والأداء، إلى وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين مؤشرات الأداء الرئيسة والفرعية والتمثلة بمنظور العمليات، وخدمة العملاء، والنمو، والإنتاجية، ومؤشرات الأداء المالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والأداء الكلي (مبارك، 2004). ووجدت الدراسات التي قاست أثر الاستثمار على الكفاءة والفاعلية بأن مهارة ومؤهلات وخبرات مستخدمي نظم المعلومات الإدارية تمكنهم من أداء عملهم على أكمل وجه، وأن درجة ملائمة المعلومات التي تم توفيرها انعكست على فاعلية اتخاذ القرارات التي يراود اتخاذها، وأن هناك علاقة طردية خطية ما بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات الإدارية والأرباح (الميتاني، 2004).

هذه النتائج تختلف عن النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى قاست أثر الاستثمار على الأداء المؤسسي أو أداء الشركة، حيث لم تجد علاقة قوية بين استخدام الحاسوب، أو عدد المختصين، أو حتى سنوات استخدام الحاسوب وبين الأداء المؤسسي، كذلك لم تجد أثراً إيجابياً لنظام المعلومات الإدارية على الأداء المؤسسي، وإن أجهزة وبرامج الحاسوب المستخدمة في نظام المعلومات الإدارية لا تؤثر على الأداء (شناق، 1994). كما أنه يمكن تفسير التغير في أداء الشركة بمدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في دعم وتعزيز قدراتها، وإن القدرة التنظيمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم قدرات الشركة تعتمد على قدرات أنظمة المعلومات الوظيفية والتي بدورها تعتمد على طبيعة البشر، والتكنولوجيا المستخدمة، وتكامل موارد أنظمة المعلومات (Ravichandran & Lertwongstien, 2005).

وهناك دراسات أكثر حداثة بدأت تكشف عن علاقات وأبعاد معقدة عن تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والمهم منها لهذه الدراسة هي دراسة McAfee (2002) عن تأثير تكنولوجيا المعلومات على تحسين العمليات الداخلية، حيث وجدت بأن التأثير لا يحصل مباشرة بل يأخذ بعض الوقت وأن هناك علاقة سببية بين تبني تكنولوجيا المعلومات، والتحسين في مؤشرات أداء العمليات، وكذلك المقياس الزمني للفوائد التي تظهر لاحقاً.

تبين هذه الدراسات بأن المعرفة العلمية عن أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ما زالت محدودة، وتكشف عن أبعاد متعددة ومعقدة.

ومما يزيد في تعقيد النتائج أعلاه الخلاف الذي ما زال مستمراً حول مؤشرات قياس الأداء المؤسسي: فالأداء المؤسسي، وحسب تعريف بترسون وآخرون (Peterson, et al, 2003, p1)، يقاس قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات متناعمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها. إلا أن هناك تعدداً في المفاهيم العلمية التي تسعى لتحديد، ولكنها، عموماً، تشمل مفهومي: الفاعلية، والكفاءة (Peterson, et al, 2003, p1) و (حزام، 2004:207).

وفيما يتعلق بالفاعلية، فالمشكلة النظرية حالياً تتمثل في تعدد مداخل تعريفها، ومن ذلك، مدخل الأهداف الذي يقيس الفاعلية بمدى تحقيق المنظمة لأهدافها الرسمية، وأهدافها العملياتية (Hodge, et al, 2003, p70)؛ و (Jones, 2004, p20)، ومدخل الموارد الذي يرى بأن الفاعلية تعكس قدرة المنظمة في الحصول على الموارد التي تتصف بالندرة وذات القيمة والتي تحتاجها لتحقيق أهدافها (Daft, 2002, p67)؛ و (العلاونه وعبيدات، 1999: 131)؛ و (ريتشارد، 2001، ص567). والمدخل الثالث هو مدخل العمليات الداخلية، والذي يرى أتباعه بأنه يجب تقدير الفاعلية في ضوء مدى قدرة المنظمة على امتلاك عمليات داخلية كفوة ومرنة لضمان مستوى عالٍ من الإنتاجية لتكون قادرة على إرضاء حاجات ورغبات العاملين فيها (العلاونه وعبيدات، 1999: 132)؛ وهودج وآخرون (Hodge, et al, 2003, p68).

ولدى تقييم هذه المداخل، يرى نموذج التناقضات بأن الحكم على منظمة ما بكونها فاعلة، أو غير فاعلة هو أمر صعب، خاصة إذا كانت منظمة معقدة: فقد تكون فاعلة في مجال

وغير فاعلة في مجالات أخرى (ريتشارد وآخرون، 2001: 600)، كأن تكون أجزاء منها تعمل بشكل جيد مما يوحي بأنها فاعلة في حين يكون أداء أجزاء أخرى ضعيفاً، أي قد تكون فيها تناقضات. يضاف إلى ذلك أن المعنيين بمساعدة المنظمة في إعداد قائمة متوازنة بنتائجها balanced score card لرصد أدائها يرون بأن مثل هذه القائمة يجب أن تتناول مؤشرات تتناول كل من النجاح في تحقيق الأهداف الرسمية والعملياتية التي تلتزم بتحقيقها، والتحسين في عملياتها الداخلية، والتحسين في قدراتها في الحصول على الموارد النادرة التي تحتاجها، بالإضافة إلى تحسين فرصة المنظمة في البقاء والنمو. أي أن التقييم الدقيق والمتوازن لأدائها، لا بد وأن يراعي التحسن في جميع هذه المجالات.

منهجية البحث:

إن الغرض من هذه الدراسة هو قياس حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية خلال السنوات 1996-2005 وأثره على أدائها. فعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة للمؤسسة في مجال تكنولوجيا المعلومات منذ عام 1996، إلا أنه لم يتم قياس دورها في تحسين مستوى أداء المؤسسة.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- تحديد حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات 1996-2005، كمبالغ مخصصة ومصرفة، والتغير فيها.

2- اختبار فرضية رئيسية: لا يوجد تأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المؤسسي، تفرعت عنها تسعة فرضيات فرعية، تناولت تأثير الاستثمار على تسعة أبعاد رئيسية للأداء المؤسسي حددتها الخطة الإستراتيجية لمؤسسة المناطق الحرة للسنوات 2005-2007م، بمعدل ثلاثة أبعاد لكلٍ من تحقيق الأهداف المؤسسية، وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، وتحسين قدرة المؤسسة في جذب الموارد، وكما يلي:

- مدخل تحقيق الأهداف المؤسسية الرئيسية: جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية، وتطوير مناطق حرة جديدة.

- ومدخل تحسين العمليات الداخلية: العائد على الكلفة، والعائد على الاستثمار، وإنجاز المعاملات.

- كما شمل تحسين قدرة المؤسسة على جذب الموارد: المالية، والبشرية، وجذب المستثمرين.

وعلى النحو المبين في النموذج الآتي:

نموذج الدراسة

المتغير المستقل
الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات

المتغير التابع
الأداء المؤسسي



وقد اعتمدت الدراسة التعريفات الإجرائية الآتية:

• **حجم الاستثمار:** وهو حجم المبالغ التي تم تخصيصها والمبالغ الفعلية التي تم إنفاقها، بالدينار الأردني، على تكنولوجيا المعلومات سنوياً في مؤسسة المناطق الحرة لكل سنة من السنوات 1996 - 2005م. وقد تم التعامل مع المبالغ الفعلية، التي تم إنفاقها بطريقتين، الأولى: تتضمن المبالغ المنفقة على تكنولوجيا المعلومات فقط، والثانية تشمل، إضافة إلى ذلك، رواتب العاملين الأساسيين في مديرية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، باعتبارهم أحد موارد تكنولوجيا المعلومات المهمة.

• **أداء المؤسسة:** مدى تحقيق الأهداف، وتحسين العمليات الداخلية، وتحسين الحصول على الموارد:

أ- **مدى تحقيق الأهداف:** نسبة تحقيق المؤسسة لأهداف أساسية اعتمدتها في خططها الإستراتيجية، وهي:

1. جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية: مجموع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة العامة.
2. توافر فرص عمل للقوى العاملة الأردنية: عدد العاملين في المشاريع الاستثمارية في المؤسسة.

3. تطوير مناطق حرة جديدة: عدد المناطق الحرة العامة والخاصة في كل سنة من السنوات 1996-2005م.

ب- مدى تحسين العمليات الداخلية: نسبة التحسن في كل من الأهداف الآتية:

1. العائد على الكلفة: وقد تم احتسابه حسب المعادلة الآتية (التقرير السنوي للمؤسسة، 2004: 51):

معدل العائد على الكلفة = إجمالي الإيرادات / إجمالي النفقات الجارية.

2. العائد على الاستثمار: وقد تم احتسابه بموجب المعادلة الآتية (التقرير السنوي للمؤسسة، 2004: 52):

صافي العائد على الاستثمار = صافي الإيرادات / صافي الأصول الثابتة

المستثمرة

3. سرعة إنجاز المعاملات: مجموع عدد المعاملات السنوية للعمليات الرئيسية التي تشمل، عمليات

إيداع، وتنازل، وإخراج البضائع والمركبات.

ج- مدى تحسين الحصول على الموارد: نسبة التحسن في كل من الأهداف الآتية:

1. تحسين جذب الإيرادات المالية: مجموع الإيرادات المالية السنوية في المؤسسة.

2. تحسين جذب الموارد البشرية: مجموع عدد العاملين ومؤهلاتهم في المؤسسة.

3. تحسين جذب المستثمرين: مجموع الأفراد والشركات المحلية والأجنبية الذين يمارسون أنشطة

استثمارية: صناعية، وتجارية، وخدمية داخل مؤسسة المناطق الحرة.

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات، هما:

1- البيانات الأولية: تضمنت الأرقام الفعلية للأبعاد المختلفة للاستثمار والأداء، كما هي في سجلات المؤسسة، والتي تم تجهيزها من قبل الجهات المسؤولة في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، بناءً على طلب الباحث، وتشمل كل فقرة من فقرات الدراسة وبكتب رسمية موجهة من المؤسسة إلى الباحث.

2- المقابلة المهيكلية مع ستة مسؤولين في مؤسسة المناطق الحرة، مطلعين على عملية إدخال التكنولوجيا للمؤسسة، لمناقشة النتائج الرئيسية، للاستيضاح حول بعض الملاحظات التي ظهرت من خلال النتائج ومعرفة مقترحاتهم حولها.

واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الآتية:

• المتوسطات والانحرافات المعيارية ونسب التغير السنوية ونسب التغير عن عام 1996 باعتبارها سنة الأساس، لكل من بيانات المتغير المستقل، وبيانات المتغير التابع، للتعرف على طبيعة بيانات الدراسة.

- معاملات الارتباط البسيط لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الاستثمار والأداء المؤسسي.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية لدراسة خصائص بيانات العينة Sample Data.
- اختبار (T) للتأكد من كون العينة ممثلة لنموذج الانحدار المستخدم.
- الانحدار اللوغاريتمي البسيط لتحديد أثر حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المؤسسي والقدرة التنبؤية للنموذج وفق المعادلة:

$$\text{Log } Y = \text{Log } \beta_0 + \beta_1 \text{Log } X_1 + \text{Log } E$$

وقد تم الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء الاختبارات والتحليل.

نتائج الدراسة:

يتضمن الجدول رقم (1) النتائج الخاصة بمبالغ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، خلال السنوات 1996-2005م، ومنه يتبين:

بلغ إجمالي المبالغ المنفقة كاستثمار في هذه الفترة بحدود مليون دينار أردني (987.164.000) دينار، أي ما يقارب (1.4) مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ كبير بالنسبة للأردن.

وقد شهد الاستثمار نمواً تراوح من (20,267) ديناراً فقط عام 1998م إلى (235,000) دينار في عام 2005م. ويلاحظ بأن هناك تذبذباً في المبالغ المنفقة سنوياً، وكانت أكثر سنة حصل فيها زيادة في المبالغ المنفقة عن السنة السابقة هي في عام 1999 بنسبة 502%، أما أقل سنة حصل فيها تراجع فهي في سنة 1998 بنسبة 21% من المبالغ المنفقة عام 1997.

وبشكل عام، تظهر الأرقام زيادة سنوية مضطربة في المبالغ المنفقة في أكثر السنوات عن المبلغ الذي صرف عام 1996، باستثناء السنتين 1998م و2002م حيث انخفضت قيمة المبالغ المنفقة فيهما إلى نسبة 30% و 76% على التوالي مقارنة مع سنة الأساس. كما لم تقم المؤسسة بإنفاق كامل المبالغ التي خصصتها للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في موازاتها التقديرية السنوية، ففي عام 1996 كانت المبالغ التقديرية المخصصة ثمانين ألف دينار، لم يصرف منها إلا اثنان وسبعون ألف دينار تقريباً وبنسبة (91%)، وفي عام 2005م كانت المبالغ المخصصة مائتين وثمانين ألف دينار، لم يصرف منها إلا مائتان وخمسة وثلاثون ألف دينار (84%)، وأكثر تراجع في الإنفاق عن المبالغ المخصصة كان في عام 2002م حيث بلغ خمسة وستين ألف دينار تقريباً.

وقد تبين من خلال المقابلة مع المسؤولين في المؤسسة بأن السبب الرئيسي لانخفاض المبالغ المخصصة هو توجه الإدارة في بعض السنوات لتخفيض النفقات في المؤسسة عموماً، مما أدى إلى التذبذب في تخفيض التخصيصات لتكنولوجيا المعلومات (وهي حالة شائعة في الكثير من مؤسسات القطاع العام، التي غالباً ما تعكس محدودية في الالتزام بتنفيذ الخطة). أما

عن عدم إنفاق المبالغ المخصصة كاملاً، فيعزى إلى قصور التخطيط والدراسات التي أجريت لتحديد المبالغ المطلوبة، وقلة توافر الكوادر الفنية المتخصصة لتنفيذ المشاريع في موعدها، وتأخر جاهزية بعض المباني لتكوين التجهيزات فيها، بالإضافة إلى التذبذب في أسعار التكنولوجيا (مما يمثل مؤشراً على مدى نضج عمليات التخطيط).

جدول رقم (1) حجم المبالغ المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة المناطق الحرة خلال السنوات 1996-2005

السنة	الموازنة التقديرية / دينار	المبالغ المصروفة فعلياً / دينار	نسبة المبالغ المصروفة إلى التقديرية	التغير عن السنة السابقة	التغير عن عام 1996
1996	80000	72538	91%	-	-
1997	102000	97293	95%	34%	34%
1998	53000	20267	38%	21%	30%
1999	120000	101683	85%	502%	140%
2000	100000	81655	82%	80%	113%
2001	120000	96645	81%	18%	133%
2002	120000	55339	46%	57%	76%
2003	150000	139417	93%	252%	192%
2004	120000	87309	73%	63%	108%
2005	280000	235000	84%	289%	324%
المجموع	1.245.000	987.164			

المصدر: كتاب مؤسسة المناطق الحرة/المديرية المالية رقم (م حرة/20/5/6592 تاريخ 2006/8/14م).

ومع ذلك يمكن القول بأنه كانت هناك زيادة في المبالغ المنفقة على تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، حيث بلغت نسبة التغير فيها 324% في عام 2005م عن عام 1996م.

ولدى تقدير حجم الاستثمار بإضافة رواتب العاملين الأساسيين في مديرية تكنولوجيا المعلومات إلى المبالغ المنفقة على الاستثمار الأساسي في تكنولوجيا المعلومات (الجدول رقم 2)، يتبين بأن مجموع المبالغ المنفقة على تكنولوجيا المعلومات، بأخذ رواتب العاملين بنظر الاعتبار، تراوح من (77867) دينار في عام 1998م إلى (289,600) دينار في عام

2005م، حيث تراوحت نسبة التغير عن سنة الأساس 1996م، من (72%) عام 1998 لتصل إلى (266%) في عام 2005.

ولدى الاستفسار من المسؤولين عن أسباب التذبذب في أعداد العاملين خلال المقابلة، ذكروا بأن ذلك يعود إلى معدلات دوران العاملين في تكنولوجيا المعلومات، بسبب حصولهم على فرص عمل أفضل في مواقع أخرى، سواء كانت داخل المملكة أم خارجها، واستمرار المؤسسة في تطبيق نظام الخدمة المدنية للدولة، والتقييد بنصوصه على الرغم من استقلالها مالياً وإدارياً.

باختصار، حققت المؤسسة زيادة مضطردة في المبالغ المنفقة على تكنولوجيا المعلومات، وصلت في عام 2005 إلى 289,600 دينار بنسبة تغير مقدارها (266%) عن سنة 1996م، وهذا يعكس اهتمام المؤسسة بالإنفاق على امتلاك تكنولوجيا المعلومات الملائمة، وفريق العمل المؤهل لضمان التشغيل الفعال لهذه التكنولوجيا.

جدول رقم (2) حجم المبالغ المستثمرة ورواتب العاملين في تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة المناطق الحرة خلال السنوات 1996- 2005

السنة	المبالغ المصروفة فعلياً / دينار	رواتب العاملين الأساسيين	المبالغ المصروفة فعلياً + رواتب العاملين الأساسيين	التغير عن عام 1996	عدد العاملين الأساسيين	متوسط راتب الفرد
1996	72,538	36,300	108,838	-	11	3300
1997	97,293	38,280	135,573	%125	11	3480
1998	20,267	57,600	77,867	%72	16	3600
1999	101,683	51,240	152,923	%141	14	3660
2000	81,655	49,140	130,795	%120	13	3780
2001	96,645	50,700	147,345	%135	13	3900
2002	55,339	50,400	105,739	%97	12	4200
2003	139,417	51,840	191,257	%176	12	4320
2004	87,309	53,820	141,129	%130	13	4140
2005	235,000	54,600	289,600	%266	13	4200
المجموع	987,164	493,920	1,481,084			

المصدر: كتاب مؤسسة المناطق الحرة/المديرية المالية رقم (م حرة/20/5/6592 تاريخ 14/8/2006م).

وفيما يتعلق بالأداء المؤسسي، يتضمن الجدول رقم (3) النتائج الخاصة بتقدير مستوى الأداء لتسعة مؤشرات أداء، ومنه يظهر بأن المؤسسة حققت زيادة في جميع المؤشرات عن سنة الأساس 1996م، باستثناء مؤشر العائد على الكلفة.

وقد حصلت أكثر نسبة زيادة في مؤشر "العائد على الاستثمار" والتي بلغت (960%)، يليه مؤشر "عدد المناطق الحرة التي تم تطويرها"، حيث بلغت نسبة الزيادة (600%). أما

أقل مؤشر حصلت فيه زيادة فهو مؤشر "تحسين الحصول على الموارد البشرية" وقد بلغت نسبة الزيادة فيه (76%)، يليه مؤشر "العائد على الكلفة" والذي بلغت نسبة الزيادة فيه (161%).

وعليه، وبشكل عام، وعلى الرغم أن المؤسسة لم تحدد في خطتها الإستراتيجية مؤشرات كمية لقياس أهدافها، إلا أنه يمكن اعتبار الزيادة (التحسن) التي حصلت في جميع المؤشرات دليلاً على تحقيق أهداف المؤسسة.

أما النتائج التي تستدعي الإشارة لها، والتي تم التوصل إليها خلال المقابلة، فتتعلق بالزيادة في معدل "العائد على الاستثمار" والتي جاءت عالية جداً اعتباراً من عام 2001، قياساً مع السنوات السابقة، وسببها - حسب إجابة المسؤولين - هو انتقال كافة أصول المنطقة الحرة/العقبة إلى سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة اعتباراً من 2001/1/1م، ورافق ذلك ارتفاع في إيرادات المؤسسة السنوية، مما أدى إلى الزيادة الكبيرة في العائد على الاستثمار خلال السنوات 2001-2005م.

كما أن سبب محدودية التحسن في مؤشر "العائد على الكلفة"، وأيضاً حسب رأي المسؤولين في المؤسسة، هو انخفاض الإيرادات السنوية، مع الثبات النسبي في المصاريف السنوية.

جدول رقم (3) مستوى أداء المؤسسة

التغير في سنة 2005 عن سنة 1996	مستوى الأداء على أساس السنة										مؤشر الأداء
	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
	192	168	159	150	136	123	110	109	*109	*109	جذب رؤوس الأموال
%176	15397	12575	10504	7936	6089	5553	4145	2953	*2953	*2953	توفير فرص عمل
%521	30	27	24	23	21	19	17	9	6	5	تطوير مناطق حرة
%600	5.28	4.73	3.52	2.80	3.35	2.41	1.55	2.27	3.27	*3.27	العائد على الكلفة/مرة
%161	%48	%45	%32	%21	%28	%10	%4	%7	*%5	*%5	العائد على الاستثمار
%960	207,416	270,145	45,673	39,862	42,524	65,634	8,933	88,933 *	88,933 *	8,933 *	سرعة إنجاز المعاملات
%233	18,458	16,542	12,408	8,812	10,705	9,004	5,817	7,674	7,096	7,096	الإيرادات المالية بالآلاف دينار
%260	375	380	356	348	332	326	313	271	267	*257	عدد العاملين
%146	4096	3745	3328	2992	2722	2507	2137	1901	1773	1675	عدد المستثمرين
%245											

* * قيمة تقديرية لغايات التحليل الإحصائي.

ولغرض اختبار الفرضيات، تم - ابتداءً - استخدام المتوسطات، والانحرافات المعيارية، لتحديد خصائص بيانات العينة Sample Data، ولتحديد أفضل (أهم) المتغيرات التابعة، وقيمة الانحراف المعياري لكل متغير مقارنة مع الانحرافات المعيارية للمتغيرات الأخرى. (ولم يتم ترتيب متغير "حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات" لكونه المتغير المستقل المنفرد في الدراسة).

يتضمن الجدول رقم (4) المتوسطات، والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة، ومنه يتبين بأن قيم الانحرافات المعيارية لجميع المؤشرات هي أصغر من المتوسطات الحسابية، ولا يوجد تشتت كبير في البيانات، مما يمكن من متابعة الإجراءات الإحصائية المتقدمة لاختبار الفرضيات.

جدول رقم (4)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات الدراسة

اسم المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات (مبالغ)/ ألف دينار	146,309	59088
جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية/ مليون دينار	136,500	29,654
توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية/ عدد	7106	4408
تطوير مناطق حرة جديدة/ عدد	18.10	8.762
تحسين العائد على الكلفة	3.27	1.117
تحسين العائد على الاستثمار	0.205	0.170
تسريع إنجاز المعاملات/ دقيقة	36.800	26.853
تحسين الإيرادات المالية/ مليون دينار	10,361,176	4,236,101
زيادة عدد العاملين في المؤسسة	323	45
زيادة عدد المستثمرين	2688	845

ولدى ترتيب مؤشرات الأداء المؤسسي حسب قيم الانحراف المعياري، فقد جاء ترتيبها على النحو الآتي:

1. "زيادة عدد العاملين في المؤسسة" بانحراف معياري (45) ومتوسط حسابي (323).
 2. "جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية" بانحراف معياري (29.654) ومتوسط حسابي (136.500).
 3. "زيادة عدد المستثمرين" بانحراف معياري (844.723) ومتوسط حسابي (2687.600).
 4. "تحسين العائد على الكلفة" بانحراف معياري (1.117) ومتوسط حسابي (3.270).
 5. "تحسين الإيرادات المالية/مليون دينار" بانحراف معياري (4,236,101) ومتوسط حسابي (10,361,176).
 6. "تطوير مناطق حرة جديدة/عدد" بانحراف معياري (8.762) ومتوسط حسابي (18.100).
 7. "توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية" بانحراف معياري (4407.592) ومتوسط حسابي (7105.800).
 8. "تسريع عمليات إنجاز المعاملات/دقيقة" بانحراف معياري (26.853) ومتوسط حسابي (36.800).
 9. "تحسين العائد على الاستثمار" بانحراف معياري (0.170) ومتوسط حسابي (0.205).
- اختبار الفرضيات.**

تم استخدام اختبار معامل الارتباط لاختبار العلاقات، ونموذج الانحدار اللوغاريتمي البسيط لاختبار معنوية العلاقات. وقد تم، قبل ذلك، التحقق من صحة افتراضات نموذج

الانحدار من خلال رسم شكل الانتشار للمتغير المستقل مقابل مؤشرات المتغير التابع، وذلك وفق النموذج التالي:

$$\text{Log } Y = \text{Log } \beta_0 + \beta_1 \text{Log } X + \text{Log } E$$

وقد أظهر استخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي البسيط ظهور اتجاه عام خطي في بيانات المتغير المستقل ومؤشرات المتغير التابع.

كما تم اختبار مدى ملائمة مؤشرات المتغير التابع لتمثيل العلاقة، وذلك بالاعتماد على الشكل الاحتمالي (p.p) Probability Plot لهذه المؤشرات، حيث وجدت بأنها تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يلي النتائج الخاصة باختبار الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية:** H_0 : لا يوجد تأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المؤسسي، وتفرعت عنها تسع فرضيات وفقاً لمؤشرات الأداء المؤسسي التسعة، التي تمت دراستها.

ويتضمن الجدول رقم (5) نتائج تحليل هذه الفرضيات.

بالنسبة للعلاقة الارتباطية، يظهر من الجدول رقم (5) أن معاملات الارتباط بين "حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات" وكلاً من الأهداف التالية: جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (0.714)، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية (0.738)، وتطوير مناطق حرة جديدة، والعائد على الاستثمار، وسرعة إنجاز المعاملات، وتحسين الحصول على الموارد المالية، وتحسين الحصول على الموارد البشرية، وجذب المستثمرين، قد تراوحت من 0.738 إلى 0.615، وهذه المعاملات معنوية بمستويات جميعها أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة بين حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والأداء المؤسسي من خلال هذه الأهداف.

أما بالنسبة لهدف العائد على الكلفة، فالعلاقة بينه وبين حجم الاستثمار ضعيفة، وبمستوى معنوية 0.075.

جدول رقم (5)

أثر حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأبعاد المختلفة للأداء المؤسسي والعلاقة بينهما

الهدف	F المحسوبة	المعنوية*	معامل الارتباط	معنوية* الارتباط	معامل التحديد	قيمة β_0	قيمة β_1	اختبار β_1 لمعنوية*
جذب رؤوس الأموال	8.297	0.020	0.714	0.010	0.509	-0.024	0.418	0.020
توفير فرص عمل	9.546	0.015	0.738	0.007	0.544	-2.803	1.280	0.015
تطوير مناطق حرة	5.082	0.050	0.623	0.027	0.388	-4.550	1.117	0.054
العائد على الكلفة.	2.524	0.151	0.490	0.075	0.240	-2.026	0.490	0.151
العائد على الاستثمار.	8.082	0.022	0.709	0.011	0.503	-10.736	1.923	0.022
سرعة إنجاز المعاملات	4.868	0.058	0.615	0.029	0.378	1.248	0.758	0.058
جذب الموارد المالية	6.280	0.037	0.663	0.018	0.440	3.376	0.703	0.037
جذب الموارد البشرية	6.560	0.034	0.671	0.017	0.451	1.128	0.268	0.034
جذب المستثمرين	7.881	0.023	0.704	0.011	0.496	0.215	0.622	0.023

* ذات دلالة إحصائية بمستوى (∞) تقريباً أقل من أو تساوي 0.05 .

أما عن نتائج تحليل الانحدار اللوغاريتمي البسيط لقياس طبيعة التأثير، فقد أظهرت النتائج كما يتبين من الجدول رقم (5) بأنه يوجد، أيضاً، تأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على كافة الأهداف باستثناء هدف العائد على الكلفة، حيث جاءت معنوية F المحسوبة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 لكل من الأهداف: جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية، وتطوير مناطق حرة جديدة، وزيادة العائد على الاستثمار، وتسريع إنجاز المعاملات، وتحسين الحصول على الموارد المالية، وتحسين الحصول على الموارد البشرية، وجذب المستثمرين. في حين بلغت معنوية F المحسوبة لتأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على هدف العائد على الكلفة 0.151، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 = ∞ .

وفيما يتعلق بمعامل التحديد، فقد تراوحت قيمه من 0.240 إلى 0.544، وهذا ما يفسر إسهام حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تباين مؤشرات الأداء المؤسسي التسعة.

وأما نتائج اختبار t لمعنوية β_1 لجميع الفرضيات الفرعية المبينة في الجدول أعلاه فهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 = ∞ الجدولية، مما يعني أن قيمة β_1 الحقيقية لا تساوي صفراً، مما يؤكد على وجود تأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على مؤشرات الأداء المؤسسي، باستثناء مؤشر هدف العائد على الكلفة، وذلك لأن معنوية β_1 تساوي 0.151، مما يعني أن قيمة β_1 الحقيقية تساوي صفراً، وبالتالي التأكيد على عدم وجود علاقة وتأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على هذا الهدف. ويلاحظ أن هناك تطابقاً بين معنوية اختبار F واختبار t كما يظهر من الجدول أعلاه.

وبخصوص قيم β_0 و β_1 فيمكن الاستفادة منها للتنبؤ بسنوات مستقبلية، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log } \hat{y} = \text{Log } \beta_0 + 1\beta \text{ Log } X_1 + \text{Log } E$$

حيث Y : هي المتغير التابع الذي يمثل الأداء المؤسسي ومؤشراته التسعة المعتمدة في الدراسة

X : هي المتغير المستقل، أي حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات (المبالغ الفعلية المنفقة سنوياً).

أما β_0 ، β_1 : فهي تمثل معاملات الانحدار.

وبذلك يمكن استخدام معادلات الانحدار المقدرة المبينة في الجدول (5) للتنبؤ، وكما يلي:

• أثر حجم الاستثمار على جذب رؤوس الأموال $\hat{y} = -0.024 + 0.418 X$

مما يعني بأن زيادة حجم الاستثمار بقيمة وحدة واحدة (أي بقيمة 1000 دينار) ستؤدي إلى زيادة مقدارها 0.418 في هدف جذب رؤوس الأموال. وبالاعتماد على هذه المعادلة يمكن أيضاً تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y} = -0.024 + 0.418 (11) = 4.574$$

• أثر حجم الاستثمار على توفير فرص عمل: $\hat{y} = -2.803 + 1.280 X$

ويعني ذلك أن زيادة وحدة واحدة (أي بقيمة 1000 دينار) في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 1.280 في قدرة المؤسسة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الأردنية. ومن هذه المعادلة يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y} = -2.803 + 1.280 (11) = 11.278$$

• أثر الزيادة في حجم الاستثمار على هدف تطوير مناطق حرة: $\hat{y} = -4.550 + 1.117 X$

أي يمكن التنبؤ بأن زيادة مبلغ 1000 دينار في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 1.117 في تحقيق هدف تطوير مناطق حرة جديدة. وبالاعتماد على هذه المعادلة يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y} = -4.550 + 1.117 (11) = 7.737$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف العائد على الكلفة: $\hat{y} = -2.026 + 0.490 X$

وبذلك، فإن أي زيادة بمبلغ 1000 دينار في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 0.490 في العائد على الكلفة. ويمكن من خلال هذه المعادلة تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y} = -2.026 + 0.490 (11) = 3.364$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف العائد على الاستثمار: $\hat{y} = -10.736 + 1.923 X$

وهذا يعني أن أي زيادة بقيمة 1000 دينار في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 1.923 في العائد على الاستثمار. كما يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، على النحو الآتي:

$$\hat{y} = -10.736 + 1.923 (11) = 10.417$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف سرعة إنجاز المعاملات: $\hat{y} = 1.248 + 0.758 X$
أي أن زيادة حجم الاستثمار بقيمة 1000 دينار يؤدي إلى زيادة مقدارها 0.758 في هدف سرعة إنجاز المعاملات. وبالاعتماد على هذه المعادلة يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y} = 1.248 + 0.758 (11) = 9.586$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف تحسين الموارد المالية: $\hat{y} = 3.376 + 0.703 X$
وتعني هذه المعادلة أن أي زيادة بقيمة 1000 دينار في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 0.703 في هدف تحسين الموارد المالية. ويمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006 كما يلي:

$$\hat{y} = 3.376 + 0.703 (11) = 11.109$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف جذب الموارد البشرية: $\hat{y} = 1.128 + 0.268 X$
وبيعني ذلك أن أي زيادة بقيمة 1000 دينار في حجم الاستثمار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 0.268 في هدف جذب الموارد البشرية. وبالاعتماد على هذه المعادلة يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، وكما يلي:

$$\hat{y}$$

• أثر حجم الاستثمار على هدف جذب المستثمرين: $\hat{y} = 0.215 + 0.622 X$
وهذا يعني أن زيادة حجم الاستثمار بقيمة 1000 دينار ستؤدي إلى زيادة مقدارها 0.622 في عدد المستثمرين. ومن هذه المعادلة يمكن تقدير حجم الاستثمار لعام 2006، على النحو الآتي:

$$\hat{y} = 0.215 + 0.622 (11) = 7.057$$

علماً بأن النتائج أعلاه هي قبل إجراء التحويل للوغاريتمات المقابلة لقيمة β_0 .

مناقشة النتائج

فيما يلي خلاصة بالنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها بخصوص حالة تكنولوجيا المعلومات والأداء المؤسسي:

1- بلغ مجموع المبالغ المخصصة لتكنولوجيا المعلومات خلال السنوات 1996 – 2005م بحدود مليون وربع دينار، إلا أن المبالغ المصروفة فعلاً كانت أقل من مليون دينار (بحدود 987 ألف دينار)، وكان مجموع رواتب العاملين في تكنولوجيا المعلومات بقيمة نصف مليون دينار تقريباً (493.920 دينار)، وبإضافة هذه الرواتب إلى المبالغ المصروفة فعلياً يكون إجمالي المبالغ المصروفة على تكنولوجيا المعلومات بحدود مليون ونصف المليون دينار (وهو مبلغ كبير لمؤسسة أردنية كهذه). علماً أنه كانت هناك زيادة سنوية في المبالغ المصروفة فعلياً، باستثناء سنتين هما (1998م، 2002م)، وحسب المسؤولين في المؤسسة، فإن ذلك يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: توجه الإدارة إلى خفض النفقات، وقلة توافر الكوادر الفنية المتخصصة لتنفيذ كامل المشاريع، وتأخر جاهزية المباني التي سيتم تركيب بعض المشاريع فيها (وهي أسباب شائعة في المؤسسات العامة).

بشكل عام، يمكن الاستنتاج بأن المؤسسة حققت نمواً ملحوظاً في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، حيث اهتمت بتخصيص المبالغ اللازمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لكل سنة من السنوات 1996-2005، ومع أنه لم يتم إنفاق كامل المبالغ التي تم تخصيصها سنوياً، إلا أنه كانت هناك زيادة في هذه المبالغ خلال هذه السنوات حيث بلغت نسبة الزيادة 324% في عام 2005 عن سنة الأساس 1996 (الجدول رقم 1). وتعكس هذه الأرقام التوجه العام في الأردن للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، على غرار ما يحصل في الدول الأخرى.

وقد تم استخدام هذه المبالغ في تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات والبرمجيات) من خلال شراء أدواتها، وتحديثها، والتطوير المستمر لها، وهي المجالات المهمة لجعلها تعمل بكفاءة وفاعلية، كما كشفت عنه دراسة ويل (Weill, 1992) لحجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في قطاع صناعة الصمامات في الولايات المتحدة الأمريكية لست سنوات متتالية، والتي توصلت إلى أهمية زيادة حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.

علماً بأن هذه الدراسة قد غطت مرحلة إدخال تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة، وهي مرحلة تستدعي التركيز على الاستثمار، كما قد ترتبط بالكثير من الحماس والتعلم والقلق نتيجة الخوف من الفشل، مما لا بد وأن ينعكس على الأداء.

2- حققت المؤسسة جميع الأهداف التي تم قياسها في هذه الدراسة، على الرغم من الاختلاف في نسبة التحسن، علماً بأن الدراسة راعت تناول الأبعاد المهمة للأداء باختيار أهداف وفقاً لمدخل تحقيق الأهداف، ومدخل تحسين العمليات الداخلية، ومدخل تحسين الحصول على الموارد. وقد تم تقدير التحسن الحاصل في كل منها في عام 2005 عن سنة الأساس 1996، وذلك لأن خطط المؤسسة لم تتضمن مؤشرات كمية للأهداف.

وقد تبين من خلال المقابلة مع المسؤولين في المؤسسة بأن سبب عدم تحديد المؤسسة أهدافاً كمية هو حداثة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، وأنها مستمرة في تطوير استراتيجياتها

وخططها، بل تبين بأنها باشرت فعلا بتحديد مؤشرات كمية لبعض الأهداف للسنوات 2005-2007، والتي تشمل حجم البضائع الداخلة والخارجة، وعدد عقود الاستثمار، والإيرادات المالية، والمبالغ الفعلية المستثمرة في المناطق الحرة، مما يدل على أن المؤسسة تعمل على إنضاج عملية التخطيط.

3- هناك علاقة ارتباط معنوية بين حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وكافة مؤشرات الأداء المؤسسي التي تم قياسها، باستثناء هدف تحقق العائد على الكلفة.

عموماً، تتفق النتائج الخاصة بالعلاقات المتوفرة مع نتائج مجموعة كبيرة من الدراسات التي وجدت بأن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يرتبط بتحسين في مؤشرات الأداء. فقد توصل كل من الشيشاني (2004) ومبارك (2004) إلى وجود ارتباط ما بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والتحسين في الأداء. ودراسة كلاين وجينيس (2001, Cline and Guynes) التي توصلت إلى وجود علاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأداء الشركة. ومع النتائج التي توصل إليها سيركار (Sircar, et al, 2000) عن العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمبيعات، والأصول، وسعر السهم. إلا أنها تختلف عما توصل إليه ستراسر (Strasser, 2004) بأن أداء العمل له علاقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات أكثر من الاستثمار فيها.

4- هناك تأثير لحجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على جميع الأهداف باستثناء هدف تحقق العائد على الكلفة، حيث بلغت معنوية F المحسوبة 0.151 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه كلاين وجينيس (Cline and Guynes, 2001) بأن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أسهم في تحسين الإنتاجية في صناعة السكك الحديدية. كما تتفق مع ما توصل إليه بارادويج وآخرون (Baradwaj, et al, 1999) بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كالأجهزة، وقواعد البيانات، والشبكات، والتجهيزات الأخرى تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المنظمة. إلا أنها تختلف عن النتائج التي توصل إليها شناق (1994) بعدم وجود أثر إيجابي لنظام المعلومات على الأداء المؤسسي، وأن الأجهزة وبرامج الحاسوب لا تؤثر على الأداء المؤسسي.

أما بالنسبة للعلاقة الضعيفة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعائد على الكلفة، وكذلك التأثير الضعيف، فيبدو بأنه لم تتم دراستها سابقاً، وقد يكون السبب في ذلك هو أن العائد على الكلفة يتأثر بعوامل أخرى أكثر أهمية.

نستنتج مما سبق ما يلي:

1- إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاستثمار الكبير الذي قامت به المؤسسة ساهم في تحسين أدائها، وفي تحقيقها الكثير من الأهداف التي حددتها في خطتها الإستراتيجية.

2- ترافق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مع جهود المؤسسة في تطوير عملها، فعلى سبيل المثال، ما زالت الكثير من البيانات المهمة غير موثقة، مما يتطلب قيام المسؤولين بجهود

كبيرة لتوفير البيانات الضرورية اللازمة لإتمام هذه الدراسة، وهو تعاون يشكرون عليه، إلا أنه يكشف عن ضعف في عملية توثيق البيانات المهمة، وهو وضع لا بد وأن ينعكس على جهود التخطيط المحكم. وقد يكون هذا التطوير أحد الأسباب التي ساهمت في تحسين الأداء.

علماً بأن هذه الدراسة لم تسمح بتحديد أثر هذا التطوير والعوامل الأخرى الوسيطة المحتملة، وعلى النحو الذي توصلت إليه دراسة مبارك (2004)، والتي قد تكون ضرورية لتفسير نتائج الدراسات التي وجدت بأن تكنولوجيا المعلومات لم تؤثر في الأداء (شناق، 2004) و (Hyung-il 2004)، أو دراسة (Smith et al, 2000) التي وجدت علاقة سلبية مع الدخل الصافي في بعض السنوات، وعدم وجود أية علاقة في سنوات أخرى.

3- ضعف عملية التخطيط اللازمة لتحديد المبالغ المخصصة والمنفقة من حيث الدراسات اللازمة لتحديد المبالغ المطلوبة فعلاً، مما أدى إلى تذبذب هذه المبالغ، وهو ضعف يمتد إلى طريقة صياغة الأهداف المهمة أيضاً. ولكن المؤشر المهم هو أن المؤسسة مستمرة في تطوير تجربتها الحديثة في التخطيط.

4- وهناك سبب آخر مهم لتذبذب المبالغ المخصصة والمنفقة، والتي كشفت عنها الدراسة، يعود إلى استمرار خضوع المؤسسة للأنظمة الحكومية، على الرغم من استقلالها المالي والإداري، ومن ذلك خضوع العاملين فيها لنظام الخدمة المدنية، الذي يطبق على المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى ضعف قدرتها على المحافظة على العاملين الذين يكتسبون الخبرة.

5- أيضاً، يوجد سبب ثالث لهذا التذبذب، وهو خضوع التخصيصات لسياسات مرحلية، كسياسات خفض الإنفاق، والذي غالباً ما يحصل نتيجة طبيعة التخطيط وضعف الالتزام به، بالإضافة إلى غياب المؤشرات الرقمية للرقابة على تنفيذ الخطط.

6- تناولت الدراسة مرحلة إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى مؤسسة المناطق الحرة، ومن المحتمل أن حجم تأثيراتها سيتغير في المراحل اللاحقة، خاصة وأن هناك دراسات تبين بأن تأثير تكنولوجيا المعلومات يأخذ طابع step function أي أن التأثير في السنوات الأولى يكون محدوداً ثم يتصاعد بعد ذلك، وهذه الدراسات ضرورية أيضاً للتأكد من التحسن الذي لم يحصل بسبب الحماس لتجربة إدخال تكنولوجيا المعلومات.

7- تشير النتائج الخاصة بالعلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعائد على الكلفة، وهو مؤشر أداء مهم، الاهتمام وتستدعي القيام بدراسات أخرى أكثر تعمقاً.

8- وبشكل عام، تعتبر تجربة مؤسسة المناطق الحرة في عملية إدخال تكنولوجيا المعلومات ناجحة جداً، ونموذجاً يمكن للمؤسسات العامة الأخرى الاستفادة منها، على الرغم من خصوصية المؤسسة.

التوصيات

سمحت الدراسة بتقديم التوصيات التالية: لمؤسسة المناطق الحرة، وللمؤسسات العامة، والحكومية الأخرى:

1- مواصلة جهود تطوير عملية التخطيط، خاصة في مجالات تحديد المبالغ المخصصة، والتي يجب أن تستند إلى دراسات أوسع، وفي تحديد مؤشرات كمية لأهدافها: قصيرة ومتوسطة المدى، بالإضافة إلى السعي لوضع خطة طويلة الأمد، تضمن مواصلة التطوير والتحديث المستمر لتكنولوجيا المعلومات.

2- تسريع عمليات توثيق البيانات الخاصة بالمؤشرات المهمة للأداء، وهي عملية ضرورية لتطوير كل من نشاط الرقابة والتخطيط.

3- الاهتمام بتعزيز استقلاليتها من خلال إصدار الأنظمة الخاصة بالعاملين، بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتنفيذ المشاريع.

4- الاهتمام بتوثيق تجربتها في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، بعرض النجاحات التي حققتها والمشاكل التي واجهتها أثناء عملية إدخال التكنولوجيا، وهي تجربة مهمة يمكن للمؤسسات الأخرى أن تستفيد منها.

أما التوصيات الخاصة ببحوث لاحقة، فالنتائج تسمح بتقديم التوصيات الآتية:

1. التعمق في دراسة أثر حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على العائد على الكلفة، والعلاقة بينهما.

2. تكرار الدراسة بقياس تأثير عوامل أخرى، خاصة بتطوير العمليات الإدارية، كالتخطيط مثلاً.

3. إجراء دراسات طويلة لمدة أطول من المدة التي تناولتها هذه الدراسة، لتحديد فيما إذا كان التحسن الحاصل في الأداء جاء نتيجة حادثة التجربة، والحماس لها، أو نتيجة تأثيرات فعلية لتكنولوجيا المعلومات.

4. دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين مؤشرات أخرى للأداء المؤسسي.

5. إجراء دراسات مقارنة بين مؤسسات: القطاع الخاص، والعام، والحكومي.

المراجع العربية:

- الأعور، خالد نواف (1999). الحاسوب والأداء الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- حزام، عبدالله سعيد (2004). الأساليب العلمية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء. الجزء الأول، الطبعة الأولى، عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

- الخفرة، نايف محمد (2005). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية القرارات الإدارية في الوزارات في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- رومي، إسماعيل موسى إسماعيل (2001). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير إدارة المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة الخليل، جامعة القدس: فلسطين.
- الشناق، رفعت عودة الله (1994). أثر نظم المعلومات الإدارية على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الشيشاني، عامر شرف الدين طيب (2004). أثر تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة في اكتساب ميزة تنافسية: دراسة ميدانية على الشركة الأردنية للاتصالات الخلوية موبايكم (MobileCom)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.
- الضمور، فيروز مصلح (2003). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الإبداع التنظيمي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الطراونة، محمد سالم (2003). أثر جودة تكنولوجيا نظام المعلومات الإدارية المدركة في السلوك الإبداعي وفاعلية اتخاذ القرارات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الكرك، الأردن.
- العلاونة، علي وعبيدات، محمد (1999). **نظرية المنظمة**. الكرك: جامعة مؤتة.
- القيسي، سمير (2004). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- مؤسسة المناطق الحرة. **التقارير السنوية 1977، 2004، 2005م**. الزرقاء: وزارة المالية.
- مؤسسة المناطق الحرة. **الخطة الإستراتيجية للسنوات 2005-2007م**. الزرقاء: وزارة المالية.
- مؤسسة المناطق الحرة. **قانون المؤسسة رقم (32) لسنة 1984م وتعديلاته**. الزرقاء: وزارة
- مبارك، حمد الله موسى (2004). تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الإستراتيجية والهيكل التنظيمي والأداء: دراسة تحليلية لشركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعه عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.
- الميثاني، يوسف عبدالرحمن يوسف (2004). أثر نظم المعلومات الإدارية في تحسين كفاءة وفاعلية المصارف التجارية الأردنية: دراسة حالة البنك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.
- هال، ريتشارد هـ. (2001). **المنظمات: هياكلها، عملياتها، ومخرجاتها**. ترجمة الهاجري، سعيد بن حمد، الرياض: معهد الإدارة العامة، (الكتاب الأصلي منشور عام 1991م).

المراجع الأجنبية:

Baily, Martin. The U.S. Outlook: Capital Spending and Productivity Groth. **Institute for International**, April 3, 2002.

Bharadwaj, A. and Konsynski B. (1999). Information Technology Effects on Firm Performance as Measured by Tobin's. **Management Science**. Vol.45, pp1008-1024.

Calderon, T. G. and Seo, S. and Kim, W. (2001). Information Technology and the Performance of Financial Companies in South Korea. **Journal of Business Research**. 08927626, Vol.17, Issue 2. pp 1-15.

Cline, M. and Guynes, C. S. (2001). A Study of The Impact of Information Technology Invetment on Firm Performance. **Journal of Computer Information Systems**. 08874417, Vol. 41, Issue 3. pp 1-8

Cline, M. and Guynes, C. S. (2001). The Impact of Information Technology Invetment on Enterprise Performance: A Case Study. **Information Systemes Management**. 10580530, Vol.18, Issue 4. pp 1-9.

Daft, R. L. (2000). **Organization Theory and Design**. United State of America: South Western College.

Devaraj, S. and Kohli, R.(2003). Performance Impacts of Information Technology: Is Aqual Usagethe Missing Link? **Management Science**. Vol. 49, No.3, March 2003, pp273-289.

Edwards, S. (2002). Information Technology and Economic Growth in Developing Countries. **Challenge**. vol. 45, no.3, May/June, pp.19-43.

Greenspan, Alan. The Revelution in Information Technology. **Boston College Conference on the New Economy**. March 6, 2000.

Hodge, B. J. and Anthony, W. P. and Gales, L. (2003). **Organization Theory and Design: A Strategic Approach**. Sixth Edition, New Jersey: Prentice Hall, Inc..

Jones, G. R. (2004). **Organizational Theory, Design, and Change**. New Jersey: Pearson Education, Inc., Upper Saddle River.

Khazanchi, D. (2005). Information Technology (IT) Appropriateness: The contingency Theory of (FIT) and the Implementation in Small and Medium Enterprise. **Journal of computer Information Systems**. spring 2005. pp 88-95.

Khouja, M. and Kumar, R. L. (2002). Information Technology Investment and Volume-flexibility in Production System. **Int. J. Prod. Res.**. Vol. 40, No. 1, pp 205-221.

Laudon, K. C., and Laudon, J. P. (2006). **Management Information Systems**. Ninth edition, New Jersey: Prentice Hall, Inc..

Mcafee, A. (2002). The Impact of Enterprise Information Technology Adoption on Operational Performance: An Emperical Investigation. **Production and Operations Management**. Vol.11, No. 1. pp 33-55.

Peffers, K. and Saarinen, k. (2002). Measuring the Business Value of IT Investments: Inferences From a Study of a Senior Bank Executive. **journal of organizational computing and Electronic Commerce**. 129(1), pp 18-38.

Peterson, W. and Gijsbers, G. and Wilks, M. (2003). An Organizational Performance for Agricultural Research Organizations, **ISNAR**.

Ravichandran, T. and Lertwongsatien, C. (2005). Effect of Information Systems Resources and Capabilities on Firm Performance: A Resource-Based Perspective. **Journal of Management Information Systems**. vol. 21, no. 4, pp 237-267.

Sircar, S. and Turnbow, J. L. and Bordoloi, B. (2000). A Framework for Assessing the Relationship between Information Technology Investment and Firm Performance. **Journal of Management Information Systems**. Vol.16, Issue4. pp 29-69.

Smith, H. L. and Bullers Jr. and Willaim I. and Piland, N. f. (2000). Does Information Technology Make A Difference in Healthcare Organization Performance? Amultiyear Study. **Hospital Topics**. Vol.78, Issue 2. 1-13.

Stone, R. W. and Good, D. J. (2002). The Impact of Computer Use on Marketing Operations. **Journal of Marketing Theory & Practice**. Vol. 10, Issue 2. pp 8-38.

Turban, E. and McLean, E. and Wetherbe, J. (1996). **Information Technology for Management**, New York: John Wiley and Sons, Inc..

Weill, p. (1992). The Relationship Between Investment In Information Technology and Firm Performance: A Study of the Valve–Manufacturing Sector. **Information Systems Research**. Vol. 3, No. 4, pp. 307-333.

قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر

أ.د. علي مكيد - أ. عماد معوش
جامعة المدية

ملخص: يعد تقدير دوال الإنتاج الوطنية ذو أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، من خلال هذه الورقة البحثية نجد انسجام الاقتصاد الوطني مع احد أنواع هذه الدوال، وهي دالة كوب-دوغلاس، وبالاتماد عليها في قياس اثر الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، على الناتج المحلي الخام ظهرت هذه المتغيرة عدم مساهمتها في تفسر التغير في الناتج م. خ، قمنا بعد ذلك بتحليل كل من العمالة ورأس المال الثابت كمصدرين للنمو، توصلنا من خلالها إلى أن مساهمة رأس المال الثابت في الجزائر كبيرة في النمو الاقتصادي، ومساهمة العمالة تعد مساهمة لا بأس بها، غير أن إنتاجية العوامل في مجملها تعد ضعيفة، توحى لنا بضرورة الاهتمام بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج بدل زيادة حجمها فقط.

● **الكلمات المفتاحية:** - الإنفاق الحكومي - النمو الاقتصادي - تمثيل دالة الإنتاج المتعددة - النموذج القياسي المتعدد.

Summary: The estimate production functions national paramount importance in the economic analysis, through this paper we find harmony of the national economy with one of these types of functions, a Cobb-Douglas function, and relying upon to measure the impact of government spending directed for final consumption, the GDP emerged this changing no contribution to explain the change in output, we then analyzed both labor and fixed capital as sources of growth, we have through that the contribution of fixed capital in Algeria large in economic growth, and the contribution of labor is contribution not too bad, is that the productivity of the factors in its entirety is weak, suggest to us the need to address effectively and efficiency factors of production rather than increase its size only.

• **Keywords:** - Public expenditure- economic growth - the representation of multiple production function - multi-Econometrics models.

مقدمة:

إن تحليل السياسة الاقتصادية لأي دولة يتطلب دراسة مختلف آثار عناصرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الخام، ومدى زيادة هذا الأخير (النمو الاقتصادي)، وتعتبر السياسة المالية ومن ضمنها السياسة الانفاقية من أهم السياسات التي تتخذها الحكومة لتنشيط النمو الاقتصادي، في هذه الورقة البحثية نحاول معرفة أثر الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي على الناتج المحلي الخام، والتطرق إلى المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

فالإشكالية المطروحة: ما هو دور الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في الجزائر وكيف يساهم في النمو الاقتصادي ؟

أولا. مفهوم النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

- 1- **تعريف النمو الاقتصادي:** إن معظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجمع الاقتصادي الكلي: الناتج الوطني أو الدخل الوطني ، بالإضافة إلى حصة الفرد منهما، نستعرض بعض هذه التعاريف فيما يلي:
 - النمو الاقتصادي هو: "حدث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"¹.
 - ويعرفه الاقتصادي S. Kuznets: "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة"².
 - التعريف المقدم من طرف سامويلسون ونورد هاوس: "النمو الاقتصادي يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما"³. ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية⁴:

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث/

Tc: معدل النمو الاقتصادي _ *Taux de croissance économique*

PIB: الناتج المحلي الخام _ *Produit Intérieur Brut*

t: الزمن (السنة المعنية) _ *temps*

t-1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

- 2- **المحددات الأربعة للنمو الاقتصادي:** هذا البند هو باختصار إجابة على السؤال التالي: كيف يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي؟ نشير في بادئ الأمر أنه على الرغم من أن الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إلا أنها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت في نجاح كل من بريطانيا واليابان، هي نفس

العملية التي نشهدها في الوقت الحاضر تسري بالدول النامية، كما في كل من الصين والهند. وفي واقع الأمر فإن الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي، قد توصلوا إلى أنه من المتعين أن تتكئ قاطرة النمو على نفس المقومات الأربعة، بغض النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها، وتتمثل تلك المقومات الأربعة أو عوامل (محددات) النمو الاقتصادي فيما يلي:

- الموارد البشرية (عرض العمالة، التعليم والتكوين، التنظيم والحوافز).
 - الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية).
 - تكوين رؤوس الأموال (الميكنة، المصانع والطرق).
 - التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال).
- في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين مجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، ولنا أن نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي:

$$Q = A \cdot f(K, L, R)$$

حيث/

Q : الإنتاج، K : الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L : عناصر العمالة، R : عناصر الموارد الطبيعية، A : تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، و f : دالة الإنتاج.

3- تعريف الإنفاق الحكومي: يقصد بالإنفاق الحكومي أو النفقة العامة (*la Dépense Publique*) "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامة"⁵.

ويتبين من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر هي: إنفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة، وذلك حتى يمكن القول بأننا بصدد نفقة عامة⁶.

ثانيا. الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

الاستهلاك الحكومي هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، في نطاق تعريفه الواسع يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، أما في نطاق تعريفه الضيق، فهو معروف بوصفه الاستهلاك الحكومي الفعلي، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات الجماعية التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات بعينها⁷.

إذن تقوم الدولة - بهدف أدائها لوظيفتها - بإنفاق الأموال على إدارتها للمرافق العامة. فقد تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية، مثل الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية، خدمات الدفاع، الأمن والعدالة. وهذا هو ما يعرف بالاستهلاك الحكومي أو العام. وبذلك فإن الدولة تكون مستهلكة عند الإنفاق على إشباع تلك الحاجات العامة، مثلما يكون الفرد مستهلكا عند إنفاقه لمبلغ معين على إشباع حاجاته الخاصة. والاستهلاك الحكومي أو العام قد يتم في

شكل شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة. ومثال ذلك النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تنظيف، إضاءة وصيانة مبانيها الحكومية أو هيئاتها العامة، والنفقات التي تدفعها لشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية التي تلزم للإنتاج العام. كما تقوم الدولة في بعض الأحيان بتوفير الغذاء والكساء لموظفيها، مثل نفقات ملابس وغذاء أفراد القوات المسلحة أو نفقات غذاء للمدرسين أو مصروفات انتقال بعض فئات الموظفين والعمال الحكوميين، باعتبارهما يلزمان لأداء الوظيفة العامة. وتعتبر مثل هذه النفقات استهلاكية⁸. وأيا كان نوع الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات فإنه من المؤكد، سيؤدي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني؛ ومادامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تقضي إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، أصبح واضحاً إمكانية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخول⁹.

• تثبيت المصطلحات حول الإنفاق الاستهلاكي.

يعد الإنفاق الوطني من بين الطرق التي يقاس بها الدخل الوطني، ويتضمن الإنفاق الوطني كل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، الاستثمار المحلي الإجمالي¹⁰.

وفيما يخص الإنفاق الاستهلاكي نميز عدة أنواع:

- 1- **الإنفاق الاستهلاكي الوسيط:** ونوضح عدة أنواع في هذا الإطار هي:
 - 1-1- **الاستهلاك الوسيط لمنتجات السلع والخدمات:** يشمل السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في ذلك إصلاح الأصول الرأسمالية، الأبحاث والتطوير، التنقيب وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة خاصة بمصادر تمويل التكوين الرأسمالي كتكاليف الحصول على القروض.
 - 1-2- **الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الحكومية:** يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات على الحساب الجاري مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة (بقايا السلع القديمة) شاملا السلع المعمرة والمشتراة للأغراض العسكرية.
 - 1-3- **الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح:** يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات غير المعمرة مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة التي تم استلامها بغرض توزيعها على العائلات دون تعديل أو تغيير فيها¹¹.

2- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي:** يقصد بالاستهلاك النهائي هو مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، أثاث، نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والأنى لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة. ويقابله الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط الذي يعرف على أنه

مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة أو المستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة¹². ونميز عدة أنواع منها ما يلي:

2-1- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية: يشمل إنفاق العائلات المقيمة وغير المقيمة على السلع المعمرة والخدمات ناقصا صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة والخردة أو المخلفات.

2-2- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص: يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة. وللتوضيح أكثر فالإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات يشمل قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط الجاري، وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي لهذه الهيئات مطروحا منه صافي المبيعات المسوقة وغير المسوقة، أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة فيشمل إنفاق الأفراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة وغير المعمرة، وكذلك الإنفاق على الخدمات مطروحا منه صافي مبيعاتهم عن السلع المستعملة¹³.

2-3- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية) يقاس بالفرق بين المشتريات من السلع والخدمات من غير تلك التي تدخل في التراكم الخام للأصول الثابتة واللازمة لسير الإدارات العمومية، والمبيعات من السلع والخدمات التي لا تؤخذ في إنتاج الفروع. ويسمى كذلك بالاستهلاك الصافي للإدارة¹⁴. ويجدر التذكير بأن الوحدات أو الإدارات الحكومية تنقسم إلى قسمين: وحدات إيرادية، وهي التي تحصل على إيرادات تفوق مصروفاتها بكثير، مثل مصالح الجمارك، والقسم الثاني هو الوحدات غير الإيرادية، وهي التي تكون إيراداتها ضئيلة وتقتصر في أغلب الأحيان على النفقات مثل المصالح الصحية والتعليمية¹⁵.

فالنفقات الاستهلاكية العامة يندرج ضمنها ما تنفقه الدولة على الصحة، التعليم، التأمين الاجتماعي، والإسعاف، إن هذه النفقات تهدف إلى قيام الدولة مباشرة بتقديم خدمات وسلع لأفراد المجتمع، ويستفيد من هذه التقديرات الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التي يعينها المشرع لذلك، والشئ المهم هنا هو البحث عن أثر هذه النفقات على النمو الاقتصادي. لكن تجدر الإشارة إلى أن جزءا من النفقات الاستهلاكية وهو جزء ليس باليسير وإن كان يدعى نفقات استهلاكية، فهو في الواقع نفقات استثمارية تزيد من طاقات الإنتاج في المستقبل وبالتالي تزيد من معدل النمو الاقتصادي، بالرغم من أن تأثيرها على الناتج في المدى القصير هو غير ملموس. فالإنفاق على التعليم مثلا من شأنه أن يمد الاقتصاد بالإطارات الفنية التي تضمن له التقدم التكنولوجي الذي يعد العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمداده باليد العاملة الخبيرة واللازمة في مجال التطبيق في اقتصاد هدفه أو يسعى للاستفادة الكاملة من نتائج التقدم التكنولوجي¹⁶.

ثالثا- لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري.

نركز في هذه اللّحة السريعة حول التاريخ الاقتصادي للجزائر نظرا لأننا نعتمد على معطيات اقتصادية تمتد في عمق تاريخ الجزائر المستقلة، حيث كانت الدراسة تمتد من سنة 1970، إلى غاية سنة 2007، نركز على الوضعية العامة كالأنظمة الاقتصادية السائدة، الوضعية المالية، بما فيها السياسة الإنفاقية الحكومية، ولكن نتوخى الاختصار والإيجاز، لكي لا نخرج عن الإطار العام للدراسة التطبيقية. يتم عرض هذه الوضعية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى مراحل متباينة شكلت منعرجات في التاريخ الاقتصادي الجزائري، كما يلي:

1-فترة التخطيط/ 1962-1990:

منذ بداية الاستقلال عام 1962 وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر مشتتة من دون أن تسمح لأي واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاها مطابقاً لمصالحها الخاصة، وسميت المرحلة الممتدة بين 1962 و1966 بمرحلة الإنتظار (ما بعد الاستقلال)، وكانت التدابير المتخذة فيها متأرجحة وغير محددة¹⁷. ثم بعد ذلك عرفت الجزائر المستقلة أول مخطط ثلاثي (1967-1969).

أما إذا ابتدأنا من الفترة التي ركزنا عليها، فنجد أنها شملت مخططين رباعيين، الأول في الفترة (1970-1973)، والثاني (1974-1977)؛ ومخططين خماسيين حيث كان الأول في الفترة (1980-1984)، والثاني في الفترة (1985-1989)، وكان التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو السائد¹⁸.

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، خلال هذه الفترة وبتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت الدولة على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما إستدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية، كما امتصت عدد لا بأس به من اليد العاملة، وكان أهم مصدر للتمويل هو الجباية البترولية، وعرفت معدلات التضخم نوعا من الارتفاع¹⁹. تجدر الإشارة إلى أن مرحلة 1967-1980، سميت بمرحلة مركزية التسيير، حيث كان نمطه يقوم على التسيير الرأسي، أما مرحلة 1980-1987، فقد اتجه فيها التنظيم إلى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمزارع²⁰.

2- الفترة الإنتقالية/ 1991-1998.

كان الوقع كبيرا على الجزائر من جراء الأزمة البترولية لسنة 1986، خاصة وأن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على ريع المحروقات، حيث أظهرت هذه الأزمة ضعف النظام الاقتصادي الوطني، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق جملة من الإصلاحات

الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992. وبالرغم من تحسن أسعار البترول إلا أن نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الخام انخفضت ويرجع ذلك لعدة أسباب ومنها ما يرجع بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بتدعيم الأسعار، غير أن نسبة حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام عاودت الارتفاع خلال سنتي 1992 و 1993 نظرا للرفع في الأجور وكذلك نفقات الشبكات الاجتماعية ونفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، ورغم الإصلاحات إلا أنه تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، وبذلك أصبحت المؤسسات الاقتصادية الوطنية بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل (اليد العاملة الزائدة عن الحاجة) وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت (28 %) سنة 1998.²¹

3- فترة الإنعاش الإقتصادي / 1999-2009.

تزامنت بداية هذه المرحلة مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات، ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، مما أضفى نوعا من الراحة المالية في هذه الفترة، تم استغلال هذه الفرصة في بعث النشاط الاقتصادي، من خلال سياسة مالية داعمة للتنمية الاقتصادية، وما يعبر عن ذلك هو ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث إرتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام من 28.31 %، سنة 2000، إلى حوالي 38.87 %، وهذا يعبر بدوره عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي، وتتجلى مظاهر ذلك في تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهم هذا بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، منها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار \$ سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي حيث بلغت 6.8 %، سنة 2003، كذلك انخفاض نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف، وتسجل الأرقام الرسمية لسنة 2007، نسبة بطالة تقدر بـ 11.8 %، أما عن معدلات التضخم على سبيل المثال فبلغت 0.33 % سنة 2000 و 1.64 %، سنة 2005، و يكون بهذا قد عرف في هذه الفترة أدنى مستويات له²².

رابعاً- حصر وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية.

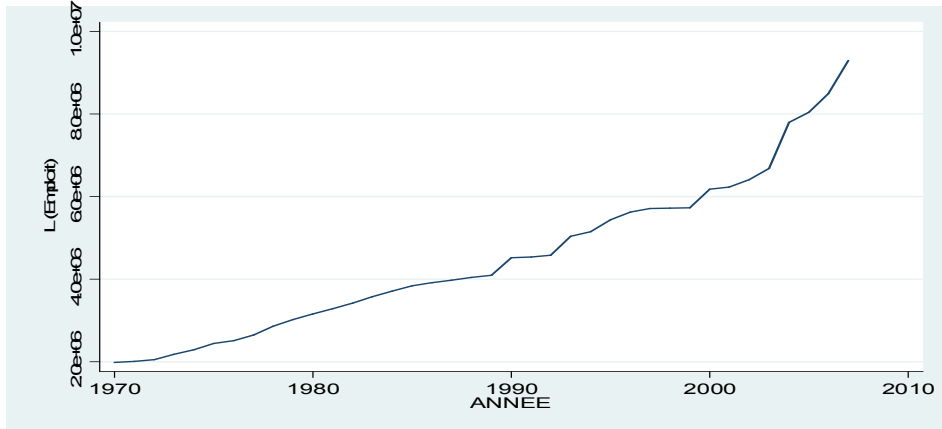
في الدراسات الكمية عادة ما يُعتمد على معطيات والتي غالبا ما تكون كمية بدورها في الدراسات الكلية، حيث قد تؤخذ كما هي أو تحول حسب الاستخدامات الموجهة إليها، أو قد تشتق منها متغيرات أخرى كالنسب، معدلات النمو لمختلف المتغيرات... الخ.

1- اليد العاملة والمتغيرات الإسمية الأخرى، في الجزائر.

1-1- اليد العاملة في الجزائر:

يوفر الديوان الوطني للإحصاء O. N. S، المعطيات السنوية لليد العاملة في الجزائر، حيث اعتمدنا على سلسلة إحصائية تمتد من سنة 1970، إلى غاية 2007، وفيما يلي تمثيل بياني لهذه السلسلة، التي تعطينا فكرة سريعة حول التطور السنوي لليد العاملة في الجزائر في الفترة المذكورة (لمدة 38 سنة):

الشكل -1-: التمثيل البياني للقوة العاملة في الجزائر.



المصدر: إعداد الباحثين إعتقادا على معطيات ONS، وبرنامج / STATA.11.

نلاحظ أن اليد العاملة المشغلة في الجزائر، تشهد ارتفاعا مستمرا، غير أن الفترة من 1970 إلى 1990، كانت أقل تذبذبا، إلا أن الفترة ابتداء من 1990 إلى 2007، شهدت تذبذبات تتراوح بين الثبات والزيادة، مع غياب أي انخفاض، مع ملاحظة أنه بعد سنة 2000، بدأت اليد العاملة في الارتفاع بأكثر معدلاتها مقارنة بما سبق.

1-2- المتغيرات الإسمية المستعملة:

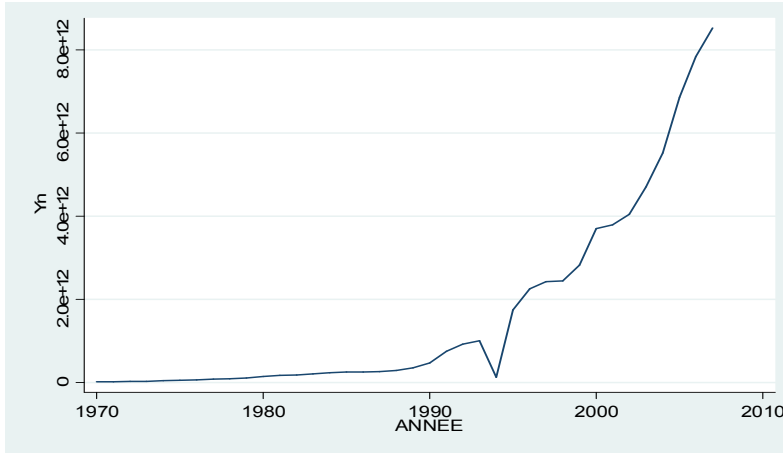
تم جمع هذه المتغيرات تحت هذا البند كونها مقيّمة بالدينار الجزائري، وبالتالي تعتبر متغيرات إسمية متضمنة ارتفاع أو تضخم الأسعار، وهذا يطرح ضرورة معالجة هذه المسألة وهو ما نتطرق له فيما بعد، وهذه المتغيرات عددها ثلاثة، نذكرها كما يلي:

أ- **الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، تم جمع إحصائيات حول قيم الناتج المحلي الإجمالي، مقيم بالدينار الجزائري، بالإضافة إلى الاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء على الانترنت، لتكملة السلسلة الإحصائية،

كون أن المنشورات المتحصل عليها تتوقف في 2004، وبالتالي أصبحت السلسلة المتحصل عليها تمتد عبر الفترة 1970، إلى غاية 2007.

ولإعطاء فكرة صورية لتطور هذا المؤشر الاقتصادي في الجزائر نقوم بتمثيله بيانيا بدلالة الزمن (سنوات الدراسة) كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل -2-: التمثيل البياني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.



المصدر: إعداد الباحثين، بالإعتماد على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

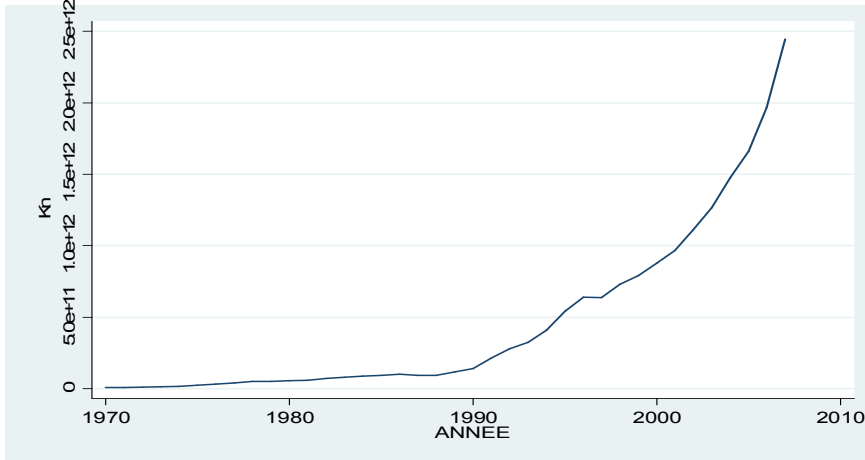
من خلال هذا المنحنى، يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي تميز بإرتفاعات سنوية بسيطة، ذو نزعة أكثر إستقراراً، لكن ما يظهر بوضوح، ذلك التقهقر في منتصف التسعينات، ثم بعدها بدأ بالارتفاع بأعلى معدلاته ولم يعرف أي إنخفاض يذكر.

ب- رأس المال الثابت (K): هذا المؤشر يقابله في الجزائر تراكم رأس المال الثابت والذي يرمز له بـ $ABFF$ ، تم الحصول على معطيات هذا المؤشر انطلاقاً من الجداول الكلية للمحاسبة الوطنية، والموجودة في منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى الاستعانة بموقع الديوان الوطني للإحصائيات على الإنترنت.

وتجدر الإشارة إلى أنه يقصد بالتراكم الخام للأصول الثابتة $A.B.F.F$ *: الإنفاق من طرف منتجي السلع والخدمات ومنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، على الإضافات الرأسمالية مشتتة كانت أو منتجة ذاتياً مطروحة منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة (المخلفات) ولا يتضمن الإنفاق على السلع المعمرة للأغراض العسكرية، كما يشمل العمليات تحت التنفيذ في مشروعات التشييد

والإصلاحات الرأسمالية والإنفاق على تحسين الأراضي والزراعة التي تستمر لأكثر من عام ولا يتضمن ثمن شراء الأراضي²³.
نقوم بتمثيل هذا المؤشر على غرار المؤشرات السابقة، والنتيجة تظهر في الشكل الموالي:

الشكل -3-: التمثيل البياني للتراكم الخام لرأس المال الثابت في الجزائر.



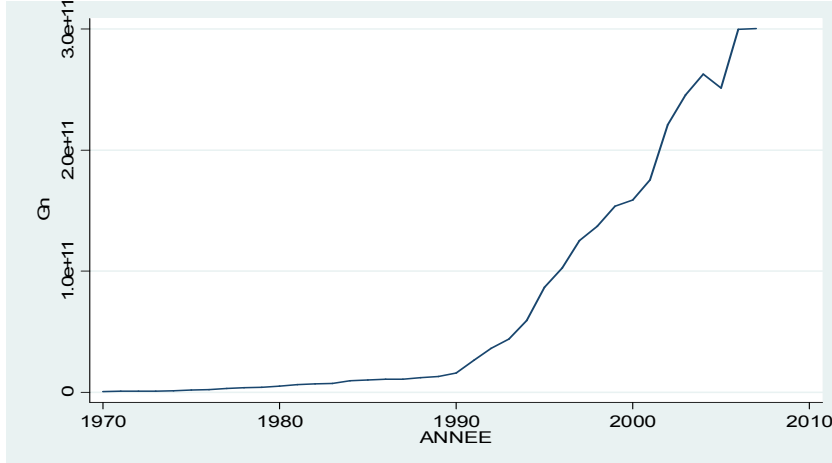
المصدر: إعداد الباحثين، اعتماداً على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

من المنحنى السابق يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين في تطور التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (ABFF)، المرحلة الأولى من سنة 1970، إلى بداية التسعينات، والمرحلة الثانية من بداية التسعينات إلى غاية 2007، ونستطيع أن نقول حتى الوقت الحالي، حيث تميزت المرحلة الثانية بارتفاعات سنوية متتالية وأقوي بكثير من المرحلة الأولى التي تميزت بنزعتها المستقرة ومعدلات النمو الضعيفة لرأس المال الثابت.

ج- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي (g): تم الحصول على المعطيات الخاصة بهذه المتغيرة انطلاقاً من الجدول الاقتصادي الكلي TEE، الخاص بالمحاسبة الوطنية، والموجود في منشورات الديوان الوطني للإحصاء التي تسمح فترات سابقة طويلة، أو عبر موقعه في الانترنت بالنسبة للفترات الحديثة؛ وارتأينا أخذ الإنفاق النهائي المقابل للإدارات العمومية ليعبر عن إنفاق حكومي استهلاكي، حسب ما توفره هذه الجداول، وكما هو الحال في المتغيرات السابقة فتم تغطية الفترة بالنسبة لهذه المتغيرة من الفترة 1970 إلى غاية 2007، وهي أحدث فترة تمكنا منها، والتي حالت دون تحديث فترة الدراسة أكثر إلى جانب متغيرة اليد العاملة في الجزائر التي بدورها كانت هناك صعوبة في إيجاد الفترات الأخيرة منها.

في الشكل الموالي تمثيل بياني يمثل تطور الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في الجزائر:

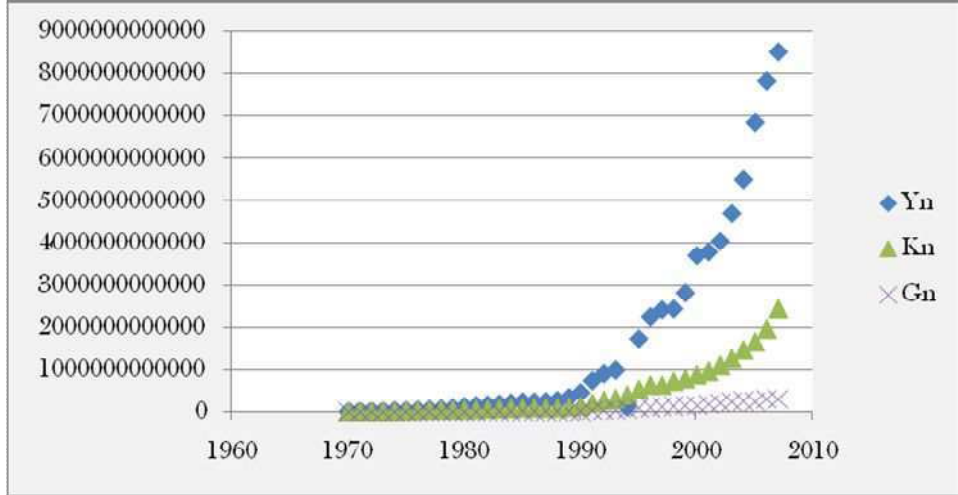
الشكل -4:- التمثيل البياني للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي في الجزائر.



المصدر: إعداد الباحثين، بالإعتماد على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

ينطبق على هذا المنحنى ما تم قوله عن المنحنى السابق إلا في بعض الاختلافات الطفيفة، حيث أن في مرحلة ما بعد التسعينات نهضت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، وتسارعت بشكل قوي جداً، بعدما كانت تتميز بالاستقرار ومعدلات النمو الضعيفة، مع تسجيل في المرحلة الثانية تراجع بسيط أواخر العقد الأول من الألفية الثانية (العشرية السابقة) سرعان ما تم الرجوع إلى نفس وتيرة الزيادة السابقة.

ولإجراء مقارنة سريعة، بين هذه المتغيرات بإستثناء اليد العاملة نظراً لإختلاف وحدة القياس، نقوم بتمثيل المتغيرات الثلاثة المقاسة بالدينار الجزائري فقط، في رسم بياني واحد لتوضيح مختلف التطورات السنوية، والنتيجة تظهر كما يلي:

الشكل -5-: التمثيل البياني للمتغيرات الإسمية مجتمعة.**الوحدة: دينار جزائري (DZ.A).****المصدر:** إعداد الباحثين، بالإعتماد على معطيات ONS، وبرنامج Excel.

يُظهر الشكل تغيراً هيكلياً في كل هذه المتغيرات، ويرسم عموماً مرحلتين واضحتين المعالم، وهما مرحلة 1970-1990، ومرحلة 1990 وما بعدها، تميزت المرحلة الأولى بتقارب نسبي شديد بين هذه المتغيرات من الناحية الكمية، غير أن سنة 1990، شكلت المنبع الذي انفجرت منه مختلف المتغيرات واكتسبت نزعة ارتفاع متسارع، متخلية عن نزعتها البطيئة التزايد، وهذا راجع لتحسن أسعار البترول بعد أزمة 1986 خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد إلى أبعد الحدود على ريع المحروقات، بطبيعة الحال أن الناتج المحلي الخام يفوق كلا المتغيرين الآخرين، يليه رأس المال الثابت، وفي الأخير يأتي الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، الذي يشكل نسبة قليلة إذا ما قورن بالمتغيرين الآخرين.

3-1- بعض المقاييس الوصفية للبيانات الأساسية.

تتم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي، لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن المتغيرات السابقة، ومن بين المقاييس، نكتفي بـ الوسيط الحسابي (لوصف النزعة المركزية)، الانحراف المعياري (لوصف التشتت)، القيمة الدنيا، والقيمة العظمى، وهذا لكل متغيرة، بالإضافة إلى عدد المشاهدات، وكل هذا نلخصه في الجدول الموالي:

جدول 1- ملخص وصفي للمتغيرات الأصلية.

	<i>PIB</i>	<i>L</i>	<i>K</i>	<i>G</i>
Moyenne	1653975615789	4531997	462486792105	74055344737
Écart-type	2357245498158	1921387	614356935431	97753786454
Minimum	21210200000	1983200	8160400000	649400000
Maximum	8523745600000	9300000	2444911700000	300236500000
Nombre d'échantillons	38	38	38	38

المصدر: إعداد الباحثين / مخرجات Excel.

نلاحظ أن حجم العينة (سنوات الدراسة) تبلغ 38 مشاهدة وهي فترة كافية للدراسات القياسية، كل المتغيرات تبلغ أدنى مستوى لها سنة 1970، وهي فترة بداية الدراسة، وتبلغ أعظم مستوى لها سنة 2007، وهذا راجع للارتفاع المستمر لكل المتغيرات كما رأينا سابقا. كما يظهر الجدول المتوسط الحسابي، وبمقارنة الانحراف المعياري للمتغيرات المقاسة بالدينار الجزائري، نلاحظ أن الـ *PIB*، تميز بانحراف أكبر، يليه *L*، ثم *G*. وإذا أردنا النزول والتعمق قليلا في معنى كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، نعرض الآتي، لكي نستطيع فهم الجدول بصفة واقعية:

إن المتوسط الحسابي كقيمة يحافظ على وحدة قياس العينة، وهو يبين مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، وبالتالي هو يبين النصيب المتساوي لكل مشاهدة، وتزيد أهميته كونه تتم الاستعانة به في حساب وبالتالي في تفسير الانحراف المعياري، لذا تجدر الإشارة إلى أن الانحراف المعياري يفضل على التباين كوسيلة لقياس التشتت، لأن وحدة الانحراف المعياري هي نفسها وحدة قياس العينة، فالسؤال الجوهرى هنا، كيف يمكن تفسير الانحراف المعياري كوسيلة لشرح تشتت البيانات ؟

في هذا الصدد يوجد إحصائي روسي، يدعى "تشيبشيف" *Tchebysheff*، توصل إلى اكتشاف هام في هذا الشأن؛ حيث أثبت أنه لأي مجموعة من البيانات أن 75%، على الأقل من المشاهدات يجب أن تقع داخل إثنين وحدة انحراف معياري (2σ)، بعيدا عن المتوسط ($\bar{x} \pm 2\sigma$)، وأن 89%، على الأقل من المشاهدات يجب أن تقع داخل ثلاثة وحدات انحراف معياري من المتوسط. بصفة عامة، فقد اثبت أنه على الأقل % $100\{1 - (1/K^2)\}$ ، من المشاهدات يجب أن تقع داخل K ، من الانحرافات المعيارية بعيدا عن المتوسط أي ($\bar{X} \pm K \cdot \sigma$)²⁴.

2- التحويل إلى متغيرات حقيقية.

كما أشرنا سابقا، أن المتغيرات الاسمية خاضعة للتضخم في الأسعار مما يتوجب علينا تحويلها إلى متغيرات حقيقية، وذلك بقسمتها على الرقم لأسعار الاستهلاك (IPC). حيث وانطلاقا من سلسلة إحصائية، تمتد من سنة 1970، إلى غاية 2007، خاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك، بسنة أساس هي 1989، ($IPC_{1989} = 100\%$) يتم تحويل المتغيرات التي تخضع لأثر السعر، أو ما يسمى بالتضخم، وتسمى بالمتغيرات الاسمية أي تلك التي قيست بالأسعار الجارية دون مراعاة لإنخفاض القوة الشرائية لهذه العملة (الدينار الجزائري)، وبالتالي هدفنا من هذه المعالجة هو التحول من متغيرات اسمية، إلى متغيرات حقيقية عن طريق استبعاد أثر السعر، والحصول على مؤشرات كلية تعبر بشكل أفضل عن وضعية المتغيرات المعنية. فينتج لنا ثلاثة متغيرات حقيقية، وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي الحقيقي، بالإضافة إلى تراكم رأس المال الحقيقي.

أما اليد العمالة فهي متغيرات غير مقاسه بوحدة النقود، (غير أنه قد تقاس أحيانا بوحدة نقدية كالأجور مثلا، لكن هناك تحفظات كثيرة عن هذه الطريقة، كعامل التضخم مثلا)، وبالتالي هي مقاسه بالعامل الواحد، وهي أحد وجهات النظر المعتمدة للقياس في هذا المجال، وتوجد إلى جانبها مثلا القياس بساعات العمل وهي أيضا غير خاضعة للتغير في الأسعار، ولكن لكل طريقة سلبياتها وإيجابياتها، اخترنا هنا القياس بالعامل الواحد نظرا لطبيعة المعطيات المتوفرة لنا، وهي التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات، وتعد أفضل من الطرق الأخرى عند الحديث على المستوى الكلي.

هذا من منطلق أن أي مؤشر اقتصادي كلي يكون محسوبا بالأسعار الجارية إذا كانت كمياته مضروبة في أسعار نفس التاريخ، ويصبح بالأسعار الثابتة، عن طريق ضرب الكميات في الأسعار الجارية مقسومة على مؤشر الأسعار²⁵.

خامسا- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي ومصادر النمو الاقتصادي.

نبحث هنا في مصادر النمو الاقتصادي، على مستوى المتغيرات الداخلة في دالة الإنتاج فقط، بتقدير دالة كوب-دوغلان، ومعرفة ملائمتها مع الاقتصاد الوطني، نقوم بعد ذلك بإضافة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، فإذا أثبت هذا الأخير تأثيره على الناتج الوطني، فنقوم بدراسة مساهمته كمصدر للنمو الاقتصادي، أما في حالة العكس نقوم بتحليل مساهمة كل من العمل ورأس المال كمصدرين للنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- تقدير دالة الإنتاج الوطنية، كوب-دوغلان.

عادة ما يتم تقدير نموذج كوب-دوغلان في أغلب الدراسات في هذا المجال، لسببين أساسيين الأول هو معرفة مدى انسجام الاقتصاد الوطني مع دوال الإنتاج والتي تعتبر دالة كوب-دوغلان من أهمها، وهذا خلال فترة الدراسة المعتمدة ذات المشاهدات

السنوات، ومن ثمة الاستناد على هذه الدالة يكون له ما يبرره، والسبب الثاني هو معرفة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني فيما يخص غلة الحجم. كذلك تجدر الإشارة إلى أن تقدير هذه الدالة يسمح بمعرفة إنتاجية عوامل الإنتاج المستعملة، بالإضافة إلى معرفة الإنتاجية الحدية لهذه العوامل وغيرها من الخصائص الأخرى التي تتميز بها هذه الدالة، غير أن هذه الأمور ليس موضوعنا للحظة لذا نكتفي بمعرفة مرونة دالة الإنتاج بالنسبة للعوامل الداخلة في الإنتاج، بالإضافة إلى معرفة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، هذا في حالة كون وصولنا إلى نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، ويتمتع بمعنوية إحصائية مقبولة، بعد إجراء التقدير الإحصائي لمعالم هذا النموذج والذي يظهر حسب مخرجات البرنامج الإحصائي: STATA (الإصدار 11) في الفترة 1970-2007، بالشكل الذي في الملحق رقم 1-.

ومنه نكتب دالة الإنتاج من النوع كوب-دو غلاس المقطرة في شكلها الخطي اللوغاريتمي كما يلي:

$$\ln y = (-9.18848) + (0.89190) \ln L + (0.53696) \ln K$$

$$t: \quad (-8.80) \quad (8.67) \quad (5.96) \quad ; n = 38$$

$$F = 464.87 \quad DW = 2.268 \quad R^2 = 96.16 \% \quad \bar{R}^2 = 96.16 \%$$

• الدراسة الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية فالنموذج مقبول، كون المعلمات كلها موجبة، ما عدا الحد الثابت كونه مأخوذ باللوغاريتم، وبالتالي تدل على العلاقة الطردية بين كل من العمل ورأس المال مأخوذين باللوغاريتم، ولوغاريتم الناتج المحلي الخام، وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية؛ كذلك بما أن النموذج لوغاريتمي فالمعلمات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة تعبر عن المرونة، ولتوضيح ذلك نقوم بإرجاع النموذج السابق إلى شكله الأصلي (كوب-دو غلاس) بإدخال الدالة الأسية للطرفين، ونكتب:

$$y = (0.0001022) L^{(0.891)} K^{(0.536)}$$

مع أن الحد الثابت: $e^{(-9.188484)} = 0.000102209 = 1.02 \times 10^{-4}$

مجموع المرونيتين: $0.891 + 0.536 = 1.427$

تناقص الغلة لكل عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة يعني تناقص الإنتاجية الحدية لكل منهما، فالإنتاجية الحدية لعنصر العمل والتي تقاس هنا بـ $\alpha \frac{y}{L}$ أي $0.891 \frac{y}{L}$ ، فهي تتناقص بزيادة المستخدم من عنصر العمل، أما بالنسبة لعنصر رأس المال فإن إنتاجيته الحدية تتناقص بـ $0.536 \frac{y}{K}$ ، بزيادة المستخدم من هذا العنصر، وبملاحظة أن مرونة كلا من العمل ورأس المال بالإضافة إلى أنهما موجبتين فهما أقل من الواحد (1+)، من كل ما سبق نستنتج

تناقص الغلة لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال الثابت الداخلين في عملية تكوين الناتج الكلي، وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية أيضا. من خلال خصائص دالة كوب-دوغلاس، يمكن لنا استخراج طبيعة غلة الحجم المميزة للاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على النموذج المقدر، وذلك عن طريق جمع مرونة كل من العمل ورأس المال، والتي تقدر بـ **1.427** وبالتالي تدل على أن الاقتصاد الجزائري في حالة غلة الحجم المتزايدة، هذا معناه أن زيادة عنصر الإنتاج والعمل ورأس المال الثابت بنسبة **100%** يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ **142.7 %** (أو عند زيادتهم بـ **1 %**، يزيد الناتج بـ **1.427 %**).

إن اقتصاديات الدول التي لم تبلغ درجة من التطور تكون ذات غلة حجم متزايدة كما يقول (D. Romer)، في هذا الصدد: "يكون من المحتمل في اقتصاد حديث النشأة أن يتزايد الإنتاج أكثر من الضعف في حالة مضاعفة عناصر الإنتاج لأن مزايا التخصص ليست مستغلة بالكامل"²⁶.

• الدراسة الإحصائية:

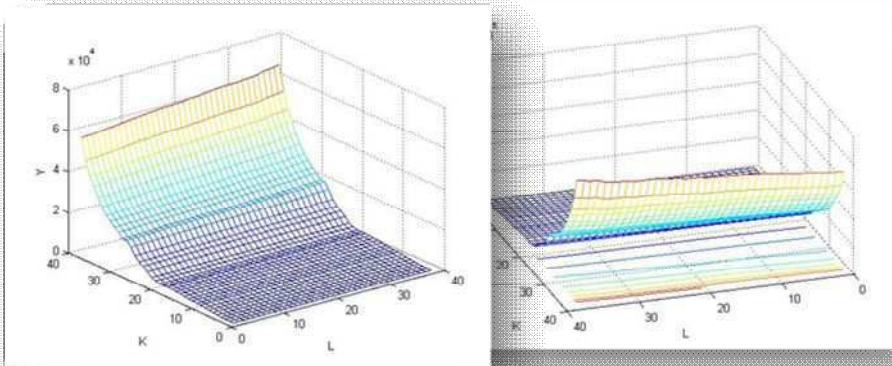
بداية يجب تقييم العلاقة الارتباطية، عن طريق معامل الارتباط المتعدد، ويتم حسابه بعدة طرق، إما من مخرجات تحليل التباين المرفقة عند تقدير النماذج بواسطة برنامج Stata، أونكتفي بجذر معامل التحديد المحصل عليه بواسطة البرنامج، فنجد $R=98.06\%$ ، ويعطيان نفس النتيجة؛ وهي نسبة كبيرة جدا تدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وكل من العمالة ورأس المال الثابت، أما من خلال الإحصاءات المحصل عليها، فيمكن لنا تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، ويظهر لنا في بادئ الأمر معامل التحديد المصحح كبير جدا يدل على أن **96 %** من التغيرات في الناتج المحلي الخام كمتغير تابع، تفسرها كل من العمل ورأس المال كمتغيرين مستقلين.

أما إحصاءة فيشر المحسوبة فهي أكبر من نظيرتها الحرجة حيث $(F_{Tab}=3.26)$ ، وبالتالي تدل على المعنوية الإجمالية للنموذج المقدر، وأن النموذج المقدر ليس ذو طبيعة عشوائية، وبالتالي يوجد على الأقل علاقة معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، لتدعيم هذا الاختبار نذهب إلى إحصاءات ستيودنت لإختبار المعلمات منفردة:

إحصاءات ستيودنت تبين المعنوية الإحصائية لكل من العمل ورأس المال في تفسير الناتج المحلي (مع الأخذ بعين الاعتبار أنها كلها باللوغاريتم)، حيث أن إحصاءة ستيودنت الحرجة تبلغ $t_{Tab}=2.03$ هذه القيمة وللملاحظة فقط في الجداول التي توفرت لنا لا توجد القيمة الحرجة التي تقابلها، أي لا تظهر حجم عينة 38 مشاهدة، بل أخذنا متوسط القيمتين المقابلتين لحجمي عينة 30، و40 مشاهدة وهما مقاربتيين جدا وهذا التقارب هو أحد الأسباب التي جعلت واضعي الجداول يختصران المشاهدات على مستوى حجوم عينات كبيرة، والقيمة الحرجة المذكورة لستيودنت أصغر من تلك المحسوبة لكل معلمة على حدى.

ومن وجهة نظر الاحتمال المقابل، وتسمى أحيانا (P-value)، لكل الاختبارات (التي نجدها في البرنامج STATA بالنسبة لفيشر Prob>F وستيودنت $|t| > P$ نجدها صغيرة جدا $P = 0.000...$ ويمكن تفسيرها بأنها احتمال أن تكون القيمة المحسوبة أقل من نظيرتها المجدولة أو الحرجة، ويتم مقارنتها أحيانا بمستوى المعنوية هنا: $\alpha = 0.05$) مما يدل على أننا نرفض الفرض H_0 ، الدال على عدم المعنوية براحة تامة. كذلك تُظهر إحصائية ديربين-واتسون، عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث أن $D- W_{Cal} = 2.268$ وهي بالرجوع إلى جدول ديربين-واتسون أكبر من $d_U = 1.66$ ، وأقل من $4 - d_U = 4 - 1.66 = 2.34$ وبالتالي النموذج له جودة إحصائية وقدرة تفسيرية جيدة. قبول النموذج إحصائيا يدعم التفسير الاقتصادي، ويعطي مصداقية أكثر للنموذج عند القيام بمختلف التحاليل الاقتصادية، نعرض الآن رسم بياني (من زاويتين مختلفتين) يمثل دالة الإنتاج المقدرة:

شكل 6-: تمثيل دالة كوب-دوغلان.



المصدر: إعداد الباحثين / مخرجات: MATLAB 7.8.0

2- تقدير دالة الإنتاج الموسعة:

نقوم الآن بإدخال عنصر جديد كمتغير مستقل هو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، ونعتبره كعنصر أو عامل إنتاجي، إلى دالة كوب-دوغلان، لمعرفة أثر هذا الأخير على الناتج المحلي الخام، وبالتالي نستفيد من توسعة دالة الإنتاج كوب-دوغلان ومن خصائصها في التحليل الاقتصادي عموما ومن تحليل أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي خصوصا وهذا الأثر بطبيعة الحال على الناتج المحلي الخام ومن ثمة على النمو في

هذا الناتج. نتائج التقدير باستخدام نفس البرنامج السابق STATA version 11، ظهرت كما في الملحق رقم 2-.

إنطلاقاً من هذه المخرجات نحاول كتابة النموذج الخطي والاختبارات في شكل قياسي كما يلي:

$$\ln y = (-9.16144) + (0.88993) \ln L + (0.53624) \ln K + (0.00163) \ln G$$

$$t: \quad (-2.97) \quad (3.77) \quad (8.48) \quad (0.01) \quad ; n = 38$$

$$F = 301.07 \quad DW = 2.268 \quad R^2 = 96.37\% \quad \bar{R}^2 = 96.05\%$$

• الدراسة الاقتصادية:

إن الأخذ بالتحليل الاقتصادي، يوحي لنا بأن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية لكون أن المعلمات موجبة لكل المتغيرات المستقلة مما يدل على العلاقة الموجبة أو الطردية لكل من العمل ورأس المال والإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، على الناتج المحلي الخام ومن ثمة على النمو في هذا الناتج عند زيادة هذه العوامل، بالإضافة إلى أن كلا من المعلمات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة التي تعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لهذه المتغيرات، كوننا في نموذج لوجارتمي، نقول أن كل من هذه المعلمات هي أقل من الواحد وبالتالي تعبر عن تناقص الغلة لكل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، بالإضافة إلى العمل ورأس المال وهذين الأخيرين يثبتان ما توصلنا إليه في النموذج السابق (دالة كوب-دوغلان) وهذا متوافق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية. غير أنه بالمقارنة، يظهر أثر كبير للعمل مقارنة برأس المال، أما الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي يظهر ذو تأثير ضعيف جداً على الناتج المحلي الإجمالي (الخام)، بحيث أن تغير الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي بـ 1 %، يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0016 %، وهي قيمة ضعيفة جداً، لكن هذا لا يكفي كون أن الاستعانة بمنهجية معينة (الإحصائية) تستوجب الخضوع إلى شروطها وقراراتها، لهذا نمر إلى الدراسة الإحصائية لإثبات الوضعية أو نفيها.

• الدراسة الإحصائية:

نبدأ أولاً بالعلاقة الارتباطية لأنها أساس المشكلة، فمعامل الارتباط المتعدد هنا هو $R=98\%$ ، الناتج عن جذر معامل التحديد المتعدد، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرات المستقلة مجمعة والمتغيرة التابعة، أما من خلال إحصائية فيشر فتظهر القيمة المحسوبة بأنها أكبر من الإحصائية الجدولة لفيشر $(F_{Tab}=2.88)$ عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$ ، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ككل وليس ذو طبيعة عشوائية، بالإضافة إلى ذلك يدل معامل التحديد المصحح على أن 96.05% ، من التغيرات في الناتج المحلي الخام كمتغير تابع تفسره المتغيرات المستقلة المأخوذة في النموذج، هذا من الناحية الإجمالية للنموذج، غير أن إحصائيات ستيودنت للمعالم منفردة تظهر عدم معنوية متغيرة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، نظراً لكون إحصاءة

ستيودنت المحسوبة لهذه الأخيرة اقل من الجدولية $t_{Tab}=2.03$ ، في حين تظهر معلمة كل من العمل ورأس المال معنوية بوضوح، وهو ما يثبت نموذج كوب-دوغلان المقدر سابقاً، كذلك نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المتعدد المصحح في النموذج السابق (قبل إدخال الإنفاق في النموذج) كانت تساوي 96.16 %، ولكن بعد إدخال هذا العنصر (الإنفاق) لم يتحسن هذا المعامل فبلغ 96.05 %، مما يدل بوضوح أن هذا العنصر هو ضعيف التأثير على الناتج الإجمالي؛ أما من وجهة نظر الزمن فالنموذج لا يوجد به ارتباط ذاتي للأخطاء، كون أن $DW_{Cai} \in [d_U, 4 - d_U]$ أي أن $DW_{Cai} = 2.268 \in [1.66, 2.34]$ وهذه المنطقة هي منطقة رفض الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حسب توزيع d .

إن هذه النتائج، تجعلنا نطرح فرضية مفادها هو أنه قد تكون المعطيات المأخوذة من الاقتصاد الجزائري قد عكست تغيراً هيكلياً نظراً لاختلاف النمط الإقتصادي السائد في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات، مع ذلك السائد بعد هذه الفترة، حيث في الفترة الأولى تميزت بتطبيق المنهج الاشتراكي، وبعد ذلك التحول إلى اقتصاد السوق وما يترتب على ذلك من تغير في هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا واضح من الدراسة الوصفية للمتغيرات على مستوى التمثيلات البيانية السابقة؛ لذلك قمنا بتجريب تخفيض الفترة، وقمنا بتقدير العلاقة ابتداء من سنة 1994، إلى 2007، وظهرت النتائج كما في الملحق رقم 3-، ومما تجدر الإشارة إليه، أنه تم الاستقرار على هذه الفترة بعد تجريب عدة فترات، أثبتت عدم المعنوية الإحصائية لبعض المعلمات؛ لم نرى داعياً لذكر كل التقديرات غير الموقّعة.

ومنه الكتابة العامة للنموذج بعد محاولات تخفيض الفترة تكون كما يلي:

$$\ln y = (-96.96053) + (8.01320) \ln L - (4.68986) \ln K + (2.62102) \ln G$$

t: (-2.18) (2.12) (-2.26) (2.36) ; n = 14

F = 9.39 DW = 1.962 R² = 73.81% $\bar{R}^2 = 65.96\%$

• الدراسة الاقتصادية للدالة الموسعة:

لا يمكن قبول هذا النموذج من الناحية الاقتصادية لكونه من جهة تظهر معلمة رأس المال سالبة الإشارة، وهذا يتناقض مع فرضيات النظرية الاقتصادية التي تقر بأنه بزيادة تراكم رأس المال يزداد الناتج، ومن جهة أخرى تظهر معلمة كل من رأس المال والعمل والإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، تظهر أكبر من الواحد، وبما أن النموذج لوغاريتمي (المعلمات المذكورة تعبر عن مرونة دالة الإنتاج بالنسبة للمتغيرات المذكورة) وبالتالي تدل القيمة أكبر من الواحد للمعلمات الموجبة على تزايد الغلة، وهذا يتناقض بدوره مع النظرية الاقتصادية التي تنص على مبدأ الغلة المتناقصة؛ من خلال

النموذج الخطي يمكن إرجاعه إلى الدالة الأصلية، المعبرة عن برنامج الإنتاج لكي يسهل علينا ملاحظة أوجه القصور المتوصل إليها بعد التقدير، ونكتب:

$$y = (7.77 \times 10^{43}) L^{(8.013)} K^{(-4.689)} G^{(2.621)}$$

• الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

بالرغم من وجود علاقة ارتباطية متعددة $R=85.91\%$ من $(\sqrt{R^2})$ ، وكذلك معامل التحديد العادي يظهر أنه مقبول نوعا ما، 73.81% ، لكن المصحح يظهر بقيمة أضعف من السابقة، حيث تقل عن 70% ، ومن وجهة نظر كلية للنموذج تظهر إحصائية فيشر أن النموذج معنوي إجمالا كون أن $F_{Tab}=3.71$ ، وهي أقل من تلك المحسوبة $F_{Cal}=9.39$ ، من جهة أخرى تظهر إحصاءات ستيودنت المعنوية الإحصائية لكل معلمة على حدى ما عدا معلمة العمالة عند مستوى معنوية 5% ، غير أنها معنوية عند مستوى 10% ، حيث، $t_{Tab}=2.14$ وهي أقل من القيمة المطلقة لإحصاءات ستيودنت المتعلقة بكل من رأس المال والإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي؛ الضعف الحاصل في المعنوية الإحصائية سواء للنموذج ككل أو للمعاملات راجع بدوره إلى تصغير حجم العينة إلى مستوى 14 مشاهدة، والذي تظهر نتائجه في زيادة القيم الحرجة للاختبارات بالنسبة لتلك المحسوبة.

إحصاءة ديربين-واتسون $D-W_{Cal}=1.962$ ، تمكننا من الحكم على غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لكونها تقع في منطقة الرفض، حيث القيمة الدنيا والعليا المتعلقة بالإحصاءة الحرجة لديربين-واتسون هما $d_L=0.77$ و $d_U=1.78$ ، وهي أكبر من d_U وأقل من $4-d_U$.

سادسا- تحليل مصادر النمو الاقتصادي.

1- المنهجية الكمية للتحليل: نظرا لعدم معنوية الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في الجزائر، في التأثير على الناتج المحلي الخام، وبالتالي عدم تأثيره على النمو الاقتصادي حسب النموذج الجدائي المستخدم، نقوم بتحليل دور كل من العمل ورأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر، بدون إهمال التقدم التكنولوجي في العملية. الزيادة في الناتج المحلي الخام تعبر عن النمو الاقتصادي، فكيف يمكن تفسير هذا النمو؟ هنا نميز ثلاثة منابع أو موارد (مصادر)، للنمو في الناتج المحلي الخام، الزيادة في رأس المال - الثابت-، الزيادة في القوة العاملة والتقدم التكنولوجي كما يسميه بعض الكتاب الاقتصاديين²⁷.

أي نبحت هنا أنه لو زاد عامل الإنتاج x ، ب Δx كم ينمو حجم الناتج، إذا كانت زيادة عامل الإنتاج بوحدة واحدة فتعبر عن إنتاجيته الحدية، التي تعبر عنها العلاقات التالية، لعناصر النمو المستخدمة هنا:

$$PmL = f(K, L + 1) - f(K, L)$$

$$PmK = f(K + 1, L) - f(K, L)$$

بما أن الإنتاجية الحدية لعامل إنتاجي ما تدل على كم يزيد الناتج (Δ) إذا ما زاد عامل الإنتاج هذا بوحدة واحدة، لذا نوضح بالعلاقات التالية:

$$\Delta y = PmL \cdot \Delta L$$

$$\Delta y = PmK \cdot \Delta K$$

فلو زاد كل من هذين العاملين فكم يزيد الناتج، للإجابة نضع الصيغة التالية:

$$\Delta y = PmL \cdot \Delta L + PmK \cdot \Delta K$$

بقسمة الطرفين على y نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{PmL \cdot \Delta L}{y} + \frac{PmK \cdot \Delta K}{y}$$

ثم نقوم بما يلي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{PmL \cdot \Delta L}{y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{PmK \cdot \Delta K}{y} \cdot \frac{K}{K}$$

$\Leftrightarrow$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{PmL \cdot L}{y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{PmK \cdot K}{y} \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

ومن تعريف المرونة للعامل x بالنسبة لـ z والتي رمزنا لها بـ $E_{z/x}$ في الفصل السابق، نكتب:

$$\frac{\Delta y}{y} = E_{y/L} \cdot \frac{\Delta L}{L} + E_{y/K} \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

بالإستبدال برموز المرونات المعروفة في دالة كوب-دو غلاس نكتب:

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

وبإدخال الإنتاجية الكلية للعوامل كما يسميها بعض الكتاب الاقتصاديين، أو ما يعرف عند البعض الآخر بالتقدم التكنولوجي، حيث أن دمج التقدم التكنولوجي في دالة الإنتاج يكتب كما يلي:

$$y = A \cdot f(L, K)$$

حيث يمكن كتابة مصادر النمو هنا كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{\Delta A}{A}$$

ويتم استخراج أثر هذا التقدم (الإنتاجية الكلية للعوامل) بسهولة من المعادلة الأخيرة، كون أن نمو العوامل الأخرى بالإضافة إلى نمو الناتج يمكن حسابه من المعطيات:

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta y}{y} - \alpha \frac{\Delta L}{L} - \beta \frac{\Delta K}{K}$$

الكمية $\Delta A/A$ ، تُعرف بنمو الناتج غير المفسر بتغيرات عوامل النمو المقاس²⁸، وهذا راجع لعدة أسباب، إما لعدم إنفراد عامل إنتاجي دون الآخر به، أو لتعلقه بعوامل أخرى غير هذه العوامل الداخلة في النموذج، ونلاحظ في هذا الصدد إختلافا بين الكتاب الاقتصاديين في إعطاء تفسير موحد له، على مستوى هذا البحث سنعتبره أنه يعبر عن التقدم التكنولوجي (يأخذ عدة صور كالتنظيم، إدخال تقنيات جديدة، ...) المؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية للعوامل.

فإدخال التقدم التكنولوجي ضروري، كونه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال أو إلى زيادة الإنتاجية الحدية لقوة العمل أو لكليهما معا، كذلك فزيادة الإنتاجية الحدية لأحدهما ينتج عنه زيادة الإنتاجية المتوسطة للآخر، أي أن كمية أكبر من الناتج تنبت من نفس حجم عامل الإنتاج هذا²⁹.

3- مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر: بتطبيق المعادلات السابقة، وانطلاقا من البيانات المتحصل عليها نقوم بإعداد الجدول التالي:

جدول 1- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفترات	معدلات نمو الناتج المحلي الخام PIB. $\frac{\Delta y}{y}$	معدل مساهمة رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي. $\left\{ \beta \cdot \frac{\Delta K}{K} \right\}$	معدل مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي. $\left\{ \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} \right\}$	الإنتاجية الكلية للعوامل (أو مساهمة التكنولوجيا) في النمو الاقتصادي. $\frac{\Delta A}{A}$
1970-1980	2,160633108	1,1498368	0,52780698	0,48298933
1980-1990	0,298104883	0,00932989	0,38342907	-0,09465408
1990-2000	0,650819626	0,16505821	0,32803318	0,15772824
2000-2007	0,866519241	0,67101377	0,44982698	-0,25432151
1970-2007	0,994019215	0,49880967	0,42227405	0,0729355

المصدر: إعداد الباحثين، بإستعمال برنامج : Excel 2007 وبالإعتماد على معطيات ONS.

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول، هو أن مساهمة عنصر رأس المال الثابت كان في المتوسط حوالي 50 %، في حين تساهم العمالة بنسبة أقل منه بقليل، أي حوالي 42 %، غير أن الإنتاجية الكلية للعوامل أو ما يعرف بالنمو غير المفسر، كانت مساهمتها ضعيفة جدا بالمقارنة، حيث بلغت نسبة هذه المساهمة في المتوسط 7 %، وما يلاحظ عليها أنها في بعض الفترات كانت مثبتة لعملية النمو الاقتصادي وهذا دليل على إهدار الموارد الاقتصادية بطريقة جد كبيرة، على غرار فترتي 1980-1990، و 2007-2000، حيث وفي الفترة الأولى كانت المساهمة كبيرة لليد العاملة وقليلة برأس المال، في حين في الفترة الثانية كانت المساهمة كبيرة لرأس المال الثابت وقليلة للعمالة، وبالتالي عدم تناسب المساهمة في النمو هذه، جعلت الإنتاجية الكلية تظهر سالبة.

خلاصة:

إن تقدير دالة الإنتاج الوطنية من نوع كوب-دوغلاس، عبرت عن انسجام الاقتصاد الوطني مع هذا النوع من الدوال، وبإدخال متغيرة الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، إلى الدالة ظهرت هذه المتغيرة عدم مساهمتها في تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي، قمنا بعد ذلك بتحليل مصادر النمو انطلاقا من دالة كوب-دوغلاس، دون تلك الموسعة نظرا لعدم معنوية المتغيرة الجديدة (الخاصة بالإنفاق المعني)، ما يمكن قوله أيضا هو انه تعد مساهمة رأس المال الثابت في الجزائر مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، على الدولة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة لهذا الجانب كونه يعد الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، كذلك مساهمة العمالة تعد مساهمة لا بأس بها، غير أن إنتاجية العوامل في مجملها تعد ضعيفة، على الدولة الاهتمام بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج عوض زيادة حجمها فحسب.

الملاحق:

• الملحق رقم -1 :

```
. tsset annee
      time variable: annee, 1970 to 2007
              delta: 1 unit
```

```
. reg lnY lnL lnK
```

Source	SS	df	MS
Model	14.6320394	2	7.31601969
Residual	.550817168	35	.015737633
Total	15.1828565	37	.410347474

```
Number of obs =      38
F( 2, 35) =      464.87
Prob > F      =      0.0000
R-squared      =      0.9637
Adj R-squared  =      0.9616
Root MSE      =      .12545
```

lnY	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lnL	.8919068	.1028228	8.67	0.000	.6831654 1.100648
lnK	.5369643	.0901037	5.96	0.000	.3540439 .7198846
_cons	-9.188484	1.044112	-8.80	0.000	-11.30814 -7.068823

. dwstat

Durbin-Watson d-statistic(3, 38) = 2.268873

• الملحق رقم -2 :

. tsset annee

time variable: annee, 1970 to 2007

delta: 1 unit

. reg lnY lnL lnK lnG

Source	SS	df	MS	Number of obs = 38		
Model	14.6320634	3	4.87735448	F(3, 34) =	301.07	
Residual	.550795017	34	.016199853	Prob > F =	0.0000	
				R-squared =	0.9637	
Total	15.1828585	37	.410347526	Adj R-squared =	0.9605	
				Root MSE =	.12728	

lnY	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lnL	.8899332	.2361447	3.77	0.001	.4100294 1.369837
lnK	.5362445	.1196208	4.48	0.000	.2931459 .7793431
lnG	.0016349	.1760143	0.01	0.993	-.3560692 .3593389
_cons	-9.161448	3.085977	-2.97	0.005	-15.43291 -2.889989

. dwstat

Durbin-Watson d-statistic(4, 38) = 2.268432

• الملحق رقم -3 :

. tsset annee

time variable: annee, 1994 to 2007

delta: 1 unit

. reg lnY lnK lnL lnG

Source	SS	df	MS	Number of obs = 14		
Model	6.71115011	3	2.23705004	F(3, 10) =	9.39	
Residual	2.381623	10	.2381623	Prob > F =	0.0029	
				R-squared =	0.7381	
Total	9.09277311	13	.699444085	Adj R-squared =	0.6595	
				Root MSE =	.48802	

lnY	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lnK	-4.689862	2.076778	-2.26	0.048	-9.317212 -.0625124
lnL	8.013202	3.778912	2.12	0.060	-.4067383 16.43314
lnG	2.621023	1.110879	2.36	0.040	.1458302 5.096216
_cons	-96.96053	44.57353	-2.18	0.055	-196.2765 2.355482

. dwstat

Durbin-Watson d-statistic(4, 14) = 1.962791

المراجع والهوامش:

- ¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، 2007، مصر، ص73.
- ² رمزي علي إبراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، 1991، مصر، ص212.
- ³ سامويلسون، نورد هاوس "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، ط2006، 1، لبنان، ص586.
- ⁴ Parkin M., Bade R., Carmichael B. "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, 3^e édition, Québec, p 130.
- ⁵ عبد الهادي النجار "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل، 1982، الكويت، ص57.
- ⁶ عبد الهادي النجار، سبق ذكره، ص57.
- ⁷ لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة «البيانات الأساسية المتعلقة بالإففاق الحكومي والضرائب الحكومية» تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2004، ص3.
- ⁸ محمد حسن يوسف "أهمية الإففاق العام وأثاره" [على الخط] تاريخ الإطلاع: 2011/02/11، الساعة/ 08:00، الرابط:
- <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/120.htm>
- ⁹ حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان "مبادئ المالية العامة" ج2، الدار الجامعية، 2002، مصر، ص319.
- ¹⁰ محمد السيد سرايا، سمير كامل "المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية -بالتطبيق على قطاع الجمارك-" الدار الجامعية، 1998، مصر، ص275.
- ¹¹ عبد القادر محمود رضوان "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)" د.م.ج، 1990، الجزائر، ص517، 518.
- ¹² قادة أقاسم "المحاسبة الوطنية" ترجمة: عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، د.م.ج، 2002، الجزائر، ص64، 65.
- ¹³ قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص518.
- ¹⁴ المرجع السابق، ص211.
- ¹⁵ الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج "محاسبة: محاسبة حكومية" المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، ص2.
- ¹⁶ محمود نيربي "الاقتصاد المالي" مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978-1979، سورية، ص642، 643.
- ¹⁷ عبد اللطيف بن اشنهو: "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980" ترجمة: محمد صبح، وآخرون، الجزائر، ص21، 22.
- ¹⁸ بوشنافة أحمد: "تخطيط القوى العاملة في الجزائر" رسالة ماجستير، غير منشورة، في الاقتصاد الكمي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992/1991، الجزائر، ص252.
- ¹⁹ شيبني عبد الرحيم، بن بوزيد محمد، شكوري محمد السعيد «الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية» جامعة تلمسان [على الخط] شوهد يوم: 2011/03/19، الساعة 11:30، الرابط:

www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516

- ²⁰ محمد بلقاسم حسن بهلول: "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ج2، د.م.ج، 1999، الجزائر، ص 260، 261.
- ²¹ شيببي عبد الرحيم، بن بوزيد محمد، شكوري محمد السعيد «الآثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية» مرجع سبق ذكره.
- ²² شيببي عبد الرحيم، بن بوزيد محمد، شكوري محمد السعيد، مرجع سبق ذكره.
- * *Accumulation Brute des Fonds Fixts*
- ²³ عبد القادر محمود رضوان، مرجع سبق ذكره، ص519.
- ²⁴ جورج كانافوس، دون ميلر: "الإحصاء للتجاربيين: مدخل حديث" ترجمة: سلطان محمد عبد الحميد، دار المريخ، 2003، م. ع. السعودية، ص99.
- ²⁵ FAURE J-C. "Mathématiques : Mathématiques financière " éd. Tec & Doc, Tom 4, 2001, Paris, P. 117.
- ²⁶ البشير عبد الكريم «قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو» ملتقى وطني حول: تعزيز الصلات بين مخرجات التعليم وسوق العمل، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص5.
- ²⁷ MANKIW G. N. "Macroéconomie" 5^{eme} Ed., traduit par: HAUARD J., de boeck, 2003, Bruxelles, P 272.
- ²⁸ MANKIW G. N. "Macroéconomie", Op. Cit. P. P 272-275.
- ²⁹ أحمد الأشقر "الإقتصاد الكلي" دار الثقافة، ط1، 2007، الأردن، ص 79.

أخلاقيات الأعمال في صناعة السياحة

د. جمال حسين الحرامي
أ.د. عبد الإله أبو عياش

جامعة الزيتونة الأردنية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الادارة الفندقية و السياحية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية الى التعريف بقواعد و الأخلاقيات المهنية لقطاع صناعة السياحة و دورها في انشطة و عمل المنظمات و المؤسسات و الشركات السياحية في جميع مناطق العالم . كما تخاطب هذه الدراسة مدونات الاخلاقيات المهنية والمستفيدين و البائعين لضمان جودة العمل السياحي . وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى التزام المنشآت السياحية و الفندقية بقواعد و اخلاقيات مهنة السياحة المحلية و العالمية. وكان من اهم التوصيات التي توصل اليها الباحثان التزام المؤسسات العامة والخاصة ببنود المدونة العالمية للأخلاقيات في قطاعات الأعمال السياحية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية باعتبارها معايير دولية يترتب عليها ميزات نسبية وإمكانات واسعة للمنافسة في أسواق السياحة والسفر العالمية.

Abstract

This paper aims to introduce codes of ethics used in tourism industry and their role in the business, establishments and tourist companies around the world. Codes of ethics addresses end-users and sales persons in order to guarantee the quality of tourism. This is done by using the descriptive methodology. The study tackles the commitment of tourism and hotel establishments by the rules of the code of ethics and presents a number of recommendations.

مقدمة:

تعتبر صناعة السياحة من أبرز صناعات الخدمات التي تمثل فيها أخلاقيات المهنة القاعدة التي تنطلق منها الأعمال والأنشطة السياحية بمفاهيمها الشمولية والمتكاملة. فالسياحة تشمل جميع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للسياح والزوار منذ لحظة وصولهم وحتى لحظة مغادرتهم ضمن حزمة متكاملة من خدمات الاستقبال والنقل والإقامة والرحلات والبرامج الاستجمامية والثقافية والترفيهية المصاحبة لذلك.

أن أخلاقيات المهنة تعني الالتزام التام بأعلى المعايير والمواصفات الدولية في تقديم الخدمات والتعامل مع السياح والزوار الذين يأتون من طيف واسع ومتنوع من المشارب والأصول المختلفة والثقافات المتباينة التي تنتقل مع أكثر من (800) مليون سائح دولي سنوياً عبر التقاطعات السياحية العالمية.

إن الالتزام بأخلاقيات ومبادئ صناعة السياحة أصبح يمثل سبباً (Edge) في حد ذاته في خضم المنافسة الشديدة والمحتدمة بين الدول السياحية لاستقطاب السياح والزوار باتجاه معالمها وخدماتها السياحية. ولهذا أصبحت برامج التوعية السياحية من الأدوات الهامة لتوجيه السكان والعاملين للالتزام بمنظومات مدونات الأخلاقيات السياحية (Tourism Codes of Ethics).

إن محصلات هذه الالتزامات الأخلاقية في صناعة السياحة تتجسد في أشكال الحفاوة والضيافة التي تحيط بالخدمات المصاحبة لهذه الصناعة التي تطورت مفاهيمها العالمية وتحولت نحو اعتبارها صناعة خدمات ضيافة (Hospitality Services) بالمقام الأول بكل ما تحمله ويترتب عليها من معاني الترحيب والألفة والمودة والتي عنوانها الابتسامة الدائمة المرسومة فوق عبارات أهلاً وسهلاً.

وقد أصبحت المدونات الأخلاقية (Codes of Ethics) في مجالات الأعمال المختلفة تشكل حجر الزاوية في تعامل المنظمات والمؤسسات والشركات في جميع أنحاء العالم. فالالتزام Commitment بأخلاقيات العمل هو انعكاس لمتطلبات الثقة Trust والشفافية Transparency والمصداقية Credibility والتي تؤكد على الابتعاد عن كل أشكال التحايل Deception والفساد Corruption والممارسات اللاأخلاقية Unlawful Practices وما يصاحبها من أشكال التضليل Misleading.

وصناعة السياحة والضيافة بمكوناتها ومعطياتها وأشكالها المختلفة تتميز بحساسية التعامل مع العملاء والزبائن باعتبارها صناعة خدمات بالدرجة الأولى وقد أبدت منظمة السياحة العالمية اهتماماً واسعاً بهذا التوجه العالمي من خلال

إعلان مدونة أخلاقيات سياحية عالمية لتوجيه الحكومات والمؤسسات والشركات العالمية والإقليمية والمحلية على التعامل الصادق والأمين مع مكونات المنتجات السياحية ومستهلكيها.

وجاء اهتمام منظمة السياحة العالمية انعكاساً للتوجه العالمي للمدونات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع المعطيات التكنولوجية وتأثيراتها الواسعة والديناميكية على أنشطة الأعمال وعلاقاتها بالزبائن والعملاء والمستهلكين. ويمكن ملاحظة أن المبادئ الأخلاقية في قطاعات الأعمال المختلفة تكاد تتكرر وفق قواسم مشتركة باعتبارها مدونات السلوكيات الأخلاقية للعاملين في القطاعات المختلفة.

فعلى سبيل المثال فإن المدونة الأخلاقية للمتعاملين مع شبكات الحواسيب وأنظمة وأشكال تكنولوجيا المعلومات تؤكد على أهمية الالتزام بما يلي⁽¹⁾:

1. المساهمة في رفاهية المجتمعات والسكان.
2. تفادي أي نوع من الأذى بالآخرين.
3. الإخلاص والثقة والصدق والأمانة.
4. العدالة والمساواة والتسامح واحترام الآخرين.
5. المحافظة على حقوق الملكية الفكرية.
6. احترام خصوصية الآخرين.
7. احترام سرية المعلومات والمهام والأعمال.

وهناك مدونات أخلاقية موجهة للتعامل مع البائعين والزبائن. وقد أصدرت هذه المدونة جمعية البيع المباشر الأمريكية (Direct Selling Association (DSA)).

إن حجر الزاوية في ممارسات الأعمال الأخلاقية وخدمات الزبائن هو تعهد بالالتزام بمعايير المدونة كشرط أساسي لقبولها في عضوية الجمعية واستمرارها فيها.

كما أن أخلاقيات هذه المدونة تتحدث إلى المستهلكين والبائعين في نفس الوقت لضمان أن لا تقوم الشركات الأعضاء بإطلاق حملات أو وعود يمكن أن تقود إلى تضليل المستهلكين. وقد تضمنت المدونة عشر مواد رئيسية تتناول الموضوعات التالية:

1. الممارسات المخادعة واللاقانونية تجاه الزبائن والمستهلكين
2. أخلاقيات المنتجات والخدمات
3. أخلاقيات شروط البيع

4. الضمانات
5. أخلاقية الهوية والخصوصية
6. المشاريع الهرمية وهي المشاريع المضللة والوهمية
7. أخلاقيات المشتريات وحقوق الزبائن في إرجاعها وإعادتها
8. أخلاقيات التعامل مع الإيرادات بحيث يتم توثيق إيرادات المبيعات بشكل صحيح للسيطرة على التهرب الضريبي وعمليات غسل الأموال على سبيل المثال
9. أخلاقيات قدرات البائعين بحيث لا يتم تحميل البائعين فوق طاقاتهم وقدراتهم على البيع خلال المدة المحددة.
10. أخلاقيات دفع الرسوم وخاصة في مجالات رسوم المشاركة في أعمال البيع المباشر

أولاً: أدبيات الدراسات السابقة مفهوم الأخلاقيات في الأعمال:

جاء ذكر الأخلاقيات على لسان الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي عاش في القرن الرابع ق.م. حيث طرح أسئلة عديدة حول هذا الموضوع وكان مهتماً في تحديد قواعد أخلاقيات القيادة. ويقول أرسطو في مؤلفه Nicomachea أن دور القائد يكمن في توفير البيئة التي يستطيع جميع أفراد المنظمة من خلالها تحقيق قدراتهم الخاصة، ويتابع قائلاً أن الدور الأخلاقي للقائد ليس رفع مكانته أو مكانتها، ولكن هو خلق الشروط التي من خلالها يستطيع من يتبعه أن يحققوا قدراتهم. ومع أن أرسطو تناول هذه المفاهيم في نطاق السياسية إلا أنها تصلح للأعمال أيضاً. حيث نجد ضمن تساؤلاته: كيف يجب أن أعامل إذا كنت أحد أفراد هذه المنظمة، هل أتصرف بطريقة فضلى، ما هو مدى وجود فرص حقيقية لجميع الأفراد كي يطوروا معارفهم وقدراتهم. إلى أي مدى يشارك جميع العاملين في الربح المادي الناتج عن أفكارهم وجهودهم الخاصة⁽³⁾.

ويهتم عالم الحقائق بالإجابة على السؤال "ما هو What" ولكن الأخلاقيات تهتم بما يجب "أن يكون What out to be" هكذا يذكر ليبيرمان Lieberman ونيسن Nissen في مقدمة كتابها "الأخلاقيات في إدارة الضيافة". ويعتقد البعض أن الأخلاقيات شئ لا يمكن تعليمه للآخرين وأيضاً لا يمكن تعلمه وأنه مفهوم يبدأ من الطفولة، وأن نشأة الفرد وتربيته مسألة هامة نحو فهم الأخلاقيات.

وبالرغم من اختلاف الآراء بين الباحثين حول مفهوم الأخلاقيات، إلا أن صناعة الضيافة تبقى من أكثر الأعمال التي تتأثر نشاطاتها بالأخلاقيات والممارسات الصحيحة لأنها تقوم على الأعمال المتكررة Repeat business والكلمة المنطوقة Word-of-mouth وتوصياتهما كي تكون هذه المؤسسات رابحة. ولا يجب أن يقيد الجانب الأخلاقي بقضية الربحية، ولكن لأن السلوك الأخلاقي مهم في حد ذاته (4). وقد أصبحت الأخلاقيات جزءاً رئيسياً في صناعة قرارات الضيافة ابتداءً من التوظيف وحتى المذكرات الداخلية memos.

وقامت مؤسسات الأعمال والشركات الكبرى بوضع قواعد للأخلاقيات يعتمد عليها عند صناعة القرار. وأصبح هذا أكثر ضرورة لأن العديد من المدراء قاموا باتخاذ قرارات دون الأخذ بالاعتبار بأثر تلك القرارات على الآخرين. ويعتبر Hall أحد الوراد في أخلاقيات الضيافة حيث ينظم كل عام منحة تقدم لمقالة أو موضوع له علاقة بالأخلاقيات في صناعة الضيافة. هذا وقد قام بوضع قواعد للأخلاقيات في الضيافة والسياحة (5).

إن الاهتمام المتزايد بموضوع أخلاقيات الأعمال أدى إلى توسع مطرد في نشر الدراسات والبحوث العلمية في المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه يمكن الإشارة إلى العديد من هذه الدراسات.

فقد تركز اهتمام الباحثين حول مفهوم الأخلاقيات في صناعة السياحة خلال العقد الماضي وكان الإجماع في الأعمال المنشورة في المجالات العلمية المتخصصة في مواضيع السياحة المتنوعة على أن ممارسات أخلاقيات الأعمال يعود بالفائدة على صناعة السياحة وأن من واجب من يقوم بتعليم برامج السياحة والضيافة أن يدخلوا تعليم الأخلاقيات في البرامج الجامعية (6). وركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث حول تحديد السلوك الأخلاقي وغير الأخلاقي. ولكن ذلك لا يتم تحقيقه إلا من خلال التعليم الذي يصنع تغييراً في السلوك وأن الرائد في هذا المجال في الوقت الحاضر هو مؤسسة (إيسبل لأخلاقيات الضيافة Isbell Hospitality Ethics)، حيث قامت بجمع الأبحاث العلمية المتعلقة بأخلاقيات المهنة في صناعة الضيافة والتي بلغ عددها (117) بحثاً نشرت بين عامي 1990 – 1999، و(18) بحثاً منشوراً في عامي 2000 – 2001. وصنفت محتويات الأبحاث التي ورد ذكرها على النحو التالي:

1. أعمال غير أخلاقية.
2. هل نحن أخلاقيون.
3. كيفية التصرف الصحيح.
4. قيم الشركة.
5. الأخلاقيات والقيادة.

6. الحاجة إلى قواعد الأخلاقيات وكيفية تطويرها.

7. الأخلاقيات عند معلمي الضيافة.

8. أخلاقيات التعليم.

9. أخلاقيات السياحة.

ويستفاد من قراءة محتويات الأبحاث المنشورة السالفة الذكر وجود ممارسات خاطئة والحاجة إلى قواعد للأخلاقيات وتعليم الأخلاقيات ودور أخلاقيات الموظف المثالي في منظمات الأعمال في صناعة الضيافة والسياحة وإلى جانب ذلك أوضحت الأبحاث قلة القيم الأخلاقية المشتركة في صناعة الضيافة والتي يمكن إعادة خلقها من خلال الاتصال الفعال وتوسيع قواعد أخلاقيات المهنة على المستوى العالمي. وأشارت الأبحاث أيضاً إلى ضرورة تعليم أخلاقيات المهنة وأخلاقيات صناعة القرار للمدراء ومن سيصبحون مدراء فيما بعد. كما أظهرت نتائج بعض الأبحاث الحاجة إلى استحداث مساقات تتناول أخلاقيات المهنة في البرامج التعليمية لصناعة الضيافة والسياحة وكذلك وجود نقص في ممارسة أخلاقيات المهنة وأنها بحاجة إلى التحسين ويجب أن ينصب تركيز الأبحاث المستقبلية على تحقيق كفاءة برامج أخلاقيات المهنة في صناعة الضيافة وعدم الاكتفاء بتشخيص المشكلة دون وضع الحلول المناسبة والمجال الصحيح يكون من خلال التعليم والتدريب للمدراء والموظفين.

وتعكس مؤسسات الأعمال في الضيافة صورة المجتمع. وتوجد حاجة كبيرة للقيام بأعمال التدريب في مجال أخلاقيات الإدارة للمشرفين والمدراء⁽⁷⁾ وفي منتصف الثمانينات ظهرت ممارسات غير أخلاقية في مجال الأعمال المختلفة ومنها صناعة الضيافة والسياحة⁽⁸⁾ وعلى سبيل المثال فإن ظاهرة الحجز الزائد (overbooking) في الفنادق وشركات الطيران هي ممارسة معروفة، وكذلك الدعايات غير الصحيحة المضللة في برامج الرحلات السياحية الجماعية وكثيراً ما تكتب الصحف عن حالات الأمراض الناتجة عن عدم الاهتمام بوسائل الصحة العامة والنظافة.

ثانياً: الأهداف

استناداً إلى أعلاه يطرح عادة السؤال: ما الهدف من برامج تعليم الأخلاقيات في الأعمال وخاصة صناعة الضيافة والسياحة؟ والإجابة فيما يلي:

1- **الهدف الأول:** في مثل هذه البرامج هو خلق الإدراك في القضايا الأخلاقية التي تحيط بصنع القرارات الإدارية والتي تتحول إلى أعمال أو نشاطات يقوم بها الموظفون أو العاملون والتي تنعكس بالتالي على قطاعات أوسع في محال منظمات الأعمال.

- 2- **الهدف الثاني:** هو تقديم نموذج للممارسات الإدارية التي تركز على التفكير بعيد المدى بدلاً من- العمل على حل المشاكل ذات المدى القصير وهذا هو جوهر الإدارة المهنية. والإدارة الناجحة تكون لها رسالة واستراتيجية ضمن عمليات تخطيطها.
- 3- **الهدف الثالث:** هو إقناع المدراء بالحاجة إلى رفع الإدارة إلى مستوى المهنة. وهذا بالتالي سيجعلهم يدركون نتائج أعمالهم التي تمس حدوداً واسعة من منظماتهم. وأن هذا الإحساس سوف يخلق الحاجة إلى المسؤولية المهنية.

إن تعليم الأخلاقيات في برامج الضيافة كان الموضوع الرئيسي للعديد من الباحثين في شؤون تطوير الضيافة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وجاءت أبحاثهم لتؤكد ضرورة تدريس الأخلاقيات في الضيافة والساحة ضمن البرامج الأكاديمية للتعليم الفندقي والسياحي. ويقول: (March , Schmidgall)⁽⁹⁾ أن مدرسي الضيافة يعدون الطلاب إلى وظائف في الإدارة وعليهم أن يتناولوا القضايا الأخلاقية والقانونية. ويقول: (Lundberg)⁽¹⁰⁾ أن عدداً كبيراً من الطلبة في برامج الضيافة يوافقون بشدة على أن الأخلاقيات يجب أن تدرس في برامج الضيافة لأنها تؤثر إيجابياً على وظائفهم. كما أن الطلاب الذين يتخرجون من برامج الضيافة والذين يلتزمون بقيمتهم سوف يشعرون بالراحة عندما يناقشون قضايا القيم والأخلاقيات مع موظفيهم وأكثر قدرة على إظهار أو تقديم السلوك الأخلاقي المناسب في مجال العمل، وعليه سوف يكونوا أكثر قدرة على إيصال التوقعات الأخلاقية للمنظمة التي ستؤدي إلى النتائج الأخلاقية المرجوة (Stevens & Brownwell)⁽¹¹⁾. ويشدد الباحثون على ضرورة إجراء حلقات النقاش في قاعات الدراسة ومن خلال دراسات حالة واقعية. كما يمكن أن يتطور التفكير النقدي بالإصغاء إلى الطلاب ومتابعتهم بدلاً من القول لهم ماذا وكيف يفكروا⁽¹²⁾. وأن الأساس الأخلاقي القوي يعتبر أكثر ضرورة لصانع القرار في صناعة موجهة نحو المجتمع الإنساني مثل الضيافة. وحتى يكون الطلاب قادرين على اتخاذ قرارات صحيحة في المستقبل يجب أن يطوروا الوعي الأخلاقي ويفهموا صناعة القرار الأخلاقي ويجب أن يكونوا قادرين على تحليل القضايا الأخلاقية وتطبيق النتائج⁽¹³⁾.

ويتفق معظم المعلمين على أن دمج أو إدخال الأخلاقيات المخطط لها بعناية في كل مساق هو أكثر فعالية من تدريس مساق منفصل في الأخلاقيات⁽¹⁴⁾، وعليه فإن برنامج الأربع سنوات في الفندقة الذي يتكون من مساقات تشمل على جوانب الأخلاقيات ويستخدم دراسات الحالة ويدرسه أساتذة قيمهم متطابقة مع منهج الأخلاقيات يمكن أن يكون تأثيره إيجابياً.

ثالثاً: المعايير الأخلاقية في صناعة الضيافة

لقد أثبتت سنوات عديدة من الممارسات والتجارب في صناعة الفندقية صحة الأسس والمعايير الأخلاقية لدى مدراء الضيافة. وقد ركزت هذه الممارسات على المعايير الرئيسية التالية:

1. الأمانة Honesty: وعنوان هذا المعيار أن مدراء الضيافة أمناء ويقولون الحقيقة ولا يضللون أو يخدعون الآخرين.
2. النزاهة والاستقامة Integrity: يعبر مدراء الضيافة عن قناعاتهم بعمل ما يعرفون أنه صحيح حتى عندما يكونوا تحت ضغوط العمل.
3. الثقة Trustworthiness: أن مدراء الضيافة جديرون بالثقة ومستمرون في تزويد المعلومات الصحيحة التي تعكس الحقائق في واقع العمل.
4. الوفاء والإخلاص Loyalty: يظهر مدراء الضيافة ولاءهم لشركاتهم بتكريس أنفسهم للواجب والوفاء لزملائهم وتقديم المساعدة لهم في الحالات الحرجة.
5. النزاهة Fairness: أن مدراء الضيافة نزهاء ومتساوين في جميع المعاملات ويعاملون جميع الأفراد بالتساوي. كما أنهم يتقبلون الاختلافات بعقل مفتوح.
6. الاهتمام والاعتبار Concern and Respect: إن مدراء الضيافة يهتمون ويحترمون الآخرين ويتميزن بالطف والكياسة ولديهم شعور إيجابي اتجاه المشكلات الشخصية لزملائهم.
7. الالتزام بالتميز Commitment to Excellence: يصوبوا مدراء الضيافة إلى التميز في القيام بواجباتهم.
8. القيادة Leadership: يدرك مدراء الضيافة المسؤولية والفرص المتاحة لمركزهم في القيادة. ويعلمون أن أفضل طريقة لغرس قواعد الأخلاقيات في منظماتهم هو تقديم المثال وأنهم يطبقون ما يلتزمون به.
9. السمعة والمعنويات Reputation and Morale: يعمل مدراء الضيافة على حماية وبناء سمعة الشركة ومعنويات موظفيها بمشاركتهم في تحقيق الاحترام للجميع وبتخاذ ما يتطلب من إجراءات ضرورية لذلك.
10. المسؤولية Accountability: مدراء الضيافة مسؤولون شخصياً عن أخلاقيات قراراتهم وكذلك قرارات مساعديهم.

يجب أن لا تبقى قواعد أخلاقيات المهنة أسيرة لدى المدراء ونوابهم بل يجب أن يتم نقلها وإيصالها لأفراد المنظمة على مختلف مواقعهم. ويقول (Stevens) أن أول خطوة لإيصال قواعد الأخلاقيات هو الانتباه إلى كيفية

إيصالها. وتشير دراسته إلى وجود أربع طرق فعالة في إيصال قواعد الأخلاقيات وهي:

1. خلق قواعد الأخلاقيات والتأكد من ظهورها في المنشورات والوثائق الأخرى التي تعطى للموظف.
2. القيام ببرامج تدريبية حول الالتزام بالأخلاقيات.
3. الإشراف على الموظفين والطلب منهم الإشراف على الآخرين.
4. تقديم "النموذج" للسلوك المطلوب.

وقد قامت شركات الضيافة بتطوير قواعد للأخلاقيات خاصة في المجالات التي تتعلق بتضارب المصالح وشخصية الفرد والعلاقات مع الزبائن وأشكال الهدايا. وهذه جميعها من أكثر المواضيع شيوعاً وتجدها تتكرر في قواعد الأخلاقيات في الفنادق⁽¹⁵⁾.

رابعاً: أخلاقيات الأعمال السياحية

برز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية لصناعة السياحة في ثانيا مواد وبنود الإعلان العالمي حول الآثار الاجتماعية للسياحة أو أصبح يُعرف باسم إعلان مانيتا الصادر عن اجتماعات منظمة السياحة العالمية في مانيتا عاصمة الفلبين وذلك في 22 أيار من عام 1997.

وقد جاء الاهتمام بهذه الأبعاد الأخلاقية للأعمال والأنشطة السياحية في سياق السعي العالمي إلى إحداث تحولات اجتماعية واسعة داخل المجتمعات المحلية وذلك للتعامل مع صناعة السياحة بطريقة تحافظ على الأنماط والقيم الاجتماعية والثقافية مع احترام عادات وتقاليد السكان⁽¹⁶⁾.

ولهذا فقد دعا الإعلان إلى أهمية حث الدعم الدولي لمنع جميع أشكال الإمتهان والاستغلال للسكان، وأن تتولى الدول السياحية إصدار التشريعات والأنظمة الموجهة للسلوكيات الحضارية للزوار والسياح من ناحية والسكان والمجتمعات المحلية من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من أخلاقيات الأعمال والمعاملة فقد أكد إعلان مانيتا على سبيل المثال على أهمية التزام الدول السياحية في جميع أنحاء العالم بالمبادئ الصادرة عن سكرتارية منظمة السياحة العالمية باعتبارها خطوطاً إرشادية (Guidelines) للاهتمام بها من قبل الحكومات والسكان أي القطاعين العام والخاص.

المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة:

أخذت أهمية المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة بالتزايد المطرد سنوياً منذ انطلاقتها في عام 1999 من عاصمة تشيلي في أمريكا الجنوبية. وأوضح نائب منظمة السياحة العالمية في اللجنة الدائمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه قد تم ترجمة المدونة إلى 35 لغة في جميع أنحاء العالم. كما أن المزيد من الدول أصبحت تعتمد في تشريعاتها السياحية على ما ورد في هذه المدونة باعتبارها مرجعية عالمية، وأداة مهمة لإرشاد وتوجيه عملية تطور صناعة سياحية قائمة على قواعد التنمية المستدامة.

كما أن المدونة الأخلاقية للسياحة تستمد قوتها من بساطة طرحها للقضايا السياحية حيث أن المواد العشرة التي تشكل محتوياتها الأساسية تمثل مجموعة متكاملة من التعليمات التي تقود إلى بناء صناعة سياحية عالمية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والحساسية الثقافية والتعامل الرفيق مع البيئة والعناية الاقتصادية.

ومن أجل تعزيز الالتزام بأخلاقيات الأعمال السياحية وتجاوز الآثار السلبية للأنشطة السياحية والابتعاد عن الروح الانتهازية في التعامل مع المعطيات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد عملت منظمة السياحة العالمية على تشكيل لجنة الأخلاقيات السياحية العالمية (World

Committee on Tourism Ethics). وهدف تشكيل اللجنة إلى الاهتمام بترويج المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة وتقييم ومتابعة مدى التزام الدول والحكومات بتطبيق المواد واللوائح الواردة فيها. كما تم تشكيل فريق عمل لمساعدة الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم في توضيح وتفسير البنود والصيغ التي تضمنتها المدونة⁽¹⁷⁾.

وحتى تتكامل معطيات ما تضمنته المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، فقد أصبح من الضروري تحديد المبادئ الواردة في لوائح ومواد هذه المدونة.

المادة الأولى: مساهمة السياحة في تحقيق التفاهم والاحترام المتبادل بين الأمم والمجتمعات. ومن هذا المنطلق فإنه يتم الالتزام بما يلي:

1. التسامح والاحترام للتنوع في العقائد الدينية والثقافية والأخلاقية. وهذا يقتضي مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية لجميع الأمم والمجتمعات.
2. انسجام الأنشطة السياحية مع التقاليد والعادات والأعراف السائدة في الدول المضيفة.

3. تعليم وتدريب العاملين في الأنشطة السياحية على احترام أساليب حياة وأذواق السياح القادمين لبلدانهم.
4. توفير الحماية والأمن للسياح والزوار وممتلكاتهم.
5. يتعين على السياح والزوار عدم خرق القوانين المعمول بها في الدول المضيفة والابتعاد عن الأفعال الإجرامية والاتجار بالمواد الممنوعة مثل المخدرات والأسلحة والآثار المسروقة وأشكال الحياة البرية النادرة والمحمية.
6. ضرورة تعريف السياح والزوار بالمخاطر الصحية والأمنية والتصرف اللائق حيالها.

المادة الثانية: التعامل مع السياحة كأداة لتعميق الشعور الذاتي لدى الأفراد والجماعات وهذا يتطلب:

1. العناية والاهتمام بالذات نظراً لأن السياحة ترتبط بالراحة والاستجمام والترويح عن النفس.
2. تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في الأنشطة والخدمات السياحية.
3. منع أي شكل من أشكال الاستغلال وخاصة الإساءات الجنسية واستغلال الأطفال في الأنشطة السياحية.
4. أن تتضمن المناهج التعليمية أهمية السياحة من الجوانب الاقتصادية والثقافية والإنسانية.
5. تشجيع السفر والسياحة للغايات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية.

المادة الثالثة: التأكيد على عناصر التنمية السياحية المستدامة و يترتب على هذه المادة ما يلي:

1. حماية خصائص ومعطيات البيئة الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
2. إعطاء الأولوية لأشكال التنمية السياحية التي تؤدي إلى صيانة الموارد والأشكال البيئية النادرة وخاصة الموارد المائية وموارد الطاقة والابتعاد عن المشاريع المنتجة للنفايات والآثار السلبية على البيئة.
3. الالتزام بالقدرات العملية والطاقات الاستيعابية للمواقع السياحية.
4. المحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والأنواع البرية المعرضة للخطر.

المادة الرابعة: المحافظة على التراث الثقافي الإنساني تعتبر الموارد السياحية خاصة تلك المرتبطة بالتراث الثقافي الإنساني جزءاً من التراث المملوك للبشرية جمعاء مع احترام حقوق مالكيها من الدول والجماعات والأفراد.

وهذا يتطلب اعتماد وتنفيذ سياسات وأنشطة سياحية تأخذ بالحسبان أهمية احترام التراث الفني والثقافي والإنساني والعمل على صيانة المباني والمواقع الأثرية والتاريخية والأماكن المقدسة. كما يجب أن تصبح هذه المباني الثقافية والمواقع التراثية جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط السياحي المستدام.

المادة الخامسة: التأكيد على مشاركة المجتمعات المحلية في مكتسبات التنمية السياحية ويترتب على هذه المادة ما يلي:

1. دمج ومشاركة السكان المحليين في البرامج والأنشطة والمشاريع السياحية للاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصاحبة لها.
2. العمل على تشغيل الأيدي المحلية في المشاريع والأنشطة السياحية وتوفير البرامج التدريبية والمهارات لتأهيلها لفرص العمل السياحية المتاحة.
3. الاهتمام بالآثار البيئية المترتبة على عمليات الاستثمار وتطوير المشاريع وخاصة في المناطق الحساسة للتغيرات البيئية.
4. تعميق الحوار المتواصل مع المجتمعات المحلية في كل ما يتعلق بالأنشطة والمشاريع السياحية الحالية والمستقبلية.

المادة السادسة: التزامات أصحاب الأعمال تجاه المهن السياحية:

تؤكد هذه المادة على أهمية قيام أصحاب الأعمال والمهن السياحية بالالتزام بأخلاقيات المهنة السياحية من خلال الآتي:

1. التزام بتوفير المعلومات الموضوعية والحقيقية للسياح والزوار وأن تكون شروط التعاقد مع الزبائن والعملاء واضحة ومفهومة خاصة ما يتعلق منها بالسفر وبرامج الرحلات والأسعار وجودة الخدمات المقدمة.
2. الالتزام بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين لتوفير الأمن والسلامة والحماية الصحية والتأكد من سلامة الطعام والشراب المقدم للسياح والزوار مع ضرورة أخذ الحيطة لتعويض الزبائن في حالة الإخلال بشروط التعاقد معهم.

3. الالتزام بإشباع النواحي الثقافية والروحية للسياح وتوفير الفرص لهم لممارسة شعائرتهم الدينية خلال سفرهم وتنقلهم.
4. إلزام الحكومات والسلطات المحلية بإعلام مواطنيها بالصعوبات والمخاطر التي يمكن أن يواجهوها في حالات الأزمات والطوارئ.
5. التزام الصحافة ووسائل الإعلام وخاصة المتخصصة بالسفر والسياحة بتوفير المعلومات الصادقة والأمانة عن الأحداث التي يمكن أن تؤثر على انسيابية الحركة السياحية.

المادة السابعة: الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في السياحة والسفر

ينطلق الاهتمام بهذه المادة من الحقائق التالية:

1. جميع السكان لهم حق التمتع بالموارد السياحية العالمية ولهذا يجب الالتزام بالمساواة بين جميع الأجناس والأعراف في هذا الاتجاه.
2. الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في الحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر انطلاقاً من الالتزام بالمادة (24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. الالتزام بتسهيل وتشجيع السياحة العائلية وزيارة الباب والطلبة وكبار السن وأصحاب الإعاقة.

المادة الثامنة: الالتزام بحرية تنقل السياح والزوار:

تعتبر حرية التنقل داخل الدول السياحية وفيما بينها من حقوق الإنسان الأساسية، ولهذا فإن الالتزام الأخلاقي بمبادئ حرية الحركة والتنقل يترتب عليه ما يلي:

1. الالتزام بقواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية التي تضمن حرية الحركة والانتقال للسياح والزوار داخل حدود الدول وعبر الحدود الدولية لها وذلك حسب ما تنص عليه المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويترتب على ذلك أيضاً عدم التمييز في المعاملة بين الأفراد والجماعات بغض النظر عن جنسياتهم وأعرافهم وأصولهم.
2. الالتزام بحرية اتصال السياح والزوار بالبعثات الدبلوماسية الممثلة لهم وذلك وفق الاتفاقيات الدبلوماسية المعمول بها. ويترتب على ذلك توفير وسائل الاتصال السريعة والميسرة الداخلية والخارجية على حد سواء.
3. الالتزام بسرية البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة بالسياح والزوار.

4. الالتزام بالإجراءات الإدارية الميسرة لانسائية الحركة السياحة وضمان حرية السفر والانتقال بدون معوقات وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الدول.
5. الالتزام بتوفير العملات العالمية القابلة للتحويل واللازمة لتغطية تكاليف السفر والانتقال.

المادة التاسعة: الالتزام بحقوق العاملين والمقاولين في صناعة السياحة:

- تتضمن هذه المادة العديد من الالتزامات الأخلاقية في التعامل مع العمال والمستخدمين والمقاولين في صناعة السياحة والتي أبرزها:
1. ضمان الحقوق الأساسية للعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص.
 2. الالتزام بتوفير عوامل الاستقرار الوظيفي للعاملين في الأنشطة السياحية وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم.
 3. الالتزام بالسماح للمقاولين والمستثمرين، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالعمل في الأنشطة المختلفة للقطاع السياحي بعيداً عن التعقيدات والقيود القانونية والإدارية.
 4. تشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين الإداريين والعاملين في الأنشطة السياحية في الدول المختلفة.
 5. التزام الشركات السياحية العالمية (متعددة الجنسيات) بعدم استغلال قوتها لفرض هيمنتها على الواقع الثقافي والاجتماعي بأشكال مصطنعة. كما أن عليها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بعيداً عن المبالغة في تحويل أرباحها إلى الخارج.

المادة العاشرة: الالتزام بتنفيذ مبادئ المدونة الأخلاقية:

- إن تنفيذ المبادئ الأخلاقية الواردة في المدونة العالمية لأخلاقيات السلوك السياحي يعتمد على التعاون بين جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المعنية بصناعة السياحة. ولهذا فإن تطبيق هذه المبادئ يتطلب ما يلي:
1. التزام أصحاب الأعمال السياحية في القطاعين العام والخاص بالتنسيق والتعاون فيما بينهم لتنفيذ هذه المبادئ ومراقبة تطبيقها بشكل فعال.
 2. التزام أصحاب الأعمال السياحية بدور المؤسسات العالمية وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية والمنظمات السياحية غير الحكومية بمراعاة قواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. التزام أصحاب الأعمال بإحالة أية خلافات أو منازعات فيما بينهم بخصوص تفسيرات المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة إلى اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة للنظر والفصل فيها.

أخلاقيات المهنة وصناعة الضيافة في الأردن:

لقد شهد الأردن تطوراً كبيراً في توفير البنى التحتية والفوقية لغرض بناء فنادق حديثة تتمشى مع الازدياد الملحوظ في أعداد السياح خلال السنوات العشر الماضية، كما يتضح الإقبال الكبير من المستثمرين الذين يقومون بتنفيذ مشاريع عملاقة في مناطق مختلفة من الأردن مثل منطقة العقبة والبتراء والبحر الميت وعمان وغيرها. وأن هذه المشاريع تحتاج إلى ما يقارب من أربعة آلاف عامل مدرب في القطاع الفندقية بحلول عام 2010 وذلك حسب الإستراتيجية التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار في عام 2005.

والتزاماً بهذا النهج العالمي، فقد أكدت المهن السياحية على المستوى المحلي على أهمية المعايير الأخلاقية في صناعة الضيافة، وأصدر البعض منها مدونات للسلوك الأخلاقي في قطاعات الأعمال السياحية. ونشير بشكل خاص هنا إلى مدونتين رئيسيتين هما مدونة سلوك وكلاء السفر (Travel Agents Code of Conduct) ومدونة سلوك منظمي الرحلات (Tour Operators Code of Conduct).

أما سلاسل الفنادق العالمية المتواجدة في المملكة، فإنها تلتزم بالمدونات العالمية لصناعة الفنادق (Hotel Industry) كونها تستند إلى معايير أخلاقية تشكل جزء من بيان أو رسالة الرؤيا (Mission Statement) لقطاعات الأعمال في المجالات المختلفة لصناعة الضيافة.

ومن هنا تأتي مسؤولية الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة التي تدرس علوم الفنادق والسياحة كي توفر المناهج العلمية الحديثة ضمن برامجها والتي يؤمل أن تدفع إلى سوق العمل بالكوادر المؤهلة للقيام بدورها في رفع مستوى صناعتي الضيافة والسياحة في الأردن.

ومن الجدير ذكر أهمية القوانين والتشريعات السياحية التي تصدرها الدولة بشأن تنظيم ووضع ضوابط للعمل السياحي في الأردن، إلا أن هذا لا يعني الالتزام بأخلاقيات المهنة، وكثيراً ما نقرأ عن شكاوي مجموعات سياحية لم تجد الأمانة والنزاهة في الرحلات السياحية التي قامت بها، ويجب أن يلتزم العاملون في قطاع السياحة بأخلاقيات المهنة، وأن يقدموا للعميل أو المسافر أقصى ما في طاقاتهم لتوضيح الطرق الأمثل والأفضل للسفر وبأفضل الأسعار. وكذلك خدمات

الأدلاء السياحيين التي تتمثل أخلاقيات المهنة في كل جوانبها والتي إن قدمت بصورتها الصحيحة فإن نتائجها تكون إيجابية للغاية على العملية السياحية.

ومن خلال الإطلاع على مستوى العمل الفندقية والسياحي والخطط الدراسية في أقسام الفنادق والسياحة في الجامعات الأردنية، نجد أنه لا بد من التنسيق والعمل المشترك في هذا المجال حيث تكمل الفنادق والمكاتب السياحية دور الجامعات الذي غالباً ما يكون تركيزها على النواحي الأكاديمية.

التوصيات:

- 1- التزام المؤسسات العامة والخاصة ببنود المدونة العالمية للأخلاقيات في قطاعات الأعمال السياحية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية باعتبارها معايير دولية يترتب عليها ميزات نسبية وإمكانات واسعة للمنافسة في أسواق السياحة والسفر العالمية.
- 2- ضرورة قيام وزارة السياحة والآثار في المملكة بإنشاء لجنة وطنية توكل إليها مهمة الإشراف والمتابعة على تطبيق المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة.
- 3- يجب أن تحرص الجامعات على إدخال مفهوم أخلاقيات المهنة ضمن برامجها الدراسية كمساقات مستقلة وليس مجرد إشارات جانبية أو مختصرة حول هذا الموضوع.
- 4- أن تقوم الجامعات بمتابعة خريجها في سوق العمل، وذلك لمعرفة مدى مواكبتهم لمتطلبات المهنة وذلك لغرض التطوير والتحسين.
- 5- الاتصال بالمدرء ورؤساء الأقسام في الفنادق والمكاتب السياحية لمعرفة رأيهم في أداء خريجي الجامعات وذلك من أجل تبيان أوجه القوة أو الضعف في تحصيلهم العلمي.
- 6- تتطلب أخلاقيات المهنة من الإدارات في قطاعي الضيافة والسياحة والسفر ضرورة القيام بدورات تدريبية لرفع مستوى الموظفين من أجل تقديم خدمة أرقى للجمهور.
- 7- ضرورة التزام إدارات الفنادق ومكاتب السياحة والسفر والمنشآت السياحية الأخرى مثل المطاعم والاستراحات السياحية ومراكز الزوار والمتاحف وغيرها بتطبيق بنود أخلاقيات المهنة التي توزع على العاملين، لأن هذا القطاع من

أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالسلوك الأخلاقي، ويعتمد على الزيارات المتكررة.

8- يجب على المدراء العاملين ومدراء الدوائر في قطاعات الضيافة والسياحة أن يجعلوا من أنفسهم المثال الحي role model الذي يحتذى في مجال أخلاقية المهنة، وأن يعكسوا مقولة نفذ أقوالك walk your talk بحيث لا تبقى قواعد أخلاقيات المهنة حبيسة أدراج المكاتب وبعيدة عن مسامع وأعمال الموظفين.

الهوامش:

1. رياض السيد، "أخلاقيات تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الرابطة، العدد الأول، المجلد الخامس، آذار 2005، ص ص 79-98.
2. لمزيد من المعلومات: Direct Selling Association (ADS), Washington, www.dsa.org/ethics.
3. <http://www.scu.edu/ethics/publication/submitted/ottole/business-ethics/artistotle.htm>, Vallen, Gary; Casado, Matt (2000), Ethical Principles for the Hospitality Curriculum, Cornell Hotel & Restaurant Administration Quarterly: 41(2); 44-51.
4. Lieberman, K., Nissen, B. (2005), Ethics in Hospitality Management, P1 and P12.
5. Hall, S.J. (ed.), (1992), Ethics in Hospitality Management: A Book of Reading. East Lansing, MI: The Educational Institute, American Hotel and Motel Association, P. 75.
6. Jaszay, C. (2002) An Integrated Research Review of Ethics Articles in Hospitality Journals 1990-2002, paper presented at the CHRIE conference, Orlando, Fla.
7. Gordon Prestoungrange, "Why do managers learn best at work?" International Journal of Contemporary Hospitality Management, 2002; vol.: 14, no. 7, p. 32.
8. Jen- Hung- Huang., consumers Evaluation of unethical Behaviors of Websites: a cross cultural comparison, journal of international consumer marketing, 2001; vol.: 13, no. 4, p. 51.

9. March, L. & Schmidgall, R. J. (1999), Teaching legal and ethic issues: where does tip reporting fit? *journal of hospitality & tourism education* 11 (2-3), pp. 60-63.
10. Lundberg, C.C. (1999), Topic paper: the views of future hospitality leaders on business ethics. *Hospitality & Tourism Education*. 11 (2-3) 60-63.
11. Stevens, B., & Brownwell, J. (2000), communication standards and influencing behavior, *Cornell Hotel and Restaurant Administration Quarterly*, 41 (2), pp. 39-43.
12. Costello, T., (1994), Making the Tough choices: do you preserve compromise or ignore? Cooking for profit. 5 (2-3), pp. 3.
13. Khan, M.M., & McClery, K.w. (1996), a proposed model for teaching ethics in hospitality. *Hospitality & Tourism education*, 6 (2), pp. 11-13.
14. Enghagen, L.K., (1990), teaching ethics in hospitality & tourism education. *Hospitality research Journal*, 14 (2), pp. 467-474.
15. Van Hoof, McDonald, Yu, & Vallen, G. K. Will (1996), *A Host of Opportunities: An Introduction to Hospitality Management*.
16. Stevens B., (1997), "Business Communication and the Ethical Context", in *Effective Business Communication*, 7th edition ed. H. Murphy, H. Hildebrandt, and J. Thomas (New York: McGraw-Hill, 1997).
17. عبد الإله أبو عياش وآخرون، *مدخل إلى السياحة في الأردن، العين للطباعة والنشر، 2005، ص 258-262.*
18. World Tourism Organization, *Global Code of Ethics*, December 2005, Madrid, Spain. www.hospitalitynet.org, also see: www.world-tourism.org.

تقييم أداء البنوك الأردنية في تطبيق مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر العاملين فيها

د. مراد خالد الردايده
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
الأردن

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداء البنوك الأردنية في التعامل مع رأس المال البشري، ومدى قيامها برصد البيئة الخارجية لاستقطاب الكفاءات والتميزين، ومعرفة جهات الاختصاص في التعامل مع الموارد البشرية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج الاستقصاء الميداني، حيث تم جمع البيانات من عينة من البنوك الأردنية بلغت (65) استبانة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل التكراري والوصفي، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفروقات الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العاملين في البنوك لديهم المعرفة بمفهوم رأس المال البشري والتي تبينت من حسن تقديرهم لتعريف المفاهيم، كما بينت أن البنوك الأردنية على درجة عالية من الاهتمام برأس المال البشري خصوصاً من خلال عمليات رصد الكفاءات في بيئتها الخارجية وعمليات استقطابها، وأن الإدارة العليا في البنوك تهتم برأس المال البشري وتتولى مسؤولية في متابعة المرشحين للتعيين، كما تحرص على انتشار الكفاءات البشرية بين الفروع، وتعتمد على وضع مواصفات لاختيار الكفاءات عند تحديد إجراءات الموارد البشرية.

بالإضافة إلى أن أن البنوك تعمل على تقييم رأس المال البشري، وتسعى لتحفيز المبدعين والتميزين، كما أنها تتخذ الإجراءات السريعة في حال تبين وجود آراء ايجابية أو سلبية من متلقي الخدمة حول الموارد البشرية، وهي تهتم بقدرات العاملين وتحقق من مستوى جودة العاملين، وتعمل على زيادة كفاءتهم من خلال عمليات التدريب، وتوفر لهم الموارد المناسبة لابداعهم وتهبى لهم الفرصة للمشاركة بالقرار وتقديم الابتكارات، وأنها تهتم بإتجاهات العاملين وتسعى لأن تتطابق مع اتجاهاتها، وتحرص على التزامهم بالسلوكيات والاخلاقيات المتميزة والتي تضمن حسن قيامهم بأعمالهم.

كما تبين أن البنوك تشجع العمل الجماعي وفرق العمل وتعمل على توفير الفرصة لتبادل المهارات والمعارف بين العاملين من خلال مشاركاتهم في فرق عمل، يمكنهم خلالها تحقيق الاتصال المعرفي بلغة مشتركة.

Abstract

This survey aim at identifying to what extent Jordanian banks' have interest in dealing with human capital and screening out external environment to attract talents and competencies and identifying competent parties in dealing with human resources . The survey relied on field-survey approach. Data was collected from a sample from Jordanian Banks, amounted to 65 questionnaires, which were analyzed by frequent and descriptive analysis methods in addition to using (One-Way ANOVA) to examine statistic differences

The Survey concluded that bank employees have knowledge about human capital that was clarified from their appreciation for the definition of concepts. It also shows a high degree of interest in human capital by banks especially through screening out competencies in their external environment and attracting processes. The top management in banks is interested in human capital and has responsibility for following up candidates for appointment as well as distribution of human competencies between branches. It depends on setting specifications for choosing human competencies upon identification of human resources procedures.

Furthermore, banks works on evaluating human capital and seeking to incentivize the innovative and excellent employees, thereby taking rapid procedures if it happens that there are negative or positive viewpoints from customers concerning human resources. They are interested in enhancing the capacity of their employees and verify their quality and increasing their competencies through training courses and provide them with appropriate resources for their innovation. They are also given the opportunity to participate in taking decisions and submitting innovations. Banks also take care of their employees' attitudes to be in line with their own. They are keen to make their employees comply with excellent behaviors and morals that ensure better commitment to their works.

It is finally clarified that banks encourage collective work and team works and they provide for opportunities to exchange knowledge and skills among employees through involving them in work groups through which they can achieve knowledge communications.

مقدمة

يعد مفهوم رأس المال البشري أحد أهم مكونات رأس المال الفكري، والذي يعتبر بالإضافة الى رأس المال الزبوني ورأس المال الهيكلي مكونات أساسية لرأس المال الفكري الذي يُعد من المفاهيم الحديثة، والتي بدأت بالظهور مع بدايات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا لما أصبحت عليه المعلومات من حال تجاوز الإهتمام به ما إستفرد به مفهوم رأس المال المادي لقرون سابقة، حيث سيطر مفهوم رأس المال المادي على عمليات البحث والتحديث والابتكار في النظم المحاسبية والقواعد والجراءات المنظمة للعمليات المحاسبية، مع ما نجده مجالا للبحث حتى في هذه الأيام.

أما ما نجده في مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته الأساسية المشار إليها، وتناول العديد من الباحثين والدراسات لأقسامه وعناصره والتي سنأتي على بيانها فيما بعد من هذه الدراسة، فما كانت لتتم لولا تعاضد دور المعرفة القائمة على القدرات الابداعية والخبرات ومهارات وقدرات الافراد على ابتكار المعارف الجديدة، لا سيما وأن الابتكار ما كان ليكون لولا وجود حاجة لمعرفة جديدة، فكان في النتيجة أن تتولد المعرفة الجديدة وأن يكون هناك ضرورة لأن تبرز الى دائرة الضوء، وان تحصل على إهتمام على نطاق واسع، الأمر الذي يضيف الى المنشآت والافراد العاملين فيها قيمة جديدة لا يمكن تقييمها وفقا للقيمة السوقية التي تعتمد رأس المال المادي الذي تحكمه الأسس والنظريات والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي تستخدم بشأنه سجلات وإجراءات محاسبية محددة.

(1) مشكلة الدراسة:

أصبح رأس المال البشري موضع إهتمام كونه يمثل أحد الموارد الأساسية للمنشآت الحديثة في ظل إقتصاد المعرفة، وإن الإقتصاد الحديث قد أصبح يعترف بأشكال أخرى من رأس المال بالإضافة لرأس المال المادي المعترف به، لا سيما وإن بيئة العمل التنافسية فرضت تحديات معاصرة ألزمت بموجبها منظمات الأعمال بضرورة إستيعابها ومسايرتها، والأكثر من ذلك أن هذه التحديات نشرت تأثيرها بشكل فاعل على متغيرات تنظيمية وسلوكية لعل من أبرزها وفي مقدمتها رأس البشري¹.

و يعد مفهوم رأس المال البشري أحد مكونات رأس المال الفكري، والذي يتأثر بتعاظم دور المعرفة القائمة على القدرات الابداعية والخبرات ومهارات وقدرات الافراد على ابتكار المعارف الجديدة، لا سيما وأن الابتكار ما كان ليكون لولا وجود حاجة لمعرفة جديدة، فكان في النتيجة أن تتولد المعرفة الجديدة وأن يكون هناك ضرورة لأن تبرز الى دائرة الضوء. وتهتم الدراسة الحالية بتقييم وفهم كيفية التعامل مع مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر البنوك الأردنية، من حيث قدرتها على مراقبة التغير والمستجدات وتحديد الجهة المخولة للتعامل معها وآلية تطويرها.

(2) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الأردنية في التعامل مع مفهوم رأس المال البشري، ومدى قيامها برصد البيئة الخارجية للاستشعار بالمواهب، ومعرفة جهات الاختصاص في التعامل مع رأس المال البشري، وبالتحديد، تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- بيان مدى رصد البنوك لبيئتها الخارجية في استقطاب الكفاءات المتميزة.
- 2- التعرف على جهات الاختصاص في البنك للتعامل مع رأس المال البشري.
- 3- بيان كيفية التعامل مع رأس المال البشري، من حيث الاستقطاب، والتشجيع، والمحافظة عليه.
- 4- اختبار مدى وجود فروقات ذات دلالات إحصائية في مدى تعامل البنوك مع مفهوم رأس المال البشري تعزى لخصائص عينة الدراسة (سنوات الخدمة، المستوى العلمي، المستوى الوظيفي)

(3) أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على إحدى أهم المواضيع التي تتعلق بالمنشآت كثيفة المعرفة في الاردن وهي البنوك، فالمعلومات التي تتعامل معها غاية في الأهمية وذات تأثير على العمليات الاقتصادية والتنموية، وخدماتها تمتد لكل مواطن، لذلك تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه بوصفه أحد الموضوعات الحديثة في الأدب الإداري والمالي والمحاسبي، ومن أهمية الدور الذي يضطلع به رأس المال البشري في البنوك، ويعمل على تعظيم قيمتها، ويسهم في تحقيق الدخل المتحقق نتيجة لتقديم الأفكار الأصلية، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تتلخص فيما يلي:

1 سعد علي العنزي، واحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، 2009،

1-أنها محاولة فكرية لإلقاء الضوء على رأس المال البشري وأهميته المتزايدة بشكل عام، وأهميته للبنوك بشكل خاص.

2-لفت إنتباه المديرين والعاملين على حد سواء لدى البنوك أن رأس المال البشري ذو أهمية بالغة في تحقيق أهداف البنوك بكفاءة وفاعلية.

(4) فرضيات الدراسة:

الفرضية العدمية (Ho) الاولى: لا يوجد معرفة كافية قبل القائمين على البنوك بمفهوم رأس المال البشري.

الفرضية العدمية (Ho) الثانية : لا يوجد اهتمام من قبل القائمين على البنوك بعمليات رصد واستقطاب الكفاءات المتميزة من البيئة الخارجية.

الفرضية العدمية (Ho) الثالثة: لا يوجد مؤشرات لرأس المال البشري لدى البنوك الأردنية.

الفرضية العدمية (Ho) الرابعة: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بمدى غهتمان البنوك الأردنية بمفهوم رأس المال البشري تعزى إلى متغيرات سنوات الخبرة والمستوى العلمي والمستوى الوظيفي.

(5) منهجية الدراسة

(1-5) منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج الاستقصاء الميداني والمنهج التحليلي الذي يتضمن استخدام كل ما يتوفر من معلومات ذات صلة بموضوع الدراسة.

(2-5) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الاردنية والتي تقع في مدينة عمان، وحيث اعتمدت الدراسة على منهج الاستقصاء الميداني، فقد تم جمع البيانات اللازمة من عينة من فروع البنوك العاملة في مدينة عمان منطقة الدراسة بلغت (65) إستبانة باستخدام اسلوب التوزيع والجمع المباشر، وقد تم اختيارها من مختلف البنوك، حيث تم توزيع (70) نسخة من الاستبانة المعدة لهذا الغرض على عينة الدراسة، تم استرجاع (65) نسخة من الاستبانة، أي بمعدل استجابة تجاوز (90%).

(3-5) أداة الدراسة

بناءا على طبيعة مشكلة الدراسة فقد تم إعداد استبانة محددة البناء مناسبة لجمع البيانات اللازمة، تكونت الاستبانة من جزئين، خصص الأول للتعرف على خصائص العينة (الجنس والمستوى العلمي والخبرة، والتخصص، والمؤهل العلمي)، والثاني للحصول على آراء الباحثين على فقرات الاستبانة وعددها ، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للموافقة "موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة".

(4-5) المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات في الحاسوب لمعالجتها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS). وقد تم استخدام أساليب التحليل التكراري والإحصاء الوصفي والتحليلي لهذا الغرض. من المعروف أن الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم هو "3"، وهذه القيمة تمثل متوسط المقياس وهي الحد الفاصل بين الموافقة وعدم الموافقة، أي الحد الفاصل بين الاتجاهات الإيجابية والسلبية تجاه موضوع الفقرة المبينة إزاء المقياس. لذلك، كلما زادت قيمة الوسط كلما ارتفعت درجة الموافقة (الإيجابية) مع الفقرات المستخدمة، والعكس صحيح. وعلى هذا فإن القيمة "5" تمثل أقصى درجة موافقة، والقيمة "1" تمثل أقل درجة موافقة. بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفروقات الإحصائية في مدى توجه البنوك لمحاور الدراسة والتي قد تعزى لخصائص المستجيبين كونهم الموارد البشرية التي لمست هذه التوجهات.

(5-5) اختبارات الصدق والثبات

لاختبار مصداقية أداة الدراسة فقد تم عرضها على بعض المختصين، حيث قدموا عدة اقتراحات شملت إضافة وتعديل وحذف بعض الفقرات. وقد تم الأخذ بهذه التعديلات في الصياغة النهائية، وتم اختبار ثبات الأداة عن طريق معامل ثبات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي (Cronbach Alpha)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (α) للاتساق الداخلي كانت (86%). وتعتبر هذه النسبة مقبولة في البحث العلمي.

الإطار النظري للدراسة**1- مفهوم رأس المال الفكري**

يُعرف ستيوارت رأس المال الفكري بأنه "المعرفة الفكرية، المعلومات، الملكية الفكرية، الخبرة التي يمكن وضعها بالإستخدام لتنشئ الثروة"¹، بينما يعرفها أواد وغازيري بأنه يتضمن خبرات العاملين في المنشأة، والملكية الفكرية"². بينما عرفته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأنه القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة هي رأس المال التنظيمي ورأس المال البشري"³. أما دركر فيعرف رأس المال الفكري بأنه يتمثل في "نخبة الكفاءات ذات القدرات المعرفية والتنظيمية والتي تمكنهم من انتاج الأفكار الجديدة او تطوير الأفكار القديمة، بما يمكن المؤسسة من توسيع حصتها السوقية، وتعظيم نقاط قوتها، وتجعلها في موقع يمكنها من اقتناص الفرص المناسبة، حيث لا يتركز رأس المال الفكري في مستوى تنظيمي معين دون غيره، كما لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف به".

1 A.T.Stewart (2001), Accounting Gets Radical Business, 2001, p15.

2 E. Awad & H.Ghaziri (2004), Knowledge Management, Person Education, Inc, 2004.

3 The Organization For Economic Co-operation and Development (OECD) (1999), Measuring and Reporting Intellectual Capital, Experience, Issues and Prospect Programme Notes and Background to Technical Meeting and policy and Strategy Forum, Paris, 1999.

2- مفهوم رأس المال البشري:

إن تعريف رأس المال البشري مبني أساساً على المعرفة الانسانية والابداع البشري والخبرات والمهارات التي توضع موضع الاستخدام لخلق قيمة مضافة، لذلك فهو يرتبط بالقدرات الابداعية التي يمتلكها العاملين في المنشأة، والتي يمكن وضعها موضع التطبيق، وهذا يؤشر إلى أن رأس المال البشري أساسه الإنسان العامل في المنشأة، وأن هذه العملية لا تتوقف عند حد معين خاصة في المنشآت المعرفية.

ويرى بيكر بأن رأس المال البشري هو مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه الى المنظمة، مثل التعليم والتدريب في الوظائف السابقة والخبرة المهنية وغيرها، وهي في مجموعها وتراكمها يطلق عليها رأس المال البشري، وهذه الأصول أو العناصر يفترض أنها تؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية وتحقيق التقدم المهني وتؤدي إلى زيادة قيمة الفرد في نظر غدارة المنظمة¹.

لذلك فإن الميزة الأساسية لرأس المال البشري أنه يُعد غير مادياً بمعنى غير ملموساً إذا ما تم إعتبار رأس المال المادي ملموساً، كما أنه يتمثل في الأفراد ذوي المعارف والخبرات ويتواجد في عقول الأفراد العاملين في المنشأة على عكس رأس المال المادي الذي يتمثل بالآلات والمعدات والمباني وغيرها مما يتواجد في البيئة الداخلية للمنشأة، وبالتالي وفي الوقت الذي تتناقص فيه قيمة الأصول المادية وتتناقص طاقتها الانتاجية مع الزمن لاسيما وأن لها عمر إنتاجي، نجد أن قيمة الأصول الممثلة لرأس المال البشري في تزايد نتيجة للإبتكار الذي يساهم في نمط خلق الثروة عن طريق التركيز والخيال الواسع والعمل المعرفي الذي يتوقد عند حدوث المشاكل مما يساعد في تزايد القدرات الابداعية².

لقد عبر (ديسيريس وشانيل) في معرض حديثهم عن رأس المال الفكري ومكوناته، "أن رأس المال البشري هو أحد المكونات الأساسية بالإضافة الى رأس المال الهيكلي والموجودات العملية والموجودات الفكرية للمنشأة"³، فكان تعريفهم لرأس المال البشري أنه الموارد البشرية للمنشأة بما فيها المعرفة التي يمكن تحويلها الى قيمة، وهذا يوجد لدى الأفراد والنظم والقواعد والاجراءات التنظيمية التي تستخدمها المنشأة.

وبالتالي فإن الهيكل الخارجي للمنشأة والذي يتكون من العلاقات مع الزبائن والشركاء والموردين والمستثمرين وكل ما يتعلق بالسمعة والتميز، بالإضافة للهيكل الداخلي للمنشأة والذي يتكون من الأنظمة والعمليات التشغيلية والنماذج وتكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات والوثائق وغيرها، وهي جميعها وحيث تعتبر هامة للمنشأة، فإن الهيكل البشري للمنشأة لا يقل أهمية عنها لا سيما وأنه يتكون من قدرات الأفراد ومعارفهم ومهاراتهم، والخبرات الفردية والجماعية، وقدرات حل مشكلات العمل والتي تبقى جميعها لدى الأفراد في المنشأة ويمكن أن تنتقل من فرد إلى آخر فيها.

1 Becker, G. S. (1993). **Human Capital**. Chicago: University of Chicago Press Combs

2 نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسيات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2010، ص119.

3 Charles Despres and D. Chanvel, Butterworth Heinemann, Boston, 2000. Op.Cit, p 40.

إن تعريف (إدفنسون ومالوني) لرأس المال البشري على أنه "مجموع مهارات وخبرات ومعرفة العاملين بالمنشأة"¹، يدل على أن رأس المال البشري هو المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون، والذين يكونون عادة على شكل الأفراد أو فرق العمل أو القيادة²، وبالتالي فإن توليد المعرفة يكون على شكل المهارات والخبرات والابتكارات وعمليات التحسين والتطوير.

لذلك فإن رأس المال البشري يمثل مجموعة المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة عمل معينة، وبالتالي فهو نتيجة تراكمات مختلف الطاقات والابداعات وجميع الصفات التي يمتلكها العاملون في المنشأة، لذلك لا تعتبر كل معلومات العاملين رأس مال بشري، فمهارات العاملين ومعرفتهم ينبغي أن تنطبق عليها المقاييس التالية لتصبح كذلك³:

-أنها متميزة: بمعنى أنه لا يوجد من يملك نفس المهارات او المعلومات لدى جهات منافسه.
-أنها إستراتيجية: بمعنى أن هذه المهارات والمعلومات لها قيمة يمكن أن يدفع العميل ثمنها للحصول عليها.

ويرى شولتز أن الاستثمار في البشر حقق معدلات نمو في المجتمعات الغربية اعلى مما حققه الاستثمار المادي، حيث ترجع أهمية هذا الاستثمار عامة الى التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات المطلوبة في المستقبل، والتي تتحول من مهارات يدوية الى مهارات فكرية⁴.

لقد تطورت نظرية وأسس رأس المال البشري في عقد الستينيات من القرن الماضي، وتقوم على ان الأفراد في المنشأة هم مصدر تعظيم ثروتها، وبذلك فإن هذه النظرية وجهت الأنظار بشكل مكثف نحو العاملين من ذوي الخبرة العالية والمهارة، كونهم يمثلون رأس المال البشري في المنشأة، والذي يلعب دوراً في تحقيق النتائج الإيجابية لها لا يقل عن دور رأس المال المادي، وأن الإنفاق على تعليمهم وتدريبهم إنما هو استثمار له مردود، وليس نفقة غامضة لا مردود لها.

وعلى الرغم من أن رأس المال الهيكلي هو أنه أكثر صلابة في الرصيد التنظيمي الأقل ديناميكية كونه يمثل المعرفة الصريحة المرمزة وكونه يمثل ما ينضج من معارف وخبرات الأفراد ليتحول الى قواعد بيانات واجراءات وادلة عمل وبرامج تبقى في الشركة، إلا أنه يمثل كل الاشياء التي تدعم رأس المال البشري الأفراد حيث أنه الأكثر نعومة في التدفق التنظيمي والأكثر حيوية في إنشاء القيمة والمساهمة في تحقيق أهداف المنشأة.

1 Lief Edvinson and M.Malone, Intellectual Capital, Harper Colins, New York, 1997, p147.

2 عبدالستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم

الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، 2005، ص8

3 توماس أ. ستيوارت، رأس المال الفكري، ترجمة علاء أحمد صلاح، الدار الدولية، 2004، ص389.

4 راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص65-ص66

وتجدر الإشارة والاهتمام إذاً، بأن رأس المال البشري لا بد وأن يتكون من المهارات والخبرات والمعرفة المكتسبة لدى العاملين أي الموارد البشرية، بالإضافة الى ما يمكنهم تقديمهم من ابتكارات تنعكس على تقديم قيمة مضافة لما يمكن ان ينشأ عن رأس المال المادي¹.

ونظراً لأهمية رأس المال البشري في نشاط أي منشأة، فإنه يجب مراعاة الجوانب التالية:

1- أن أهمية رأس المال البشري لا تكمن في مدخلاته، وإنما في مخرجاته، فمثلاً مخرجات التعليم متاحة لكل المنشآت المتنافسه، ولكن العبرة بتلك الشركات التي تحقق بهم مزايا فريدة على صعيد النتائج عند إستخدامهم، بينما رأى أود وغازيري أن رأس المال الفكري ومنه رأس المال البشري لا يمكن تقييمه لأنه ذلك النوع من الموجودات الذي يمكن أن يُستخدم من قبل أكثر من منشأة وبأكثر من طريقة في ذات الوقت.

2- إن البعد الكمي في عدد العاملين وسنوات الخدمة وغيرها، لا تكون أبعاد حاسمه في تمييز عمل المنشأة وتفوقها على غيرها من المنشآت، وإنما يجب البحث عن الأشخاص الموهوبين، وربما هذا هو السبب في دقة إجراءات إختيار المرشحين للتعيين في المنشآت.

3- تنمية رأس المال البشري:

إن من أهم الجوانب التي يجب أن تهتم المنشأة بها لتنمية رأسمالها البشري هي: أ- صناعة رأس المال البشري: ويكون باستقطاب أفضل المواهب البشرية، لاسيما وانه يتمثل في قدرة المنشأة على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل فيها، بحيث تكون المنشأة ذات نظام فعال في عملية الإختيار، والإختبار، وإستخدام العاملين الجدد، وتوفير أسس التعلم ونقل الخبرة بين الأجيال المتعاقبة من العاملين.

ب- تنشيط رأس المال البشري، وإغناؤه: ويكون ذلك بإتباع مجموعة الأساليب التي تعمل على إنعاش عملية الإبداع والإبتكار لدى العاملين بإستمرار، من خلال تشجيع العاملين وتحفيزهم على الإنضمام لبرامج التدريب، وتشارك المعرفة، وإكتسابها وتوزيعها داخل الشركة، وهذا يعبر عن قدرة المنشأة في زيادة رصيدها المعرفي بإستمرار من خلال تعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد على التعاون في حل المشكلات المعقدة.

ج- المحافظة على رأس المال البشري: ويكون ذلك بالمحافظة على العاملين المتميزين من خلال توفير نظم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة، وبما يعبر عن قدرة المنشأة على الإهتمام بالطاقات المعرفية والعاملين القادرين على إنتاج أفكار جديدة او تطوير أفكار قديمة تخدم المنشأة.

د- إيجاد بيئة التعلم: تتميز المنشآت المعرفية بأن رأسمالها في عقول العاملين الذين يغادرونها في نهاية اليوم، والذين يمكن أن تستقطبهم منشآت منافسه أخرى، ولذلك لا بد من إيجاد أسس لتقوية وترسيخ قواعد الولاء المؤسسي.

1 حسين عجلان حسن، "استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع،

4- طرق ونماذج قياس رأس المال البشري:

يمكن تصنيف النماذج والاساليب المستخدمة لقياس رأس المال البشري في أربعة مجموعات هي كما يلي¹:

1- النماذج الوصفية: وهذه النماذج تتصف السمات والخصائص لرأس المال البشري، وتركز على استطلاع الآراء والاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على أداء عمليات المعرفة وتحقيق نتائجها المرغوب بها اعتمادا على الخبرة الذاتية والتقدير الشخصي للقائمين بالدراسة أو مقترحي النموذج، ويدخل ضمن هذه النماذج ما يلي:
أ- أداة تقييم معرفة الإدارة

ب- التقييم الذاتي لانتاجية ذوي المهن المعرفية

ج- بطاقة الدرجات الموزونة لقياس وغدارة أصول المعرفة.

2- المقاييس والنماذج المرتبطة برأس المال البشري والملكية الفكرية: وهذه المقاييس تركز على قياس قيمة رأس المال البشري، وتتولى تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة في أقسام المنشأة المختلفة الى اشكال الملكية الفكرية لتكون أكثر تحديدا واسهل استخداما.

3- مقاييس ونماذج القيمة السوقية: وهذه المقاييس تركز على الفرق بين القيمة الدفترية لأصول المعرفة وقيمتها السوقية أو الفرق بين قيمة المنشأة في السوق وحقوق ملكيتها (كحقوق ملكية حملة الأسهم)، وإن هذه المقاييس غالبا ما تعتمد على الاسس والمبادئ المالية والمحاسبية ومن أمثلتها القيمة السوقية والقيمة الدفترية والقيمة غير الملموسة المحسوبة.

4- مقاييس ونماذج العائد على المعرفة: وهذه النماذج تقوم على اساس احتساب العائد على الاصول المحسوبة وحسب الصيغة التالية:

العائد على الاصول = الارباح قبل الضريبة/ الاصول الملموسة للمنشأة

وبعد ذلك يتم مقارنتها مع متوسط العائد لعموم الصناعة التي يقع نشاط المنشأة ضمنها، وإن الزيادة عن متوسط الصناعة يعتبر عائد المعرفة الخاص بالمنشأة، ومن أمثلتها: القيمة غير الملموسة، ومكاسب رأس المال الفكري، ونموذج القيمة المضافة.

ولا شك في أن قياس وتقييم رأس المال البشري بشكل خاص من بين مكونات رأس المال الفكري والتي تسمى باللاملموسيات يعتبر المجال الأكثر أهمية خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا الأمر لم يعد على مستوى الشركات او القطاعات الاقتصادية، وإنما ايضا على مستوى الدول والأمم، فقد اهتمت الشركات بهذا المجال ولا زالت تحفل بمساهمات

1 نجم عبود نجم، قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات كثيفة المعرفة، من بحوث المؤتمر الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الاردن، 2004

الباحثين والاستشاريين، كما أن الدول أصبحت تهتم برأسمالها الفكري والبشري، وهذا ما كشفت عنه دراسة (مالهارتا) التي حملت عنوان (قياس أصول المعرفة للأمم)¹. ولقد أحصى كارل إريك سفيبي طريقة لقياس رأس المال البشري أو اللاملموسيات مصنفا إياها الى اربعة مجموعات²:

أ-طريقة رسملة السوق (طريقة القيمة-التسويقية/الدفترية)

ب-طريقة العائد على الأصول

ج-طريقة رأس المال المباشر

د-طريقة بطاقات الدرجات الموزونة

إلا أنه ورغم أهمية هذه الطرق المتنوعة في تقديم محاولات من أجل فهم راس المال الفكري والبشري وتكوين قاعدة من المبررات من أجل شموله بالتقييم المالي ومن ثم إدخاله في القياس والتسجيل المحاسبي، فلا زالت هذه الطرق بحاجة الى المزيد من التأصيل والاستجابة للشروط المالية والمحاسبية في حساب الأصول الفكرية وخاصة ما يتعلق بثبات القيمة ودقة التقييم، ولعل النموذج المناسب لقياس وتقييم رأس المال معتمدا على تحديد مكونات رأس المال الفكري ينبغي أن يأخذ بتصنيف هذه المكونات في فئتين هما³:

1-الأصول الفكرية: والتي تتحدد بمكونات رأس المال التي تم إهتمامها وإحتسابها من الناحية المالية والمحاسبية كما هو الحال في براءات الاختراع والعلامة التجارية وحقوق النشر والتصاميم وغيرها، وهو ما يمثل رأس المال الفكري كرسيد أو قيمة محددة.

2-الموارد الفكرية: وهي ما يتعلق بمكونات رأس المال غير المحسوبة كما هو الحال في المعرفة الضمنية، والمهارات والخبرات، والمقدرة الابتكارية، وهذه تضم مكونات رأس المال الفكري غير المحسوبة من الناحية المالية والمحاسبية، وتمثل رأس المال الفكري كتدفق يحدد نوعية عمليات المنشأة ويؤثر في نتائج أعمالها.

ولأن القيمة السوقية التي تمثل قيمة الشركة في السوق حسب القيمة التي يحققها سهم الشركة هي قيمة حقيقية وواقعية، فإن النموذج يأخذ بها كتعبير مالي عن قيمة الشركة، ولأن قيمة رأس المال الفكري يمكن أن تأخذ قيمة لا ملموسات الشركة التي تمثل بدورها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، ولأن القيمة الدفترية تضم نوعين من الأصول هما:

1-الأصول الملموسة: وتشمل جميع الأصول المالية المادية من أراض ومباني وآلات وأدوات وغيرها.

1 Yogesh Malharta: Measuring Knowledge Assets of A Nation, p3, Available From (<http://www.brint.org>).

2 Karl-Erik Sveiby, Method For Measuring Intangibles Assets, Available on: www.sveiby.com/articles, 2001.

3 احمد نورالدين، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، ورقة عمل مقدمة في الملئقى الدولي حول رأس

المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، المنعقد في الجزائر خلال الفترة 13-

2- الأصول غير الملموسة (الأصول الفكرية): وتشمل الأصول المحسوبة ماليا ومحاسبيا المتمثلة بالعلامة التجارية وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتصاميم والاصناف وغيرها. وبالتالي ولأن متغيرات الأصول الفكرية محسوبة ومحددة في الميزانية، لذا فإن الموارد الفكرية هي التي تحتاج الى جهود كبيرة من أجل تحديدها وهذا يتطلب:

1- تحديد قيمة كل مورد من الموارد الفكرية: وهذا ما يمكن القيام به في ضوء خبرة الإدارة والقدرات المتجسدة في أعمال الشركة.

2- تحديد الاهمية النسبية لكل مورد من الموارد: وهذا ما يمكن تحديده في ضوء طبيعة الشركة ومدى اعتمادها على المعرفة كمورد اساسي، مع الأخذ بالاعتبار أن الشركات يمكن أن تصنف الى شركات معرفية صرفه وشركات كثيفة المعرفة، وشركات مادية تقليدية تحتاج الى المعرفة بحدود أقل.

3- التغلب على المشكلات الرئيسية التي تحد من القدرة على تحديد قيمة هذه الموارد وتداخلها مع الموارد الأخرى.

لقد وضع دانييل أندرسن ست مشكلات أساسية يجب معالجتها من اجل قياس وتقييم اللاملموسيات وهي¹:

1- مشكلة التحديد: المشكلة المتعلقة بتصنيف انواع الموارد الفكرية التي تبرز قيمتها واهميتها في أعمال الشركة وتميزها

2- مشكلة اسقاط الدخل: المشكلة التي تتعلق بالدخل المتوقع الناجم عن الموارد الفكرية وما يرتبط بها من عدم تأكد وابعاد ذاتيه

3- مشكلة قمع الدخل: وهذه المشكلة تظهر مشكلة التداخل بين الموارد الملموسة والموارد غير الملموسة التي تؤثر في تحقيق الربح ونتائج الأعمال

4- مشكلة تخصيص الدخل: ان مشكلة قمع الدخل وتعديلاتها تؤدي الى الحاجة الى معالجة مشكلة تخصيص الدخل للموارد المختلفة ومنها الموارد الفكرية

5- مشكلة تقدير الوقت المفيد: في تحليل الدخل فإن تقدير العمر المتبقي للموارد اللاملموسة ومنها الموارد الفكرية ضرورية في هذا المجال

6- مشكلة رسملة الدخل: بهدف احتساب القيمة الحالية لدخل المستقبلي، لا بد من تقسيم الدخل المتوقع من المورد الفكري على معدل خصم ملائم.

(8) تحليل البيانات ومناقشة النتائج

(1-8) الجزء الأول: وصف خصائص مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (مدراء ورؤساء اقسام وموظفو بنوك وأمناء الصناديق)، في فروع البنوك، وتناول القسم الأول من الاستبانة التعرف على البيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة والتي يمكن وصفها كما يلي:

أولاً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

1 D.Anderiessen, The Financial Value of Intangibles, Available on: www.weightlesswealth.com, 2002.

الجدول رقم 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	31	47%
أنثى	34	53%
المجموع	65	100%

يوضح الجدول رقم (1) أعلاه توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس حيث يلاحظ أن عدد الذكور بلغ (31) ونسبة مئوية (47%) من أفراد مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث (34) بنسبة مئوية (53%) من أفراد المجتمع، مما يدل على أن نسبة عدد الإناث أكبر من نسبة عدد الذكور وبفارق بسيط جداً مقداره (6%)، وهذا يعود إلى أن طبيعة الأعمال في البنوك مكتتبية، ترغب الإناث العمل فيها بالإضافة إلى أن مواقع عمل البنوك أو فروعها بالإضافة لأوقات دوامها مناسبة لطبيعة الإناث من حيث القرب من أماكن السكن وأوقات الدوام المحددة وغالباً نهائية مناسبة لها ولعائلتها.

ثانياً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية	3	5%
دبلوم متوسط	18	28%
بكالوريوس	32	49%
دراسات عليا	12	18%
المجموع	65	100%

يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي، إذ يلاحظ أن معظم أفراد مجتمع الدراسة هم من ذوي المستوى التعليمي البكالوريوس وبنسبة (49%)، ثم مؤهل الدبلوم الجامعي المتوسط وبنسبة (28%)، ثم الدراسات العليا من الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة وبنسبة (18%)، بينما كانت نسبة حملة التوجيهي/القانونية العامة بنسبة (5%)، لاسيما وأن الثانوية العامة كانت تتضمن تخصص التجاري، ثم شملت حديثاً تخصص المعلوماتية، وبالتالي يمكن الاستفادة منهم في بعض المهن المساندة لدى البنوك، أما أكبر نسبة وهي من شريحة حملة البكالوريوس، فهذا يدل على أن البنوك تلجأ إلى توظيف الموظفين ذات مستوى تعليمي مناسب لغالبية مهامها، بالإضافة إلى أنها تسعى لاستقطاب أو تشجيع الموظفين على حمل مؤهلات علمية أعلى.

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

الجدول رقم 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	22	34%
ادارة	14	22%
اقتصاد	12	18%
حاسب الكتروني	9	14%
غيرها	8	12%
المجموع	65	100%

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي، إذ يلاحظ أن (34%) هم من المتخصصين في المحاسبة، بينما نسبة (22%) من تخصص الادارة بفروعها، ثم المتخصصين في الاقتصاد وبنسبة (18%)، فالمتخصصين بالحاسب الالكتروني بفروعه وبنسبة (14%)، هذه جميعها من التخصصات المرغوبة لدى البنوك، ويضاف الى ذلك متخصصين من فروع علمية أخرى وبنسبة (12%)، لا سيما وأن العمل بالبنوك يحتاج الى تخصصات اجتماعية وبحثية وعلمية أخرى.

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

الجدول رقم 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	24	37%
من 5 سنوات – أقل من 10 سنوات	9	14%
من 10 سنوات – أقل من 15 سنة	7	11%
15 سنة فأكثر	25	38%
المجموع	65	100

يبين الجدول رقم (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السنوات الخدمة أن (37%) من أفراد مجتمع الدراسة هم من ذوي سنوات الخدمة الأقل من خمس سنوات، بمعنى أنه قد تكون طبقت بشأنهم محاور هذه الدراسة عند الاستقطاب، بينما كانت نسبة (38%) لذوي سنوات الخدمة الأكثر من (15) سنة، في حين أن (14%) كانت لذوي سنوات الخدمة من (5) إلى أقل من (10 سنوات) و نسبة (11%) لذوي السنوات من (10 سنوات الى أقل من 15 سنة)، ويعود سبب ذلك إلى أن التعيين وبالتالي امتداد سنوات الخدمة يعود الى ظروف التعيين وافتتاح الفروع الجديد.

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:**الجدول رقم 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اسم الوظيفة**

اسم الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مدير	8	12%
رئيس قسم	16	25%
موظف	29	45%
امین صندوق	12	18%
المجموع	65	100%

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اسم الوظيفة، إذ يلاحظ في الجدول أن معظم أفراد المجتمع الدراسة هم موظفين بتكرار (29) ونسبة (45%)، أما رؤساء الاقسام فتصل نسبتهم (25%) بتكرار (16)، بينما أمناء الصناديق (تيلر) فنسبتهم كانت (18%) بتكرار (12)، أما المدراء فكانت نسبتهم المئوية (12%) وبتكرار (8)، وبالتالي فبسبب ارتفاع نسبة الموظفين لكونهم موزعين على كافة الوظائف التنفيذية والاجرائية والمهام في البنوك، بينما لكل فرع أو دائرة مدير واحد، بينما قد يكون في الفرع أكثر من قسم حسب الهيكل التنظيمي له.

سادسا: مجال العمل الحالي:

الجدول رقم 6: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل

مجال العمل	التكرار	النسبة المئوية%
عمليات مصرفية	48	74%
اعمال مالية ومحاسبية	11	17%
أعمال اجرائية وفنية	6	9%
المجموع	65	100

يبين الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل الحالي، حيث يلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من العاملين في مجال العمليات المصرفية وبنسبة (48%) لاسيما وأن معظم الاستبانات وزعت على فروع البنوك، ثم العاملين في مجال المحاسبة والعمليات المالية الشبيهة بالاعمال المحاسبية وبنسبة مئوية (17%) لاسيما وأن العمليات المحاسبية في البنوك تكاد تكون مركزية وتتركز في الادارات العامة في أغلب الأحيان، ثم تليها فئة العاملين في الاعمال الاجرائية والفنية وبنسبة مئوية (9%).

(8-2) الجزء الثاني: معرفة المستجيبين لمفهوم رأس المال البشري:

يقيس هذا الجزء مدى معرفة المستجيبين لمفهوم رأس المال البشري، من ناحية المهارات والمعرفة والفرق بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، ونتاجية الأفراد المتمكنين من معرفة ومهارات لا تتوفر لدى غيرهم من العاملين، ويبين جدول رقم (7) التحليل الوصفي لإجابات المستجيبين التي تشكل عينة الدراسة، والذي يشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لترتيب إجابات فقرات هذا المحور حسب درجة الموافقة، بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي.

يبين التحليل في الجدول أن هنالك درجة عالية من الاهتمام بالمهارة التي إكتسبها الفرد وتحسب نوعاً من رأس المال البشري كونها تمكنه وخلال نفس الفترة الزمنية من انتاج كم أكبر مقارنة بشخص آخر أقل خبرة، حيث حصلت هذه الفقرة على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.44)، بينما كانت أقل فقرة هي تلك التي ينظر فيها الى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من انتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والمكتسبة وحصلت على متوسط حسابي (4.02)، إلا أنه وبشكل عام فإن مفهوم رأس المال البشري معروف لدى اعضاء عينة الدراسة، واستطاعوا وبشكل جيد تعريفه حيث بلغ المتوسط الحسابي لفقرات هذا الجزء (4.22) وهو اعلى من منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل، كما واطهر التحليل لفقرات هذا الجزء تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (7)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالجزء المتعلق بمعرفتهم حول مفهوم رأس المال البشري

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر المستجيبين
6	1.19	4.02	1 ينظر الى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والمكتسبة
2	1.42	4.35	2 يختلف رأس المال البشري عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته
1	1.16	4.44	3 تعتبر المهارة التي اكتسبها الفرد نوعاً من رأس المال البشري كونها تمكنه وخلال نفس الفترة الزمنية من إنتاج كم أكبر مقارنة بشخص آخر أقل خبرة
5	1.08	4.13	4 يمثل رأس المال البشري بأنه غير ملموس ويتراكم بالتعليم والتدريب بهدف زيادة كفاءة الأفراد مستقبلاً
4	1.27	4.16	5 يعتبر رأس المال البشري مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه الى البنك كالتعليم والتدريب سابقاً والخبرة المهنية
3	1.04	4.24	6 ينظر الى الأصول التي يمتلكها الفرد بأنها ستؤدي الى أحداث تأثير إيجابي وتحقيق تقدم مهني يؤدي الى زيادة قيمة الفرد في نظر البنك
		4.22	

(3-8) الجزء الثالث: مدى اهتمام البنوك بمحاور رأس المال البشري:

المحور الأول: رصد البيئة الخارجية لاستقطاب الكفاءات

يقيس المحور الأول مدى الاجراءات التي تمارسها البنوك لبيئتها الخارجية للتعرف على الكفاءات البشرية المتميز واستقطابها، ويبين جدول رقم (8) التحليل الوصفي لإجابات المستجيبين التي تشكل عينة الدراسة، والذي يشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لترتيب إجابات فقرات هذا المحور حسب درجة الموافقة، بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي.

يبين التحليل في الجدول أن هنالك درجة عالية من الاهتمام من خلال المعلومات المتوفرة، حيث حصلت فقرة قيام البنك بمراقبة المرشحين للتعيين من خلال اخضاعهم لمراقبة متلقي الخدمة على أعلى متوسط حسابي (3.92)، واحتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، كما وأظهر التحليل أن البنك يعتمد على تحري المتميزين في الجامعات وحصلت على متوسط حسابي (3.75)، بينما كان موضوع قيام البنك بتعيين موظفين للتعرف على المتميزين من الموظفين في قطاعات مختلفة في المرتبة الثالثة، حيث حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي (3.50)، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور فوق

منتصف مقياس ليكرت المستخدم وتعادل (3.70)، كما واطهر التحليل لفقرات المحور الأول تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (8)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الأول: رصد البيئة الخارجية لإستقطاب الكفاءات

المرور الأول: رصد البيئة الخارجية لإستقطاب الكفاءات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
يقوم البنك بتعيين موظفين للتعرف على المتميزين من الموظفين في قطاعات مختلفة	3.50	1.2	3
يعتمد البنك على تحري الموظفين في الجامعات	3.75	1.22	2
يقوم البنك بمراقبة المرشحين للتعيين من خلال اخضاعهم لمراقبة متلقي الخدمة	3.92	1.01	1
الاجمالي	3.70		

المحور الثاني: آلية التعامل مع رأس المال البشري

أولاً: اجراءات تحديد رأس المال البشري

يختص المحور الثاني بالتعرف على سياسة البنوك بخصوص التعامل مع الموارد البشرية كونها مصدر رأس المال البشري، من جهة اهتمام الادارة العليا، ومواصفات الموارد البشرية، ونطاق انتشارهم بين الفروع، ومشاركة دوائر البنك في النشاطات التي تتعلق بهم وغيرها، ويبين جدول رقم (9) التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة، والذي يشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لترتيب إجابات فقرات هذا المحور حسب درجة الموافقة، بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي.

تظهر نتائج التحليل في الجدول أن الإدارة العليا في البنوك هي الأكثر ميلاً لتولي مسؤولية التعامل مع الموارد البشرية، وهذا يعد أمراً إيجابياً نظراً لكونها الأساس فيما سيحصل عليه البنك من رأس مال بشري، حيث حصلت الفقرة " تتابع الادارة العليا المرشحين للتعيين بأهمية عالية وتتابع إختيارهم" على أعلى متوسط حسابي (3.98) بين فقرات هذا المحور، واحتلت المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، بينما يبين التحليل أن فقرة " يبحث البنك في احتمالات أن تكون بنوك أخرى تسعى للحصول على نفس الموارد البشرية العامله لديها" حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (2.12)، وقد يعود السبب الى قناعة البنك بأن ما يقدمه للمتميزين والمبدعين والذين يمثلون رأس المال البشري أمراً متميزاً بحد ذاته عما تقدمه الجهات المنافسه الأخرى، وبشكل عام فقد حصل هذا المحور (اجراءات تحديد الموارد البشرية التي تتعلق برأس المال البشري) على متوسط حسابي أعلى من المتوسط وكان (3.18)، كما وأظهر التحليل لفقرات هذا المحور تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في إجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (9)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني: الجزء المتعلق بإجراءات تحديد الموارد البشرية

المرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: جهة الاختصاص للتعامل مع الموارد البشرية أولاً: إجراءات تحديد الموارد البشرية
1	1.05	3.98	تتابع الادارة العليا المرشحين للتعيين بأهمية عالية وتتابع إختيارهم
3	1.08	3.32	يتم الاعتماد على دائرة الموارد البشرية في وضع مواصفات الموظفين المناسبين للبنك
5	1.24	2.72	يقوم البنك بتحديد نطاق انتشار الموارد البشرية ودراسة خصائص الجمهور الذين يتعاملون معهم
2	1.18	3.92	يبحث البنك في كفيته وصول وانتشار الموارد البشرية بين المتعاملين معها والجمهور
6	1.11	2.12	يبحث البنك في احتمالات أن تكون بنوك أخرى تسعى للحصول على نفس الموارد البشرية العاملة لديها
4	1.29	3.02	يكلف البنك دوائر أخرى كالعلاقات العامة والتوسيق والبحث والتطوير في متابعة الترتيبات المناسبة للمرشحين المناسبين لأعماله
		3.18	

ثانياً: إجراءات تقييم رأس المال البشري

يهتم هذا الجزء من المحور الثاني بالتعرف على الآلية التي تتبعها البنوك في التعامل مع تقييم رأس المال البشري، ويبين جدول رقم (10) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة والذي يشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة لترتيب إجابات فقرات كل مرحلة في هذا المحور حسب درجة الموافقة، بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي. وتظهر نتائج التحليل أن الإجراءات التي تتخذها البنوك هامة وحصلت على متوسط حسابي لجميع فقرات هذا الجزء من المحور بلغ (3.74) وهو أعلى من منتصف مقياس ليكرت، حيث حصلت الفقرة " يقوم البنك بوضع اجراءات سريعة لمعالجة آراء الجمهور الايجابية والسلبية بخصوص الموارد البشرية" على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.48)، بينما حصلت أقل فقرة على متوسط حسابي مقداره (3.07) وكانت " يقوم البنك بوضع وتنفيذ خطة عمل للمحافظة على الموارد البشرية المتميزة".

جدول رقم (10)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني: الجزء الثاني تقييم رأس المال البشري

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: آلية التعامل مع الموارد البشرية ثانياً: إجراءات تقييم رأس المال البشري
6	1.28	3.42	يقوم البنك بفحص تأثير الموارد البشرية على خدماته
3	1.18	3.92	يقوم البنك بإجراء مسح لمعرفة نسبة رضا الجمهور عن الموارد البشرية
2	1.06	3.93	يقوم البنك بتقدير الأضرار الناتجة عن فقدان الموارد البشرية المتميزة
1	0.68	4.48	يقوم البنك بوضع إجراءات سريعة لمعالجة آراء الجمهور الايجابية والسلبية بخصوص الموارد البشرية
7	1.22	3.07	يقوم البنك بوضع وتنفيذ خطة عمل للمحافظة على الموارد البشرية المتميزة
5	1.31	3.53	يقوم البنك بتحديد الوسائل الإعلامية المناسبة لإبراز الموارد البشرية المتميزة
4	1.00	3.87	يقوم البنك بتقييم نتائج أداء الموارد البشرية وتكريم المتميزين
		3.74	

المحور الثالث: مؤشرات لرأس المال البشري لدى البنوك:

ينقسم هذا المحور الى اربعة اقسام تمثل الأول بقدرات العاملين، والثاني بإبداع العاملين، بينما كان الثالث لإتجاهات العاملين، وخصص المحور الرابع للكفاءات الجماعية، حيث أظهرت الدراسة إهتمام البنوك بجميع هذه الأقسام التي تمثل مؤشرات يمكن النظر إليها لرأس المال البشري.

أولاً: قدرات العاملين

يختص هذا الجزء بالمؤشرات التي يمكن ان يراعيها البنك للاهتمام بقدرات العاملين من حيث جودة العاملين وزيادة كفاءتهم والحد من الاخطاء وتوفير الوقت والجهد وتوفير قدرات الاتصال لإفادتهم، فتظهر نتائج التحليل في جدول (11) أن البنك يولي أهمية بالغة لجودة العاملين، فحصلت فقرة " يهتم البنك بمستوى جودة العاملين لديه ويكافئهم عليها"، على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.48)، بينما كان الترتيب الرابع للفقرة التي تتعلق بأنه "يقوم البنك بدعم قدرات العاملين بما فيها تقوية الاتصال فيما بين المبدعين وباقي الموظفين للإفادة من خبراتهم ومهاراتهم"، وحصلت على متوسط حسابي (3.13)، ويلاحظ ان هذا الجزء قد حصل بشكل عام على متوسط حسابي مقداره (3.34)، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي ل فقرات هذا المحور فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم، كما واطهر التحليل لفقراته تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (11)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث: الجزء الأول المتعلق بقدرات العاملين

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: مؤشرات لرأس المال البشري أولاً: قدرات العاملين
1	1.43	3.48	يهتم البنك بمستوى جودة العاملين لديه ويكافئهم عليها
2	1.15	3.42	يسعى البنك للاستفادة من قدرة العاملين على التعلم فيعمل على زيادة كفاءة عمليات تدريبهم
3	1.16	3.33	يدعم البنك تطبيق مفاهيم الحد من الأخطاء وانجاز الاعمال من اول مرة توفيراً للوقت والجهد والتكاليف
4	1.34	3.13	يقوم البنك بدعم قدرات العاملين بما فيها تقوية الاتصال فيما بين المبدعين وباقي الموظفين للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم
		3.34	

ثانياً: إبداع العاملين

يهتم هذا الجزء بالإجراءات التي تتخذها البنوك للتعامل مع ابداعات العاملين من حيث توفير الموارد المناسبة لابتداعاتهم ووضع اسس لتقديرهم وتحفيزهم ومشاركتهم في القرار نظراً لكون أفكارهم ساهمت في تحقيق دخل أعلى للبنك، وبين تحليل النتائج في جدول (12) أن أول وأهم فقرة وحصلت على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.06) كانت فقرة " يهتم البنك بقدرات الابداع والابتكار لدى العاملين"، بينما كان أقل متوسط حسابي للفقرة التي حصلت على الترتيب الخامس وكانت " يضع البنك أسس واضحة يتم الاعتماد عليها لتقييم المبدعين وتقديرهم"، حيث كان المتوسط الحسابي (3.12)، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي ل فقرات هذا الجزء من المحور الثالث ومقداره (3.54) فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم، كما واطهر التحليل لفقراته تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (12)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث: الجزء الثاني المتعلق بإبداع العاملين

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: مؤشرات لرأس المال البشري ثانياً: إبداع العاملين
2	1.06	3.87	يوفر البنك موارد مناسبة وكافية للمبدعين تساعد في مواكبة التطور والتميز.
5	1.29	3.12	يضع البنك أسس واضحة يتم الاعتماد عليها لتقييم المبدعين وتقديرهم
3	1.32	3.37	يسمح البنك للعاملين المبدعين في المشاركة باتخاذ القرار
1	1.15	4.06	يهتم البنك بقرارات الإبداع والابتكار لدى العاملين
4	1.21	3.28	يدرك البنك أن أفكار العاملين لديه الأصيلة تؤدي إلى زيادة الدخل المتحقق لديه
		3.54	

ثالثاً: اتجاهات العاملين

يهتم هذا الجزء بالإجراءات التي تتخذها البنوك للتعامل مع اتجاهات العاملين واتجاهات البنك وفيما إذا كانت اتجاهات العاملين تتطابق مع اتجاهات البنك، وبين تحليل النتائج في جدول (13) أن الفقرة التي حصلت على أول ترتيب كانت "يقدر البنك تطابق اتجاهات العاملين لديه مع قيمه واتجاهاته" وبمتوسط حسابي بلغ (3.78)، بينما كانت في الترتيب الخامس الفقرة التي تشير إلى أن "الموظفين المستفيدين من المعلومات ومخرجات نظم المعلومات المصرفية قادرين على استخدامها والتعامل معها وفقاً لأصول السرية والفائدة المرجوة"، وكان المتوسط الحسابي لها (3.06)، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي لقرارات هذا الجزء من المحور الثالث بمقداره (3.32) وهو فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم، كما وظهر التحليل لقراراته تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (13)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث: الجزء الثالث المتعلق باتجاهات العاملين

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثالث: مؤشرات لرأس المال البشري ثالثاً: اتجاهات العاملين
3	1.12	3.26	يهتم البنك باتجاهات العاملين وقيمهم ويستفيد منها
1	1.09	3.79	يقدر البنك تطابق اتجاهات العاملين لديه مع قيمه واتجاهاته
4	0.91	3.12	يقدر البنك العاملين بمقدار ما يتصفون بالأمانة اللازمة لأداء العمل المكلفين به.
2	1.01	3.37	أعتقد بأن العاملين لدى البنك ملتزمين بشروط وقواعد السلوك المهني والأمن الوظيفي التي تضمن حسن قيامهم بعملهم
5	1.17	3.06	الموظفين المستفيدين من المعلومات ومخرجات نظم المعلومات المصرفية قادرين على استخدامها والتعامل معها وفقاً لأصول السرية والفائدة المرجوة.
		3.32	

رابعاً: الكفاءات الجماعية

يهتم هذا الجزء بالإجراءات التي تتخذها البنوك للتعامل مع توفير الكفاءات الجماعية عن طريق تفعيل تفعيل التعاون بين العاملين وتشكيل فرق العمل فيما بينهم لتوفير الفرصة بالاستفادة وانتقال الكفاءات وتبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم، ولما لذلك من أثر في الحد من صراعات العمل أيضاً، ويبين تحليل النتائج في جدول (14) أن الفقرة التي حصلت على الترتيب الأول كانت تلك التي تعبر عن أن "يحرص البنك على تفعيل التعاون بين أعضاء فرق العمل مما يسمح بانتقال الكفاءات ومعالجة الصراعات" وبمتوسط حسابي بلغ (3.92)، بينما كانت الفقرة الأخيرة بالترتيب وترتيبها الرابع هي "يهتم البنك بإيجاد مؤشرات الاتصال الفعال الذي يسمح بوجود لغة مشتركة بين فرق العمل"، وكان المتوسط الحسابي لها (3.17)، وبشكل عام كان المتوسط الحسابي ل فقرات هذا الجزء من المحور الثالث بمقداره (3.60) وهو فوق منتصف مقياس ليكرت المستخدم، كما واطهر التحليل لفقراته تدني قيم الانحراف المعياري، مما يشير إلى درجة تجانس عالية في الإجابات.

جدول رقم (14)

نتائج إجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمشور الثالث: الجزء الرابع المتعلق بالكفاءات الجماعية

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المشور الثالث: مؤشرات لرأس المال البشري ثالثاً: اتجاهات العاملين
3	1.08	3.54	يهتم البنك بتأزر الكفاءات الفردية لتتشكل منها كفاءات جماعية
4	0.89	3.17	يهتم البنك بإيجاد مؤشرات الاتصال الفعال الذي يسمح بوجود لغة مشتركة بين فرق العمل
2	0.97	3.77	يسعى البنك على توفير المعلومات الملائمة للجميع
1	1.27	3.92	يحرص البنك على تفعيل التعاون بين أعضاء فرق العمل مما يسمح بانتقال الكفاءات ومعالجة الصراعات
		3.60	

(4-8) أثر خصائص عينة الدراسة على محاور إهتمام البنوك برأس المال البشري
يهدف هذا الجزء لتحليل الفروقات في مدى إهتمام البنوك برأس المال البشري من وجهة نظر المستجيبين، والتي قد تعزى لخصائص العينة (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي)، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار هذه الفروقات.

أولاً: سنوات الخدمة/الخبرة

فيما يخص متغير "سنوات الخبرة" فقد تم احتساب الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وقيمة (F) لفقرات المشور الأول ككل، كما في جدول رقم (15)، وتشير النتائج في الجدول إلى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إهتمام البنوك برأس المال البشري تعزى للخبرة، حيث أظهر اختبار تحليل التباين أن قيمة "F" كانت (3.59)، وكانت دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 5\%$)، وقد بلغت قيمة ألفا (0.034). وتشير الأرقام في الجدول إلى أن الفرق كان لصالح ذوي الخبرة الطويلة (16 سنة فما فوق)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.97). وبناء على ذلك نلاحظ أن ذوي الخبرة الطويلة قد لمسوا إهتمام البنوك برأس المال البشري بالمقارنة مع من كانت خبرتهم أقل، ولعل ذلك يعزى للمعرفة والمهارة والتجارب التي تراكمت عبر السنوات الطويلة، والتي لمسوا خلالها الإهتمام أكثر من غيرها.

جدول رقم (15) الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار تحليل التباين الأحادي لمشور الدراسة ككل بالنسبة لمتغير "سنوات الخدمة/الخبرة"

المشور	سنوات الخدمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة الإحصائية (α)
ككل N=65	أقل من 5 سنوات	3.39	0.98	3.59	0.034 S دال احصائيا
	من 5-15 سنة	3.41	0.86		
	أكثر من 15 سنة	3.97	0.68		

ثانيا: المؤهل العلمي

بالنسبة لمتغير "المؤهل العلمي" فقد تم احتساب الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وقيمة (F) لفقرات المحور الأول ككل، وبين التحليل في جدول رقم (16) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اهتمام البنوك برأس المال البشري تعزى للمؤهل العلمي، حيث أظهر اختبار تحليل التباين أن قيمة "F" كانت قليلة (0.634)، ولم تكن دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 5\%$)، حيث بلغت قيمة ألفا (0.534)، وهذا يشير بكل وضوح إلى أن البنوك كانت متجانسة إلى حد كبير في درجة اهتمامها برأس المال البشري وفقا للمؤهل العلمي، نظرا لما توفره كبديل في تمكين وتدريب وتأهيل العاملين وبشكل مستمر.

جدول رقم (16) الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار تحليل التباين الأحادي لمحور الدراسة ككل بالنسبة لمتغير "المؤهل العلمي"

المحور	المؤهل العلمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة الإحصائية (α)
ككل N=65	أقل من بكالوريوس	3.35	0.95	0.634	0.534 Ns غير دال احصائيا
	بكالوريوس	3.21	0.85		
	أكثر من بكالوريوس	3.56	0.93		

المستوى الوظيفي

بالنسبة لمتغير "المستوى الوظيفي" تم احتساب الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وقيمة (F) لفقرات المحور الأول ككل والمتمثل بمدى اهتمام البنوك برأس المال البشري، بالنسبة لمتغير "المستوى الوظيفي"، ويشير تحليل النتائج في جدول رقم (17) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اهتمام البنوك برأس المال البشري تعزى للمستوى الوظيفي لأفراد هيئة الدراسة، حيث أظهر اختبار تحليل التباين أن قيمة "F" كانت قليلة (1.01)، ولم تكن دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 5\%$)، حيث بلغت قيمة ألفا (0.370). وهذا أيضا يشير إلى أن اجابات افراد عينة الدراسة كانت متجانسة إلى حد كبير في تعبيرها عن مدى اهتمام البنوك برأس المال البشري بغض النظر عن المستوى الوظيفي.

جدول رقم (17) الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار تحليل التباين الأحادي لمحور الدراسة ككل بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي

المحور	المؤهل العلمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة الإحصائية (α)
ككل N=65	موظف	3.65	0.92	1.01	0.370 Ns غير دال احصائيا
	رئيس قسم	3.36	0.95		
	مدير	3.25	0.89		

(9) الاستنتاجات والتوصيات

(1-9) الاستنتاجات:

على ضوء تحليل البيانات ومناقشة النتائج، يمكن تلخيص وصياغة أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- 1- تميز المستجيبون بمعرفتهم بمفهوم رأس المال البشري والتي تبين من حسن تقديرهم لتعريف المفاهيم، وقناعتهم بأن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي، بالإضافة الى أنه يزيد من انتاجية العنصر البشري والبنك ككل.
- 2- تميزت البنوك الأردنية بدرجة عالية من الاهتمام برأس المال البشري خصوصاً من خلال عمليات رصد الكفاءات في بيئتها الخارجية وعمليات استقطابها.
- 3- تبين أن الإدارة العليا في البنوك تهتم برأس المال البشري وتتولى مسؤولية في متابعة المرشحين للتعيين، وهذا أمر إيجابي نظراً لأن دعم الإدارة العليا والقيادة أمر غاية في الأهمية للحصول على نتائج متميزة ولمموسه
- 4- تبين أن البنوك تحرص على انتشار الكفاءات البشرية بين الفروع، وتعتمد على وضع مواصفات لاختيار الكفاءات عند تحديد إجراءات الموارد البشرية
- 5- تبين بأن البنوك تعمل على تقييم رأس المال البشري، وتسعى لتحفيز المبدعين والمتميزين، كما أنها تتخذ الإجراءات السريعة في حال تبين وجود آراء ايجابية أو سلبية من متلقي الخدمة حول الموارد البشرية، وهذا ما يعزز الاهتمام برأس المال البشري وتحقيق الراحة للمتميزين والمبدعين.
- 6- تبين أن البنوك تهتم بقدرات العاملين وتحقق من مستوى جودة العاملين، وتعمل على زيادة كفاءتهم من خلال عمليات التدريب.
- 7- أن البنوك تهتم بالمبدعين وبإبداع العاملين، وتوفر لهم الموارد المناسبة لابداعهم وتهئ لهم الفرصة للمشاركة بالقرار وبتقديم الابتكارات
- 8- أن البنوك تهتم باتجاهات العاملين وتسعى لأن تتطابق مع اتجاهاتها، وتحرص على التزامهم بالسلوكيات والاخلاقيات المتميزة والتي تضمن حسن قيامهم بأعمالهم.
- 9- تبين أن البنوك تشجع العمل الجماعي وفرق العمل وتعمل على توفير الفرصة لتبادل المهارات والمعارف بين العاملين من خلال مشاركتهم في فرق عمل، يمكنهم خلالها تحقيق الاتصال المعرفي بلغة مشتركة.

(2-9) التوصيات:

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- زيادة دعم الإدارة العليا لمفاهيم رأس المال البشري، وتعريف جميع العاملين بها، وبمزايا اكتساب المهارات والخبرات الإضافية، وتحفيزهم عليها.
- 2- زيادة وعي العاملين بأهمية الاستفادة من خبرات ومهارات المبدعين والمتميزين، والفرص الممنوحة لهم، ومشاركتهم في التدريب والتعلم المستمر منهم.

- 3- الاهتمام بابداع العاملين وتوفير الفرص المستمرة للافادة من ابداعهم لما لذلك من أثر في توفير الامكانية لتحقيق الدخل الاضافي للبنك.
- 4- اجراء المسابقات ما بين العاملين كنوع من تبادل الخبرة والمعرفة بينهم، وبما يعود بالفائدة على توفير اكبر قدر ممكن من المبدعين والمتميزين لما لذلك من أثر في نوعية الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة.
- 5- عقد دورات تدريبية للعاملين وتأهيلهم في مجال التعامل مع عناصر وأبعاد رأس المال البشري، وكيفية التعامل مع المتميزين وأصحاب المهارات والكفاءات العالية.
- 6- تقديم خدمات اتصال فاعلة وبطرق مختلفة لجميع العاملين لتمكينهم وزيادة معرفتهم، والرد على استفساراتهم بخصوص التطورات التي يمر بها البنك والاسباب في ذلك خصوصا اذا كانت الاسباب تعود لأشخاص متميزين.
- 7- وعلى الصعيد البحثي والأكاديمي توصي الدراسة الحالية بإجراء المزيد من البحوث في مجال رأس المال البشري، خصوصا ما يتعلق بالمنظمات ذات الظروف التي قد لا تولي أهمية لتميز الموارد البشرية وبالتالي عدم امكانية تحقيق مفهوم رأس المال البشري لديها.

المراجع

- 1- البروراري، نزار (2001)، "الدور المعاصر للموارد البشرية العربية في ظل مجتمع المعرفة والتنافسية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 36، ص. 66
- 2-توماس أ. ستينوارت (2004)، رأس المال الفكري، ترجمة علاء أحمد صلاح، الدار الدولية، 2004، ص. 389
- 3-حسن، راوية (2002)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص. 65-ص. 66
- 4-حسين عجلان حسن (2008)، "استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص. 133
- 5-العنزي، سعد علي (2009)، واحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، 2009، ص. 402.
- 6-العنزي، سعد (2006)، "فلسفة تحليل كلفة رأس المال البشري واستثماره"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد، العدد
- 7-نجم عبود نجم (201)، إدارة اللاملموسيات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2010، ص. 119
- 8-نجم، نجم عبود (2004)، قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات كثيفة المعرفة، من بحوث المؤتمر الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الاردن، 2004
- 9-يوسف، عبدالستار حسين (2005)، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، 2005، ص. 8
- 10-نورالدين، احمد (2011)، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، المنعقد في الجزائر خلال الفترة 13-14/12/2011.

- A.T.Stewart (2001), Accounting Gets Radical Business, 2001, p15.
- Balloni, Antonio Jose, "Challenges and Reflections on Knowledge Society & Sociotechnical Systems", The International Journal of Managing Information Technology, Vol2, No. 1, February, 2010, pp. 21-37.
- Bueno, C, & Sanchez, S,(2003), Knowledge Management In The Emerging Strategic Business Process: Information, Complexity, And Imagination, Journal Of Knowledge Management, 2003, Vol:7, No:2.
- Becker, G. S. (1993). Human Capital. Chicago: University of Chicago Press Combs
- Charles Despres and D. Chanvel, Butterworth Heinemann, Boston, 2000. Op.Cit, p 40.
- D.Anderiessen, The Financial Value of Intangibles, Available on: www.weightlesswealth.com, 2002.

- E. Awad & H.Ghaziri (2004), Knowledge Management, Person Education, Inc, 2004.
- Salah, Abdul latif and Fauziah, SELAMAT, « Intellectual Capital Management in Malaysian Public Listed Companies », International Review of Business Research Papers, Vol N° 2 , March 2007, p 263.
- The Organization For Economic Co-operation and Development (OECD) (1999), Measuring and Reporting Intellectual Capital, Experience, Issues and Prospect Programme Notes and Background to Technical Meeting and policy and Strategy Forum, Paris, 1999.
- Lief Edvinson and M.Malone, Intellectual Capital, Harper Colins, New York, 1997, p147.
- Yogesh Malharta: Measuring Knowledge Assets of A Nation, p3, Available From (<http://www.brint.org>).
- Karl-Erik Sveiby, Method For Measuring Intangibles Assets, Available on: www.sveiby.com/articles, 2001.

PERCEPTION DE L'EMPLOYABILITE PAR LES STAGIAIRES DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE : CAS DE LA WILAYA DE BLIDA

Amine FERROUKHI

Université de Blida

المخلص : يهدف هذا المقال إلى تقديم نتائج استبيان حول إدراك قابلية التشغيل عند متربصين في التكوين المهني العمومي – ولاية البليدة-. أقيمت هذه الدراسة في جوان من سنة 2012 و هدفت إلى جمع معطيات حول متغيرات كيفية مفسرة لقابلية التشغيل. كما يهدف هذا المقال إلى تحليل سلوك المتربصين، الذين يفضلون المقاولتية المدعمة من طرف الدولة عن منصب شغل كأجير.

الكلمات الدالة: القابلية للتشغيل، التكوين المهني العمومي، صعوبة الاندماج المهني

Résumé : En juin 2012, une enquête sur la perception de l'employabilité a été menée, auprès des stagiaires de la formation professionnelle, de la Wilaya de Blida. L'analyse de données révèle l'importance de certaines variables explicatives de l'employabilité. Le présent papier analyse un aspect comportemental des stagiaires. Ces derniers préfèrent l'auto-entrepreneuriat soutenu par l'Etat à la recherche d'un emploi salarié dans une PME/PMI.

Mots clés : L'employabilité, la formation professionnelle publique, difficultés d'insertion.

Introduction:

En Algérie, l'Etat a mobilisé des ressources pour développer la formation professionnelle, renforcer ses institutions publiques et inciter les établissements privés. Durant la dernière décennie, l'administration de la formation professionnelle a réceptionné de nouvelles structures. La capacité d'accueil a été augmentée grâce aux investissements physiques, le recrutement de centaines d'enseignant-formateurs et administratifs. En Algérie, la présentation des bilans se limite généralement aux indicateurs financiers et physiques. Ces indicateurs sont importants. Seulement, ils pourraient être complétés par une panoplie d'indicateurs sur la satisfaction des stagiaires, enseignant-formateurs, entreprises, société civile.... La

mesure de la satisfaction devrait éclairer le décideur public sur les ressources immatérielles, le savoir être des parties prenantes – *stackeholders*- et leurs projections pour le futur. Ces informations qualitatives amènent un éclairage supplémentaire à la politique économique, et améliore certainement la conduite de cette politique.

La Wilaya de Blida se distingue par des activités agricoles et agroalimentaires. Par ailleurs, le programme public de construction des logements dope la demande locale et permet d'avoir des opportunités d'emplois. Malgré ces efforts, les stagiaires de la formation professionnelle rencontrent énormément de difficultés pour trouver un emploi, ceci nous amène à s'interroger sur les contraintes multiples à l'employabilité, qui pourraient être différemment perçues. Les contraintes du chef d'entreprise sont différentes de celles constatées par le stagiaire. Les contraintes perçues par le formateur ne sont pas forcément les mêmes pour l'administrateur de l'institut de formation. Pour la présente étude, nous nous contentons d'explorer la perception de l'employabilité par les stagiaires de la formation professionnelle publique. Notre principale question est la suivante : *Pour les stagiaires de la Wilaya de Blida, quelles sont les contraintes qui empêchent leur employabilité ?* Nous pensons que l'exploration de cette perception est essentielle pour éclairer l'action publique et apporter des éclaircissements sur la spécificité que présente la Wilaya.

1. La formation professionnelle en Algérie

L'Algérie en tant qu'un pays en voie de développement consacre énormément de ressources budgétaires pour le système éducatif. Plus de 26% du budget est alloué au système éducatif ; 14% à l'éducation nationale, 6,5% à l'enseignement supérieur et 5,8% à la formation professionnelle. En comparaison avec les pays de la région, la dépense pour le système éducatif est élevée, ainsi que pour la formation professionnelle. Seulement, l'efficience de cette dépense reste discutable.

Le secteur public de la formation professionnelle suit l'évolution politique et économique du pays. Ce secteur a été affecté par les crises économiques de 1986 et 1993 – manque de ressources budgétaires suite à la baisse des cours de pétrole et gaz- qui révélèrent la fragilité du secteur industriel algérien. Suite à ces crises, 815 entreprises publiques ont été dissoutes et les pertes globales d'emplois uniquement pour la période 1994-97 s'élèvent à 405 000 postes de travail (Musette, Isli, Hammouda, 2002).

Durant les années 1990, l'effritement du secteur industriel public a coïncidé avec une instabilité institutionnelle qui empêchait une relance de l'investissement privé national et étranger. Cette situation désespérante a été gérée par des gouvernements influencés par les recommandations des institutions financières internationales. Ces dernières diffusaient dans le monde des modèles standards. En Algérie, les politiques de déréglementation ont malheureusement encouragé le développement des activités informelles (Bounoua, 2002), qui ne cessent pas de prendre des proportions inquiétantes en milieu urbain. Durant la période 1970-1986, les entreprises publiques manquaient de performance. Mais, ces entreprises pouvaient offrir des opportunités aux stagiaires et suivre l'évolution de la formation professionnelle publique. Seulement, après le rétrécissement du secteur public industriel, le volume des opportunités de stages a remarquablement baissé (selon la Direction de la formation), le secteur privé n'arrive toujours pas à satisfaire les demandes grandissantes de la formation professionnelle publique.

1.2 La formation professionnelle publique à la Wilaya de Blida

La Wilaya de Blida dispose de 10 centres de formation professionnelle CFPA, 05 annexes des CFPA, 04 instituts nationaux de formation professionnelle INSFP et un institut d'éducation professionnelle IEP. L'ensemble des établissements offre plus de trente spécialités destinées aux différents niveaux, du niveau élémentaire au niveau secondaire. Les formations permettent l'obtention d'un certificat-formation qualifiante- ou l'un des diplômes suivants ; certificat d'aptitude professionnelle, brevet professionnel ou brevet de technicien supérieur. Le type de formation peut être résidentiel ou en apprentissage (Annexe 02) .

Pour la formation professionnelle publique, la Wilaya de Blida dispose d'une capacité théorique de 8250 places pédagogiques. La direction de la formation professionnelle a arrêté au 30 juin 2012 une situation de la formation au niveau de la Wilaya de Blida, qui pourrait être résumée ci-dessous :

- Le nombre des diplômés de CFPA et Annexes est de 1196 dont 343 filles ;
- Le nombre des diplômés de l'INSFP est de 699 dont 416 filles ;
- Le nombre des stagiaires en apprentissage 3432 (du niveau 1 à 5) ;

- Le nombre des stagiaires en cours du soir est de 1295.

3. Le cadre théorique d'analyse

Le concept de l'insertion professionnelle est souvent associé à l'employabilité (Williams, 2005), qui exige au travailleur d'être continuellement en apprentissage pour ne pas diminuer ses chances sur le marché du travail. L'Etat est en partie responsable de l'amélioration de l'employabilité des citoyens. L'Etat à travers sa politique économique devrait inciter à la formation d'individus employables « *Outcomes* » et non pas des sortants diplômés « *Outputs* » d'un système de formation.

L'employabilité est un concept dynamique et polysémique, dynamique parce qu'il nécessite une redéfinition continuellement adaptée aux environnements évolutifs du travail, polysémique puisque nous disposons d'une multitude de définitions venants de différentes disciplines sociales et humaines. Hall et Mirvis (1995) ont bien expliqué cette caractéristique de l'employabilité, selon eux le travailleur doit s'adapter et donner plusieurs visages professionnels. L'employabilité est une construction psychosociale (Mel Fugate, Angelo J. Kinicki and Blake E. Ashforth, 2004), une construction sensible aux conditions matérielles et immatérielles du travailleur. Les politiques avancent souvent l'objectif de réduction du chômage et amélioration de l'employabilité. Cette dernière devient un résultat de l'action gouvernementale.

L'employabilité est également identifiée en trois dimensions :

- La dimension de l'identité professionnelle qui présente le moi du travailleur, ses espoirs et craintes, par lesquelles le travailleur définit un contexte de travail particulier ;
- La dimension de l'adaptabilité personnelle qui donne une idée sur les facultés d'une personne à évoluer pour satisfaire une demande de travail spécifique ;
- La dimension du capital social et humain : Le capital social indique la capacité du travailleur à tirer profit des différents réseaux –professionnels et sociaux - pour réaliser des objectifs professionnels. Par ailleurs, le capital humain présente l'ensemble des atouts tels que l'âge et la qualité de l'éducation (Wanberg, Watt, & Rumsey, 1996). Pour Becker (1975), la qualité des stages, de l'expérience professionnelle et des capacités cognitives sont déterminantes du capital humain.

La littérature sur le sujet est abondante, le document (OCDE, 2004) synthétise plusieurs travaux sur l'orientation professionnelle et politique publique. Ce document fait également référence aux réformes administratives nécessaires. Les travaux de (Watts & Fretwell, 2004) approfondissent cette thématique pour les pays en voie de développement. Par ailleurs, Worth (2003) s'est intéressé à une nouvelle éthique pour l'employabilité des jeunes chômeurs.

4. Méthodologie

La direction de la formation professionnelle (Wilaya de Blida) n'effectue pas d'enquête sur la satisfaction des stagiaires, en fin de formation. Cette direction ne dispose pas de bases de données exploitables sur la formation professionnelle, ni sur l'insertion professionnelle ou l'employabilité. A cet effet, nous choisissons une méthode d'enquête non aléatoire à cause de l'inexistence d'une base de sondage. La méthode non aléatoire est surtout employée pour obtenir un éclairage rapide et sommaire, afin d'initier des recherches plus approfondies. Nous avons été amenés à enquêter les stagiaires, appartenant aux deux principaux centres de formation publique à Ouled Yaich, situés à la périphérie de la ville de Blida. Cette enquête nous fournira l'ensemble des variables ordinales. Les réponses des questionnés sont sur une échelle de Likert. La variable -difficultés d'insertion ou employabilité- pourrait être expliquée par trois familles de variables explicatives. Ces variables nous permettent de tester nos hypothèses :

- Le manque de qualité de la formation est à l'origine des difficultés d'insertion des stagiaires (la qualité est mesurée par l'appréciation des enseignements, documents pédagogiques, savoir-faire primaires en atelier et pertinence de la formation)
- Le monde des entreprises ne s'intéresse pas à la formation (Absence de relation contractuelle entre le centre de formation et les entreprises, manque de concertation dans la structuration des programmes et manque d'implication des maîtres de stage au sein des entreprises).
- Le soutien accordé aux primo-demandeurs d'emplois et créateurs de TPE (Très petites entreprises) représente une contrainte pour l'emploi salarié au sein des entreprises existantes (PME & PMI).

Suite à une étude qualitative, les stagiaires questionnés ont principalement soulevé ces trois familles d'hypothèses, énoncées ci-dessus. Ceci nous a incités à vérifier ces hypothèses pour un échantillon de 69 stagiaires, appartenant aux deux principaux centres de formation professionnelle à Blida.

Table 01 : échantillon de l'enquête

	CFPA – Filles-	CFPA –Garçons-
Effectif des enquêtés	35	34

SOURCE : enquête, juin 2012.

Résultats :

L'étude statistique utilise des variables ordinales fournies par l'enquête statistique ; V0 : difficultés d'insertion, V1.1 : l'appréciation de l'enseignement, V1.2 : pertinence de la formation V1.3 : documents pédagogiques, V1.4 : savoir faire primaire en atelier, V2.1 : absence de relation contractuelle entre le centre de formation et les entreprises, V2.2 : manque de concertation dans la structuration des programmes, V2.3 : manque d'implication des maitres de stage au sein des entreprises, V3 : les soutiens accordés aux primo-demandeurs d'emplois. Ces variables représentent les jugements des enquêtés exprimés sur une échelle de Likert. L'information donnée peut être traitée par la méthode ACP (analyse en composante principale). La lecture des résultats nous amène à constater les points suivants :

* l'indice KMO (Kaiser –Meyer-Olkin) est appréciable (0,87), également le test Bartelett est significatif (annexe : indice KMO et test Bartelett) ;

* Les deux composantes expliquent plus de 80% de la variance (annexe : variance expliquée totale) ;

* Les sous –hypothèses de la première famille sont vérifiées, exceptés la sous hypothèse sur la qualité des documents pédagogiques (annexes : matrice de corrélation, diagramme des composantes après rotation-varimax) ;

* La deuxième famille d'hypothèses explique parfaitement les difficultés de l'insertion

* La troisième hypothèse est vérifiée. Les facilités accordées à la création des très petites entreprises n'incitent pas les stagiaires à intégrer le monde de l'entreprise. Le niveau de difficulté à l'insertion est positivement corrélé à l'appréciation du niveau de facilité accordée aux stagiaires, pour la création des très petites entreprises (annexes : matrice de corrélation, diagramme des composantes après rotation- varimax-).

Conclusion :

L'étude de l'employabilité perçue par les stagiaires se justifie. L'information qui semble subjective, apporte un éclairage supplémentaire sur le phénomène de l'employabilité. L'étude révèle l'importance de certaines variables explicatives de l'employabilité chez le stagiaire de la Wilaya de Blida. Cette étude révèle également l'importance de la coopération et concertation entre les acteurs. Les stagiaires questionnés imputent la faible employabilité, au manque d'implication des maîtres de stage. Le manque de concertation entre institut de formation et entreprises, affecte négativement l'employabilité des stagiaires. L'étude montre aussi l'importance des innovations pédagogiques, nécessaires pour la motivation et l'acquisition des connaissances utiles au profit des stagiaires.

Le soutien public accordé aux auto-entrepreneurs, ne nous paraît pas judicieux. Nous pensons que cette politique démotive les stagiaires à mener une carrière professionnelle en entreprise, affecte le développement du savoir-faire en entreprise, et installe une pénurie durable de main d'œuvre qualifiée. Devant la facilité de création des très petites entreprises, l'institution de la formation professionnelle publique se trouve dans une situation particulière, qui est de former des stagiaires intéressés essentiellement par l'auto-entrepreneuriat, et ne pas répondre aux besoins qualitatifs des grandes entreprises algériennes. Ceci confirme l'indisponibilité de la main d'œuvre qualifiée, considérée comme contrainte majeure pour le climat des affaires en Algérie.

A titre indicatif, la présente étude nous donne une matière à réfléchir. Mais, il serait souhaitable de l'élargir aux autres Wilayas du pays. Nous

pensons aux Wilayas d'Alger, Bejaïa, Ouargla, Illizi, Tamanrasset, Oran, Skikda, Sétif et Tlemcen. Ces Wilayas représentent des centres d'activités économiques, ou il serait utile d'étudier l'employabilité des stagiaires de la formation professionnelle. Ces enquêtes nous permettent de constituer une première base de données des indicateurs qualitatifs de l'employabilité des stagiaires, de la formation professionnelle en Algérie.

Annexe 01

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
V0	3,666666667	1,511394629	69
V1.1	4,014492754	1,254319052	69
V1.2	3,579710145	1,499076158	69
V1.3	3,043478261	1,69284639	69
V1.4	4,507246377	0,917528464	69
V2.1	3,68115942	1,460184856	69
V2.2	3,608695652	1,487372252	69
V2.3	3,623188406	1,496087538	69
V3	3,608695652	1,487372252	69

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		0,872899881
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approché	1164,191042
	Ddl	36
	Signification	4,5982E-221
Qualité de représentation		
	Initial	Extraction
V0	1	0,988800893
V1.1	1	0,098196129
V1.2	1	0,953290688
V1.3	1	0,673699011
V1.4	1	0,646140524
V2.1	1	0,950979563
V2.2	1	0,978365612
V2.3	1	0,981155661
V3	1	0,962635804

Matrice de corrélation

		V0	V1.1	V1.2	V1.3	V1.4	V2.1	V2.2	V2.3	V3
Corrélation	V0	1	0,27408786	0,97576403	0,06322493	0,229766	0,96399293	0,98126158	0,98421687	0,98126158
	V1.1	0,274087863	1	0,24573644	0,04125326	0,03203764	0,23540844	0,24744162	0,25372318	0,2632066
	V1.2	0,975764026	0,24573644	1	-0,0680277	0,22142721	0,93890711	0,96064889	0,95780862	0,95405339
	V1.3	0,063224928	0,04125326	-0,0680277	1	0,26962953	0,04785305	0,05738977	0,04569485	0,09827363
	V1.4	0,229766003	0,03203764	0,22142721	0,26962953	1	0,25420927	0,23378927	0,23770627	0,22301341
	V2.1	0,963992928	0,23540844	0,93890711	0,04785305	0,25420927	1	0,96415541	0,9674169	0,9438419
	V2.2	0,981261584	0,24744162	0,96064889	0,05738977	0,23378927	0,96415541	1	0,99676062	0,96011561
	V2.3	0,984216872	0,25372318	0,95780862	0,04569485	0,23770627	0,9674169	0,99676062	1	0,96371724
V3	0,981261584	0,2632066	0,95405339	0,09827363	0,22301341	0,9438419	0,96011561	0,96371724	1	
Signification (unilatérale)	V0		0,011334	3,3832E-18	0,30288949	0,02876866	3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18
	V1.1	0,011333997		0,02091173	0,36822494	0,39691905	0,02575625	0,02018953	0,01770508	0,01444066
	V1.2	3,38317E-18	0,02091173		0,28931015	0,03373877	3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18
	V1.3	0,302889492	0,36822494	0,28931015		0,01253039	0,34809849	0,31975195	0,35463731	0,21088448
	V1.4	0,028768661	0,39691905	0,03373877	0,01253039		0,01752396	0,02659304	0,02460582	0,03274362
	V2.1	3,38317E-18	0,02575625	3,3832E-18	0,34809849	0,01752396		3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18
	V2.2	3,38317E-18	0,02018953	3,3832E-18	0,31975195	0,02659304	3,3832E-18		3,3832E-18	3,3832E-18
	V2.3	3,38317E-18	0,01770508	3,3832E-18	0,35463731	0,02460582	3,3832E-18	3,3832E-18		3,3832E-18
	V3	3,38317E-18	0,01444066	3,3832E-18	0,21088448	0,03274362	3,3832E-18	3,3832E-18	3,3832E-18	

Déterminant = 1,320E-08

A

Variance expliquée totale

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées			Somme des carrés pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	5,97658	66,40642271	66,4064227	5,9765804	66,40642271	66,4064227	5,93660549	65,96228322	65,9622832
2	1,25669	13,963176	80,3695987	1,25668584	13,963176	80,3695987	1,29665839	14,40731548	80,3695987
3	0,96768	10,75197173	91,1215704						
4	0,63414	7,046038378	98,1676088						
5	0,06713	0,745892402	98,9135012						
6	0,04512	0,501338384	99,4148396						
7	0,04118	0,457522368	99,872362						
8	0,00891	0,09901072	99,9713727						
9	0,00258	0,028627313	100						

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Annexe 02 : Etablissements de formation à la Wilaya de Blida

Etablissement	Spécialités	Etablissement	Spécialités	Etablissement	Spécialités
CFPA Mouzaia	*Informatique *installation sanitaire et gaz, *couture	INSFP en industrie agroalimentaire	*Contrôle de qualité dans l'industrie agroalimentaire *Traitement des eaux * Gestion et économie de l'eau	CFPA Larabaa	*Installation sanitaire et gaz *Maçonnerie
CFPA Bouinan	*Informatique, *électronique industrielle, *comptabilité			CFPA Mouzaia	*Couture *Installation sanitaire et gaz
CFPA Chebli	*informatique, * Broderie *Menuiserie *installation sanitaire et gaz * Peinture et vitrerie	INSFP Bougara	*Cultures maraichères *paysagiste * Arboriculture *Production animale *Gestion et recyclage des déchets	CFPA El Affroun	*Maçonnerie *Menuiserie bâtiment *Coffrage ferraillage *Peinture et vitrerie *Serrurerie et feronnerie *Magasinier
CFPA Ouled Yaich garçon	*Electronique *Topographie * Suivi des réalisations dans le bâtiment	INSFP en arts et industries graphiques	*Infographique * Informatique : développeur Web	Annexe de la CHIFFA	Couture
CFPA Boufàrik	*Mécanique *Tôlerie	CFPA Maizi Ouled Yaich	*Tailleur *Broderie *Cuisine des collectivités *Pâtisserie *Boulangerie et viennoiserie *Maroquinerie *Coiffure Dames	Annexe Oued Elalleug	Couture

Source : Direction de la formation professionnelle de la Wilaya de Blida

Bibliographie

- **Becker, G. S. 1975.** *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education* (2nd ed.). New York: Columbia University Press. USA.
- **Bounoua, C. Juin 2002 .** *Processus d'informalisation de l'économie algérienne et économie de marché: éléments d'une problématique.* Communication aux XIIes journées d'étude du Gratice, Paris.
- **Direction de la formation professionnelle, 2012.** *Guide de la formation professionnelle*, document photocopié, Blida.
- **Hall, D. T., & Mirvis, P. H. 1995.** *The new career contract: Developing the whole person at midlife and beyond.* *Journal of Vocational Behavior*, 47, 269–289.USA.
- **Mel Fugate, Angelo J. Kinicki, and Blake E. Ashforth .2004.** *Employability: A psycho-social construct, its dimensions, and applications,* *Journal of vocational Behaviour* . 65, 14-38. USA.
- **Musette ; Isli & Hammouda, N. E, les 27, 28 et 29 avril 2002.** *Marché du travail et emploi en Algérie: éléments pour une politique nationale de l'emploi.* Communication à la Conférence Euro-Maghrébine organisée par le ministère de la formation professionnelle et le Bureau de l'OIT à Alger sur le thème «La Formation, l'emploi et l'employabilité».
- **OCDE, 2004.** *Orientation professionnelle et politique publique : comment combler l'écart*, Paris.
- **Wanberg, C. R., Watt, J. D., & Rumsey, D. J. 1996.** *Individuals without jobs: An empirical study of jobseeking behavior and reemployment.* *Journal of Applied Psychology*, 81, 76–87. UK.
- **Watts, A.G. and D. Fretwell. 2004 .***Public Policies for Career Development. Case Studies and Emerging Issues for Designing Career Information and Guidance Systems in Developing and Transition Economies*, World Bank, Washington.
- **Williams, C.2005.** *The discursive construction of the competent learner-worker, from Key Competencies to employability skills,* *Studies in Continuing Education*, 27: 1, pp 33 – 49. London.
- **Worth, S. 2003.** *Adaptability and Self-Management: A New Ethic of Employability for the Young Unemployed?* *Journal of Social Policy* Vol. 32, No. 4, pp 607 – 621. London.

Aperçus sur la politique de gestion de taux de change en Algérie au lendemain de la transition vers la flexibilité.

Chérif BEGGA

Abdelhamid MERGHIT

Université de Sétif

Résumé

La politique de gestion de taux de change en Algérie a basculé dans un premier temps d'un taux de change fixe par rapport au Franc français, et depuis 1974 à un panier de monnaies des principaux partenaires commerciaux du pays. En octobre 1994, l'Algérie a abandonné la parité fixe pour laisser flotter le dinar, alors un régime de flottage dirigé a été mis en place. L'ambition de cet article est d'analyser l'évolution de régime de change de dinar, notamment après le mouvement vers la flexibilité des changes.

Mots-clés : Régime fixe-change Flexible -Transition-reformes économiques – Dinar Algérien-

المخلص

لقد عرفت سياسة إدارة سعر الصرف في الجزائر مرحلتين بارزتين في تاريخ تطورها، تميزت المرحلة الأولى بتبني نظام الصرف الثابت حيث تم ربط سعر صرف الدينار إلى الفرنك الفرنسي ثم التحول ابتداء من 1974 إلى الربط بسلة عملات لأهم الشركاء التجاريين . وابتداء من أكتوبر 1994 تم التخلي عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو ترتيبات أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف تجسدت في التعويم الموجه للدينار. تحاول هذه الورقة تحليل تطور نظام الصرف في الجزائر ولاسيما في ظلها تحركها نحو نظام الصرف المرن.

الكلمات الدالة: نظام الصرف الثابت-نظام الصرف المرن-الانتقال-الإصلاحات الاقتصادية-الدينار الجزائري.

INTRODUCTION

Depuis l'effondrement du système de Bretton Woods des taux de change fixe en 1973 et l'adoption du deuxième amendement aux statuts du FMI, les pays membres sont libres d'adopter le régime de change de leur choix entre un régime fixe ou flottant ou une solution intermédiaire. Toutefois, la transition vers des régimes de change plus flexibles a été la tendance générale caractérisant l'évolution des régimes de change dans les pays en développement. Les régimes fixes chutent de presque 87% en 1975 à presque 50% en 1996¹.

A l'instar des autres pays en développement, l'Algérie a été forcée de passer à un régime de change flottant depuis octobre 1994. Avant, durant la période d'économie planifiée un régime de taux de change fixe était pratiqué, et la politique du taux de change a basculé dans un premier temps d'un taux de change fixe par rapport au Franc français, et depuis 1974 à un panier de monnaies des principaux partenaires commerciaux du pays.

Cependant, la transformation de l'économie Algérienne d'une économie planifiée à une économie de marché, a nécessité des réformes économiques structurelles, afin de s'adapter aux réalités de marché. Toutefois, le programme d'ajustement structurel appuyé par le FMI (1994 - 1998) et adopté par l'Algérie vise, en principe la transition de l'économie Algérienne vers l'économie de marché. En matière de taux de change, la fixation du cours du dinar est, depuis 1995, laissée au marché des changes dans le cadre de flottement dirigé de dinar, ainsi l'objectif principal de la politique de change est le maintien de la stabilité du taux de change effectif réel afin d'améliorer la Compétitivité d'exportations hors hydrocarbures.

Il faut savoir qu'avec l'assouplissement de la politique de change en Algérie, et pour satisfaire aux conditions préalables d'un régime de flottement, des progrès institutionnels considérables en ont été accomplis en matière de création d'un marché des changes, ainsi qu'à l'établissement de la convertibilité courante de dinar, et la mise en place des mécanismes de gestion de risque de change notamment le marché de change à terme.

L'analyse de la politique de change en Algérie revient à étudier son évolution à travers l'orientation de la politique économique en général, et notamment vers la libéralisation du commerce extérieur et le passage à l'économie de marché depuis le milieu des années 1990. Donc, pour discuter cette évolution, le présent papier est structuré comme suit : la section 1 analyse l'expérience Algérienne avec le régime de change fixe. Section 2

examine le mouvement vers la flexibilité de change en Algérie dans le cadre de flottement dirigé de dinar.

Section 1 : Le régime du taux de change fixe (1962-octobre1994)

Après son indépendance en 1962, l'Algérie est devenue membre de fonds monétaire internationale (FMI) en 26septembre 1963.En quête de son autonomie monétaire l'Algérie qui appartenait à la zone Franc, institue le Dinar algérien par la loi n° 64-111 du 10 Avril 1964. Il est coté alors à raison de 1 Dinar pour 1Franc français, et la valeur du Dinar est définie par 180 milligrammes d'or fin.Ainsi, L'Algérie avait choisi la non convertibilité de sa monnaie.²

Selon le professeur Hocine benissad ³ ce régime de change basé sur le rattachement fixe de dinar au franc français(cf.Tab.1) a mal servi l'économie Algérienne, parce que il faut savoir qu'au milieu des années 1970 après le premier choc pétrolier ayant suscité une forte majoration du prix du pétrole, la parité du dollar (devenue libre, flottante, en 1973) s'est fortement dépréciée, occasionnant de sévères manques à gagner (en dinars) à Sonatrach, car à l'époque, un taux de change fixe liait le dinar au franc français, de sorte que toute dépréciation sur le marché international des changes du dollar vis-à-vis du franc signifiait aussi dépréciation du dollar par rapport à notre monnaie.

Tab 1: Evolution de taux de change de dinars contre le francs Français 1964-1973

	1964	66	68	69	70	71	72	73
Dinars/Francis	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871
1964=100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1

Source : Banque d'Algérie

À compter de janvier 1974, le taux de change du dinar algérien a été rattaché à un panier de monnaies, ce qui n'empêchait pas des rajustements de temps à autres. Au sein du panier de monnaies, le dollar EU possédait un coefficient de pondération relativement élevé en raison de l'importance des recettes provenant des exportations de pétroles et des paiements au titre du service de la dette⁴. Le nouveau régime de change fixe la parité du dinar à

l'aide d'un panier de 14 devises. Ces monnaies sont d'ailleurs choisies à la fois en fonction de leur degré d'utilisation dans nos transactions commerciales et financières internationales. Ces monnaies, sont : le Dollar Américain :USD, le schilling Australien :ATS, le Franc Français :FRF, le Franc Belge :BEF, la Couronne Danoise :DKK, la Couronne Norvégienne :NOK, la Couronne Suédoise :SEK, le Deutsche Mark :DEM, la Lire Italienne :ITL, le Florin des Pays-Bas :NLG, la Livre Sterling :GBP, la Peseta Espagnole :SPP, le Franc Suisse : CHF et le Dollar Canadien :CAD.

L'avantage de cette technique de détermination de taux de change de dinar est qu'elle permet ainsi d'amortir les chocs des fluctuations de change à travers les parités des différentes monnaies composant le panier, du fait que certaines d'entre elles ont plutôt tendance à évoluer à la hausse, alors que les autres évoluent plus à la baisse. Donc cela permet un meilleur contrôle sur l'équilibre du taux de change du dinar⁵.

Généralement, Le taux de change du Dinar était stable (*cf.* Tab.2), et cette stabilité était nécessaire pour un pays qui avait opté pour une stratégie de développement rapide de l'industrie lourde. Munis d'un contrôle des changes rigide, le taux de change ne formait pas un obstacle devant cette stratégie, d'autant plus qu'aucune autre exportation hors hydrocarbure n'était encouragée, ni même promue⁶.

Tab 2: Evolution de taux de change de dinars contre le dollar EU 1970-1990.

1970	4.940	1977	4.150	1984	4.980
1971	4.940	1978	3.970	1985	5.030
1972	4.480	1979	3.850	1986	4.700
1973	3.960	1980	3.840	1987	4.870
1974	4.180	1981	4.320	1988	6.730
1975	3.950	1982	4.590	1989	8.030
1976	4.160	1983	4.790	1990	12.02

Source : Rapport de la Banque Centrale, Algérie, Mars, 1991.

Il faut savoir que pendant le socialisme, la monnaie n'avait qu'un rôle secondaire. Le taux de change est devenu un des instruments de planification et de gestion centrale. Le taux de change officiel était surévalué de manière permanente avec une forte segmentation du marché de change. Ce dernier est caractérisé par des taux de change multiples pour les entreprises et pour les particuliers. Parallèlement, l'inconvertibilité de dinar et le contrôle administratif des changes, ont provoqué le développement d'un marché noir des changes, qui permettait de satisfaire les besoins des résidents en devises. Ainsi le taux d'inflation supérieur et la segmentation du marché des changes augmentaient rapidement le spread entre le taux de change officiel et celui du marché noir qui est devenu une institution importante et populaire, un indicateur d'état de l'économie.

En 1986, l'économie algérienne a subi un choc pétrolier inverse, dont les conséquences ont été une chute radicale des recettes d'exportation, ce qui a poussé les autorités publiques à multiplier les restrictions à l'importation (renforcement du contrôle des changes). Toutefois, ces restrictions n'offrent pas la possibilité de satisfaire les besoins des résidents en matière de devises étrangères sur le marché officiel de change, ce qui a provoqué l'émergence du phénomène des marchés parallèles des changes.

Pour faire face à ce choc pétrolier, la Banque d'Algérie a adopté une politique de taux de change active et, de 1986 à 1988, le dinar algérien s'est déprécié de 31 % par rapport à son panier de monnaies. Entre 1989 et 1991, on a laissé le dinar algérien se déprécier de plus de 200 % en termes nominaux pour pallier la détérioration des termes de l'échange enregistrée au cours de cette période. En 1991, dans une tentative de réajustement des prix intérieurs relatifs, le Dinar algérien a été dévalué d'environ 100% pour chiffrer une valeur de 22 Dinars pour 1 Dollar américain⁷.

Entre octobre 1991 et la fin de 1993 le dinar algérien s'est apprécié de 50 % en termes réels, suite aux chocs défavorables des termes de l'échange et des politiques budgétaires et monétaires expansionnistes qui se sont traduits par un taux d'inflation constamment supérieur à celui des partenaires commerciaux de l'Algérie. Ainsi l'écart entre le marché officiel et le marché parallèle s'est encore creusé. Au cours de la période 1991–1994, le taux moyen de dépréciation nominale annuelle a été de 4 %, ce qui a porté la valeur du dinar algérien à environ 24 dinars par dollar EU sur les marchés officiels de change. Cette relative stabilité du taux nominal ne correspondait pas aux fondamentaux de l'économie. Ainsi durant l'année 1994, suite à la mise en œuvre d'un programme d'ajustement structurel (PAS) appuyé par le FMI (1994-1998), le dinar a subi deux

dévaluations successives importantes entre avril et septembre 1994 de 70 % au total. L'objectif de la dévaluation et de corriger l'appréciation réelle précédente du dinar algérien et de réduire l'écart entre le taux du marché parallèle et le taux officiel⁸.

Section .2 Le passage au régime de change flottant (Depuis octobre 1994)

Pour redressé l'économie Algérienne et corriger toutes les déséquilibre constatés pendant le socialisme, les autorités ont obligé de mené un vaste chantier de reformes économiques sous la supervision du FMI. Une partie du programme de reforme était, comme dans d'autres expériences similaires, l'abandon de taux de change fixe et le mouvement vers un taux de change déterminé par le marché.

Cependant, depuis octobre 1994, la fixation du cours du dinar est, en principe, laissée au marché des changes (flottement dirigé). Ce mouvement vers la flexibilité des change en Algérie impose aux autorités de satisfaire aux conditions préalables d'un régime de flottement, tel que la création d'un marché interbancaire des changes, la mis en œuvre de la convertibilité courante de dinar, ainsi que développement des mécanismes de gestion de risque de change pour faire face a la volatilité potentielle de taux de change de dinar contre les autres devises étrangères.

1. L'objectif de la nouvelle politique de change

Sur la base de la classification officielle publiée dans *International Financial Statistics* du FMI, l'Algérie applique un régime du flottement dirigé sans trajectoire préfixée. Dans le cadre du ce régime, le taux de change est en flottement et la banque centrale influe activement sur les mouvements du taux de change à travers des interventions sur le marché des changes, sans indiquer des objectifs clairs et quantifiables ni s'engager à annoncer auparavant la trajectoire ciblée du taux de change.

Toutefois, depuis 1995, la politique de change de l'Algérie a pour objet de maintenir un taux de change réel stable (*cf.* Fig.1) par rapport à un panier de monnaies pondérées selon l'importance relative des principaux compétiteurs et partenaires commerciaux. Le taux de change effectif réel est en fait un indicateur synthétique de la position concurrentielle de l'Algérie par rapport à ses quinze principaux pays partenaires commerciaux, représentant 88 % des échanges globaux en référence à une année de base (1995) ⁹. Le maintien de la stabilité du taux de change effectif réel est

primordiale pour promouvoir la Compétitivité de exportations hors hydrocarbures.

Figure 1: Evolution trimestrielle de taux de change effective réel de dinars 1995-2009. (2000=100)



Source : établi par nous même a partir des données statistiques de FMI.

Il faut savoir qu'avant la création de marché interbancaire de change en 1996, le régime de flottement dirigé a été mis en vigueur au moyen de séances de fixing journalières mise en place, en octobre 1994, entre la Banque d'Algérie et les représentants des banques commerciales, détenues au niveau de la Banque d'Algérie.. Le taux de change, était déterminé au moyen des adjudications¹⁰. cette procédure permettait aux banques commerciales de se familiariser avec les opérations du marché des changes prévu pour l'année 1996.

.2. la création de marché interbancaire de change

Le marché interbancaire des changes a été établi en 1996, par l'intermédiaire du règlement No.95/08 du 23décembre1995 relatif au marché interbancaire, pour permettre une libre détermination du taux de change. Le marché interbancaire des changes regroupe la Banque d'Algérie en tant que membre offreur de devises, les banques commerciales, les établissements financiers et les intermédiaires agréés en tant que demandeurs de devises¹¹. Sur ce marché sont traitées toutes les opérations

de changes (vente et achat) entre la monnaie nationale et les monnaies étrangères librement convertibles, constituant ainsi le lieu de détermination des cours de change par la confrontation de l'offre et de la demande. Ce marché comprend deux compartiments à savoir : le marché interbancaire de change au comptant (spot market), et le marché à terme (forward market)¹².

3. la mis en œuvre de la convertibilité courante du dinar

Le processus de convertibilité du dinar pour les transactions extérieures courantes a été évolué parallèlement à la libéralisation du commerce extérieur et des paiements courants engagés au début des années 1990. la première étape de la convertibilité commerciale du dinar entamée dès 1991, a été véritablement mise en œuvre en 1994, car la libéralisation des paiements au titre des importations a été effective dès cette année ¹³.

La seconde étape dans le processus de convertibilité courante du dinar a été entamée en juin 1995, avec l'autorisation des dépenses de santé et d'éducation. Ces dépenses dites "transactions courantes invisibles" sont autorisées sur pièces justificatives et dans la limite de montants annuels. Ensuite les dépenses pour voyage à l'étranger des nationaux, quant à elles ont été autorisées en août 1997. Ce droit de change a complété le processus de convertibilité du dinar au titre des transactions extérieures courantes, qui est effectif depuis le 15 septembre 1997. Ce qui a permis à l'Algérie, en tant que pays membre du Fonds Monétaire International depuis septembre 1963, d'adopter en septembre 1997 les dispositions de l'Article VIII des statuts du Fonds Monétaire International ¹⁴.

En 2007, le cadre législatif de convertibilité courante en Algérie a été renforcé par le règlement n° 07-01 du 03 février 2007, relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger. En vertu de l'article 3 de ce règlement la convertibilité touche toutes les opérations courantes de la balance des paiements (biens, services tous facteurs confondus, et les transferts sans contrepartie)¹⁵.

Concernant la libéralisation de comptes capital, la liberté des mouvements des capitaux est soumise à un contrôle strict par les services du contrôle des changes de la banque d'Algérie. toutefois, il faut noter qu'en 2005 la Banque d'Algérie a adopté de nouvelles mesures qui facilitent le transfert au titre des dividendes, bénéfices, produits de la cession des investissements étrangers, jetons de présence et tantièmes pour les administrateurs étrangers. Les demandes de transferts ne sont ainsi plus instruites par les services de la Banque d'Algérie depuis que délégation a été

donnée aux banques commerciales agréées pour le traitement de ces demandes à leur niveau¹⁶.

4. le développement des mécanismes de couverture de risque de change

Dans une économie ouverte, toute entreprise, même celle qui est active exclusivement sur le marché domestique, est exposée au risque de change, lorsque le taux de change varie constamment comme c'est le cas en régime flexible, car elle est confrontée à des moyens d'échange qui diffèrent d'un pays à l'autre. C'est pour cela que de nombreux pays hésitent encore à laisser flotter leur monnaie par crainte de fluctuations excessives des taux de change, surtout ceux où les bilans sont exposés au risque de change. Donc, pour les pays qui cherchent à sortir dans de bonnes conditions d'un régime de parité fixe elles doivent contenir les risques de change dans tous les secteurs de l'économie à travers le développement des mécanismes de gestion du ce risque.

En ce qui concerne L'Algérie, le problème du risque de change s'est posé rapidement et avec acuité parallèlement avec le processus d'instauration de l'économie de marché et la libéralisation du commerce extérieur, des prix et du taux de change. Ainsi, dès août 1991, un mécanisme de change à terme a été mis en place par la Banque d'Algérie pour permettre aux opérateurs économiques de se couvrir contre le risque de change. Ce mécanisme a été, cependant, supprimé en avril 1994 suite à la mise en œuvre du programme de stabilisation, et remplacé par l'établissement d'un marché interbancaire de change en 1996. Toutefois, ce marché est resté lettre morte, selon un rapport du conseil nationale économique et social¹⁷.

Pour rattrapée le retard enregistré en matière de gestion de risque de change, la Banque d'Algérie a pris en mois d'octobre 2011, de nouvelles mesures pour activer le rôle des banques sur le marché interbancaire des changes notamment en matière de couverture du risque de change au profit des entreprises¹⁸. Ces mesures sont destinées à la promotion des exportations hors hydrocarbures et à l'amélioration de l'environnement de l'entreprise, dont se sens, le conseil de la monnaie et de crédit(CMC) a édicté un règlement modifiant et complétant les dispositions de l'articles 61 du règlement n° 07-01 du 3 février 2007 relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises. En particulier, le délai de rapatriement des recettes d'exportations hors hydrocarbures a été porté à 180 jours, contre 120 jours. Le CMC a procédé

également à la modification de deux instructions l'une relative au marché interbancaire des changes et l'autre à l'augmentation du taux de rapatriement des recettes d'exportation hors hydrocarbures¹⁹. Aux termes de la première instruction, la Banque d'Algérie autorise les banques à effectuer entre elles des opérations de prêt et d'emprunt en devises librement convertibles sur le marché interbancaire des changes, et qui peuvent porter sur une période allant jusqu'à 180 jours. Ces opérations doivent être dédiées exclusivement à la couverture du risque de change sur les opérations d'importation et d'exportation de biens.

La deuxième instruction concerne la modification de l'ancienne instruction portant sur le pourcentage des recettes d'exportation hors hydrocarbures et produits miniers effectivement rapatriés pouvant être utilisés librement à la discrétion des exportateurs et sous leur responsabilité. Ainsi, le taux de rapatriement passe désormais de 20 à 40% de la part des recettes d'exportation ouvrant droit à l'inscription au compte devises de l'exportateur.

CONCLUSION

Après une longue période d'adoption d'un régime de change fixe, les autorités Algériennes sont obligées en octobre 1994 de passer vers la flexibilité de change sous forme de flottement dirigé de dinars, suite à la mise en œuvre d'un programme d'ajustement structurel (1994 - 1998) appuyé par le FMI qui vise en principe la transition de l'économie Algérienne vers l'économie de marché. Il reste maintenant de savoir si ce mouvement vers la flexibilité fournit certains avantages pour le pays et donc sert bien l'économie nationale. La réponse à cette question mérite une étude analytique essayant de vérifier la solidité de la thèse reliant les performances économiques à la flexibilité voire le flottement de taux de change dans le cas algérien.

Notes et références bibliographiques

¹ Caramazza F, Jahangir A,(1998),”Fixed or Flexible?Getting the exchange rate right in the 1990’s” *IMF economic issue*,N° 13,p.2.

² Benyoussef F,(2006), *La politique de change en Algérie (avec référence a l’Albanie)*,Memoire de Magistère, Université d’Alger, p.112.

³ Benissad H, (2012),“Le taux d’inflation affiché ne correspond pas à la deterioration du pouvoir d’achat “,*le quotidien ELWATTAN* du 26 janvier.

⁴ Fonds Monétaire International,(2006) , Algérie:Questions choisies.*Rapport du FMI* ,N°.05/52,p.82.

⁵ Benissad H ,(2005) ,“La politique de change a connu des avancées prudentes” , *le quotidien ELWATTAN*, No.16982, du 11avril.

⁶ Benyoussef F, Op.Cit,p.112.

⁷ Fonds Monétaire International, Op.Cit, pp.82-83.

⁸ Ibid.

⁹ Banque d’Algérie, *Evolution économiques et monétaires en Algérie* : 2010,p.45.

¹⁰ Benlhafsi A,(2001), “Extraversion économique et risque de change”, *revue sciences humaines*, université, de Constantine, No.16, décembre,p.99.

¹¹ Banque d’Algérie, (2001), *Présentation du marché interbancaire de change*. in : www.bank-of-Algeria.dz/marcheintl.html.

¹² Instruction No.79/95du 27décembre 1995 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

¹³ Banque d’Algérie, *Note sur le contrôle de change et la convertibilité du dinar*, Mars2001.in :

<http://www.bank-of-Algeria.dz/docs1.html>.

¹⁴ Ibid.

¹⁵ Article 03 du règlement n° 07-01 du 03 février 2007 relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l’étranger.

¹⁶ KPMG Algérie,(2011) ,*Guide investir en Algérie*,p.102.

¹⁷ Conseil National Economique et Social,(2005), *Regards sur la politique monétaire en Algérie*, 26^{ème} session plénière,p.108.

¹⁸ Banque d’Algérie, *Evolution économiques et monétaires en Algérie* 2011 ,p.60.

¹⁹ Pour plus de details Cf :

-Instruction N°04/2011 du 19/11/2011 modifiant et complétant l’instruction 79/95 du 27décembre 1995 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

- Instruction N°05/2011 du 19/11/2011 modifiant les dispositions de l’instruction 22/94du 12avril 1994modifié et complété, fixant le pourcentage des recettes d’exportation hors hydrocarbures et produits miniers ouvrants droit a l’inscription au (X) compte(s) devises des personnes morales.

INTEGRATION FINANCIERE MAGHREBINE : DEFIS ET PERSPECTIVES

Taleb Fatima, Université de Mascara

Benhabib Abderrezak, Université de Tlemcen.

Hachemaoui Kamel, Université de Mascara

RESUME

Dans le contexte maghrébin, deux raisons peuvent être avancées pour justifier l'intérêt qui doit être accordé à l'intégration régionale notamment sous son aspect financier, à savoir, la mondialisation et la réussite du modèle européen.

L'objectif de ce travail est d'évaluer le potentiel d'intégration financière régionale maghrébine et ce à la lumière de l'expérience européenne. L'évaluation va se faire à travers trois paramètres à savoir : la libéralisation des marchés financiers, le contrôle prudentiel et l'harmonisation fiscale. Ces paramètres représentent, selon Plihon (2002), les politiques autour desquelles le modèle d'intégration européenne s'est articulé.

Mots clé : intégration financière régionale, Union du Maghreb Arabe, contrôle prudentiel, harmonisation fiscale.

Abstract :

In the Maghreb context, two reasons can be advanced to justify the interest which must be granted to the regional integration in particular with its financial aspect, namely, the globalization and the success of the European model.

The objective of this work is to estimate the potential of Maghreb financial integration in the light of the European experience. The evaluation is going to be made through three parameters namely: the liberalization of financial markets, the prudential control and the fiscal harmonization. These parameters represent, according to Plihon (2002), the policies of which the model of European integration was articulated.

Keywords: regional financial integration, Arab Maghreb Union, prudential control, fiscal harmonization.

1. Introduction

Impulsée par la proximité géographique, la tendance de regroupement économique ne cesse de prendre de l'ampleur dans la plupart des régions au

monde. En effet, la majorité des pays ayant opté pour un processus d'intégration régionale ont pour objectifs le soutien de la prospérité économique et la présence dans la scène économique mondiale. Depuis les années quatre vingt, on assiste à une résurgence de l'intégration régionale dans le monde. Ce regain d'intérêt s'explique par le succès de l'Union Européenne et la montée en puissance du phénomène de mondialisation.

Le projet maghrébin doit être abordé sous ses différents aspects, politique, social, culturel et économique. Notre intérêt va vers l'économie dans son volet financier que la littérature n'a pas manqué de souligner l'effet de l'intégration financière régionale sur la croissance économique (Levine, 1997 ; Gianetti et al., 2002 ; CEA, 2008 ; BAD, 2010)

Dans ce sens, l'intégration financière au Maghreb peut générer une croissance économique dans la mesure où elle facilite les réformes financières dans le cadre national, permet des gains en termes d'économie d'échelle et accroît la compétitivité.

Dans cet écrit, il sera question de voir si une intégration financière régionale au sein du Maghreb est envisageable et ce à la lumière de l'expérience européenne.

2. Le Maghreb : une vue d'ensemble

La première tentative de libéralisation des échanges intermaghrébins remonte à 1964, date du lancement à Tunis du Comité Permanent Consultatif du Maghreb (CPCM). Mais se fut l'échec en 1970 pour cause, la divergence des politiques économiques adoptées par les différents pays après leur indépendance. En février 1989, un nouveau projet d'intégration a vu le jour avec la signature du traité portant création de l'Union du Maghreb Arabe par l'Algérie, la Libye, la Mauritanie, la Tunisie et le Maroc. Ce dernier a pour objectif la constitution d'un espace d'échange et de circulation des hommes, des biens, des services et des capitaux comme le souligne l'article 02 du Traité¹.

Cependant, bien qu'un nombre considérable d'accords bilatéraux² soit signés entre les pays de la région, leur mise en œuvre reste bloquée par l'absence d'une volonté politique. En effet, les commerciaux et financiers restent en deçà des aspirations. Selon la CNUCED, en 2011, le commerce

¹ www.maghrebarabe.org

² Rares sont les accords multilatéraux entre les pays de la région.

intra- zone n'a représenté s que moins de 4% du commerce avec le reste du monde (cf. tableau N° 01).

Tableau n°1 : Commerce intra-UMA (importations-exportations) (2005-2011)

ANNEE		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ECONOMIE	MESURE							
UMA (Union du Maghreb arabe)	IMPORTATIONS							
	Dollars des États-Unis aux prix courants et taux de change courants en millions	1 853	2 312	2 856	4 138	3 078	3 239	5 010
	Pourcentage par destination	3,00	3,46	3,30	3,52	3,00	2,92	3,95
	EXPORTATIONS							
	Dollars des États-Unis aux prix courants et taux de change courants en millions	1 895	2 355	2 842	4 540	3 241	3 789	4 689
	Pourcentage par destination	1,91	1,97	2,11	2,49	2,89	2,71	3,55

CNUCED, UNCTADstat(2011)

Nous considérons que la construction maghrébine a été entravé par un certains nombres de causes objectives tel que l'arrivée d'autres projets concurrents comme le partenariat euro-méditerranéen et l'insertion à l'économie mondiale à travers l'adhésion à l'OMC. D'autres causes d'ordre politique, ralentissent l'aboutissement du projet maghrébin tel que le conflit maroco-algérien sur le Sahara Occidental.

Cela n'écarte pas le fait que la région ait un potentiel non négligeable de commerce entre les pays membres (Achy, 2007 ; Millogo, 2011) vu leur richesse en ressources naturelles, leur rapprochement géographique et leur

histoire, langue et religion communes. Dans le même ordre d'idées, les pays du Maghreb ont accompli des progrès remarquables dans la réforme de leurs secteurs financiers et ce pour un même objectif celui de s'aligner aux normes internationales pour une meilleure insertion dans l'économie mondiale. Tant d'atouts, qui ne font que renouveler l'intérêt pour l'intégration maghrébine.

3. Fondements de l'intégration financière européenne

L'intégration financière est un processus de création d'un marché unique des services financiers et de capitaux à court, moyen et long terme caractérisé par la loi du prix unique pour des biens semblables (Caesar, 1989).

La Banque Centrale Européenne (BCE), considère qu'un marché financier est intégré s'il est régi par la « Loi du Prix Unique » et où l'offre et la demande réagissent instantanément aux prix transfrontaliers.

Inspiré par les travaux de la BCE, (Pop, 2008) stipule qu'un marché intégré signifie que tous les opérateurs exerçant des activités financières bénéficient d'un traitement équitable et de la non discrimination quant à l'accès aux différents services financiers. Une démarche d'intégration financière régionale (IFR) n'est envisageable que dans un contexte de marché ouvert, régulé et harmonisé dans la zone intégrée.

L'intégration financière européenne s'inscrit dans un processus d'intégration économique qui a débuté dans le milieu des années cinquante (Caesar, 1989 ; Plihon, 2000), pour (Plihon, 2002), l'IFR s'articule autour de trois politiques fondamentales :

1. une régulation des marchés financiers qui comporte la libéralisation des systèmes financiers nationaux, permettant une concurrence saine ;
2. un contrôle prudentiel qui garantit la sécurité des usagers et la stabilité du système financier et monétaire ;
3. enfin, une harmonisation de la fiscalité des revenus financiers.

Il ne faut pas manquer de signaler que l'intégration financière européenne est avant tout un processus politique qui s'est inscrit dans le cadre de la volonté de créer une union économique et monétaire.

4. Quelles perspectives pour l'intégration financière maghrébine ?

Dans la détermination du potentiel d'intégration financière du Maghreb, il ne sera pas pris en compte les problèmes politiques inter maghrébins qui existent essentiellement entre l'Algérie et le Maroc à cause du Sahara Occidental parce que le contexte mondial actuel ne laisse pas beaucoup de choix aux pays maghrébins. Face à la vague déferlante de la mondialisation et où les actions solitaires ne sont pas de mise (Bacconnier, 2003), l'intégration régionale constitue, à n'en pas en douter, un moyen incontournable pour s'engager dans le commerce mondial.

En outre, une analyse précise nécessite la prise en considération de l'écart de développement entre les pays européens et maghrébins.

4.1. La régulation des marchés financiers

La régulation des marchés financiers englobe la libéralisation bancaire et financière, accompagnée d'une harmonisation de la réglementation entre les pays de la zone intégrée.

Le secteur bancaire dans les pays maghrébins a connu des mutations importantes en matière de législation surtout après les années 1980, dans le cadre de la restructuration économique dictée par le FMI et qui s'est imposée comme une nécessité du passage de ces pays à l'économie du marché et l'intégration à l'économie internationale (Keramane, 1996). En effet, sous l'égide du FMI, la porte était grande ouverte au processus de privatisation (Bras, 1999), donc aux opérateurs privés et étrangers et ce dans une volonté d'assainir les portefeuilles des banques et d'encourager une concurrence saine et loyale, après des décennies du monopole de l'Etat. C'est dans ce cadre qu'on peut envisager le rapprochement entre le secteur financier des pays en question.

Cette ouverture du secteur bancaire aux différents opérateurs a permis, dans les trois pays maghrébins, une évolution de sa structure. Ceci s'est manifesté principalement dans l'augmentation du nombre de banques privées et étrangères opérant sur leurs sols respectifs.

La réglementation de chacun des trois pays maghrébins autorise à toute banque étrangère d'exercer sur son sol à condition de respecter les lois dictées par les autorités nationales et qui sont généralement conformes aux normes internationales (Knight, 1999).

En effet toute banque maghrébine ayant obtenue l'agrément dans son pays peut, après autorisation, exercer dans les autres pays maghrébins sans aucune discrimination. Ceci, peut être considéré, dans un premier temps un acquis fondamental en attendant d'autres initiatives vers une coordination des politiques maghrébines.

En ce qui concerne le mouvement des capitaux, il est possible aussi bien aux résidents qu'aux non-résidents d'opérer des transferts (Abed, 2003). Ainsi, pour le financement des activités à l'étranger complémentaires à leurs activités dans leur pays respectifs, les agents résidents sont autorisés de transférer des capitaux à l'extérieur. Cette mesure est valable pour l'Algérie (Khennas, 1992), le Maroc³ et la Tunisie (Abbate, 2001). Il est également reconnu le droit aux entreprises étrangères (maghrébines soient-elles ou non) de transférer leurs profits.

En reconnaissant le rôle important de la bourse au développement et à la diversification du mode de financement de l'économie, les autorités maghrébines ont adopté plusieurs mesures pour améliorer la capacité de ce marché dans la mobilisation des ressources. Des avantages fiscaux et de nouvelles réglementations ont été mises en place afin d'encourager les investisseurs, nationaux et étrangers, de pénétrer les marchés boursiers maghrébins.

Malgré ces mesures, le rapport entre la capitalisation boursière et le PIB reste en deçà des attentes surtout en Algérie où ce taux ne dépasse pas les 0.1%. Pour les deux autres pays maghrébins, la situation est meilleure dans la mesure où ce taux dépasse, respectivement, les 20% et 50% en Tunisie et au Maroc. Cette situation est due de prime abord au nombre très limité des titres cotés permettant la mobilisation de l'épargne nationale et étrangère et aux difficultés financières qui touchent les secteurs des assurances (*cf.* tableau n° 02).

³ www.animaweb.org/

Tableau n°2 : évolution des marchés boursiers maghrébins, 2007 et 2011.

Pays	Nombre de sociétés cotées		Capitalisation du marché (% du PIB)	
	2007	2011	2007	2011
Algérie	2	3	0.07	0.09
Maroc	73	75	100.95	59.95
Tunisie	51	57	13.72	20.85

Sources : élaboré par l'auteur selon les sources : Bourses d'Alger, de Casablanca et de Tunis, CNUCED, UNCTADstat (2011)

Certes, les systèmes financiers maghrébins se trouvent à des niveaux différents de développement, mais l'analyse effectuée dans le cadre de ce travail montre une convergence des politiques adoptées en matière de libéralisation bancaire et financière. Faut-il noter que cette convergence n'est pas l'aboutissement d'une démarche volontariste visant à rapprocher les systèmes financiers maghrébins, mais elle résulte des exigences des institutions internationales notamment, le FMI et l'OMC. Cependant, une possibilité d'intégration financière maghrébine est de mise.

4.2. Le contrôle prudentiel

La démarche prudentielle est au cœur du suivi de l'activité bancaire par les instances de contrôle, notamment les banques centrales et les autorités de supervision tant au niveau national, régional ou encore international.

Dans les pays du Maghreb, vu leur implication avec le FMI, suivent les mêmes directives qui leur sont imposées. En effet, dans le cadre du contrôle prudentiel, l'Algérie, le Maroc et la Tunisie suivent la même politique, à des différences près. Les banques et établissements financiers maghrébins sont contrôlés selon deux modalités (tout comme les européens) : le contrôle sur place effectué par des missions d'inspections et sur pièces à partir des documents envoyés à l'autorité de tutelle.

En plus, dans les trois pays, les autorités de contrôle ont mis en place des règles de prévision contre les risques d'insolvabilité, d'illiquidité et le risque de marché. Deux instruments sont utilisés sur ce sujet : l'application de ratio prudentiel obligeant les acteurs à avoir des niveaux de fonds propres adéquat qui tient compte des risques encourus et l'application d'un système d'assurance des dépôts destiné à protéger les déposants contre les défaillances bancaires.

En effet, la mise en place des accords de Bâle I et II dans les pays du Maghreb permet aux banques maghrébines de converger vers les standards internationaux ainsi un rapprochement entre les trois pays du Maghreb en terme de régulation et de contrôle. Ces convergences dans la réglementation (avec d'autres mesures complémentaires propres à chaque pays) sont dues comme dans le premier cas de régulation aux engagements des pays maghrébins avec les institutions internationales. On peut reprocher au Maghreb une atonie quant à l'application de ces réglementations à cause de la défaillance du système judiciaire⁴ qui, notons le, est au cœur de la réforme dans les trois pays en question. Cette initiative renforcera l'application des règles prudentielles.

Force est de constater que ce deuxième point a constitué la cheville ouvrière de l'intégration financière européenne et qui sera de même pour une éventuelle intégration maghrébine.

4.3. Analyse de l'harmonisation fiscale

L'absence d'harmonisation des politiques fiscales n'a pas freiné le processus d'intégration financière en Europe (Plihon, 2002). En effet, il a fallu attendre la réalisation de l'intégration pour voir apparaître les premières tentatives d'harmonisation fiscale. A titre d'exemple, l'UE envisage d'instaurer une assiette commune de taxation⁵.

Au Maghreb, parler à ce stade d'une harmonisation fiscale serait prématuré, dans la mesure où les politiques fiscales de chaque pays dépendent de leurs caractéristiques économiques, ce qui est tout à fait normal. Néanmoins, l'absence d'une telle harmonisation ne constituera pas un frein à un éventuel processus d'intégration financière, du moins à court terme, si les opérateurs maghrébins perçoivent de réels avantages à intégrer le marché de la région.

⁴ Peterson Institute for International Economics (2008), Banking and Insurance Sector Study Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb, Washington, DC

⁵ www.euronews.net.

5. Conclusion

Malgré la spécificité de chacun des systèmes économiques des pays maghrébins, l'analyse que nous avons effectuée laisse apparaître une possibilité d'adoption du modèle européen d'intégration, sans pour autant être sur mesure.

En effet, en matière de régulation, de libéralisation financière et de contrôle prudentiel, l'Algérie, la Tunisie et le Maroc suivent les mêmes politiques qui ont constitué la pierre angulaire de l'intégration financière européenne. Mais faut-il le mentionner, les pays candidats à l'intégration doivent être en mesure de renforcer et de veiller à la bonne application de ces politiques et surtout de promouvoir les relations intermaghrébines en matière de coordination et d'harmonisation et de faire table rase de tous les conflits qui peuvent exister entre eux.

En plus, l'intégration maghrébine s'impose comme une solution inévitable face à la montée en puissance du courant de mondialisation et en parallèle le phénomène des groupements régionaux qui ne font que minimiser les chances des pays en développement d'avoir une part du marché mondial et de subsister à la concurrence.

En dépit d'être un rêve ou une nécessité, l'intégration maghrébine est une demande solennelle faite par les « partenaires » européens et américains.

6. Bibliographie

1. Abbate F., (2001), « L'intégration de la Tunisie dans l'économie mondiale : opportunités et défis », Rapport présenté au cours d'un atelier de travail organisé à Tunis le 25/26 Septembre par CNUCED- PNUD.
2. Abed G-T., (2003), « croissance et mondialisation, Pourquoi la région du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord est à la traîne ? », Finances et Développement, Vol 40, n°1-3 pp. 10-14.
3. Achy L., (2007), « Le commerce intra-régional : l'Afrique du Nord est-elle une exception ? » Economie du Maghreb n°III
4. Bacconnier E., (2003), « Le régionalisme en Afrique », Grain de sel, n°25, Décembre.

5. BAD (2010), « Intégration du secteur financier dans trois régions d'Afrique : Comment l'intégration financière régionale peut soutenir la croissance, le développement et la réduction de la pauvreté ? »
6. Bras J-Ph. (1999), « Ces mutations administratives si nécessaires... », Panoramiques, Editions Ediff
7. Caesar R., (1989), « Europe 92 : l'intégration financière », IFRI, MASSOURI, Paris.
8. Commission Economique pour l'Afrique, (2008), « Etat de l'intégration régionale en Afrique III, vers l'intégration monétaire et financière en Afrique »
9. ECB, (2003), *Monthly Bulletin*, October.
10. Gianetti, M. et al. (2002), « Financial market integration, corporate financing and economic growth, » European Commission Economic Papers No. 179, Brussels.
11. Keramane A., (1996), « L'économie algérienne entre stabilisation et ajustement structurel. », *L'économie*, n°38, pp. 11-18, Novembre.
12. Khennas S., (1992), « La régulation de l'économie algérienne : de bureaucratie rentière à l'Infatih », *NAQD* n°4, pp. 90-99.
13. Knight M., (1999), « Les pays en développement ou en transition devant la libéralisation financière », *Finances et Développement*, Vol 36 n°2-6, pp 32-35.
14. Levine, R. (1991). « Stock Markets, Growth, and Tax Policy. » *The Journal of Finance* 46(4)
15. Millogo A., (2011), « Estimation du potentiel de commerce dans l'Union du Maghreb Arabe (UMA) par un modèle gravitationnel » Université du Sud Toulon Var.
16. Peterson Institute for International Economics (2008), *Banking and Insurance Sector Study Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb*, Washington, DC

17. Plihon D., (2002), « Les politiques d'intégration des marchés financiers européens. », Thematic network EPOC, Mars.
18. Plihon, D. (2000) : « Quelle surveillance financière pour l'industrie des services financiers », Revue d'économie financière, n°60.
19. Pop A., 2008, « Le processus d'intégration financière en Europe : Quo Vadis ? », Regards croisés sur l'économie, n°3
20. www.animaweb.org/
21. www.euronews.net.
22. www.maghrebarabe.org

جامعة منتوري قسنطينة

الإقتصاد والمجتمع

مجلة علمية محكمة ومتخصصة تصدر عن:

مخبر المغرب :الاقتصاد والمجتمع

العدد 8 / 2012

ISSN : 1112 - 3605